



نزاهة Nazaha

التقرير السنوي

2024/2023

للفترة من 1 أبريل 2023 إلى 31 مارس 2024





حضرة صاحب السمو

الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح

أمير دولة الكويت

حفظه الله ورعاه



سمو ولي العهد

الشيخ صباح مصلح خالد بن سلطان الصباح

حفظه الله

الفهرس

15	رؤية ورسالة الهيئة العامة لمكافحة الفساد
17	التقديم
19	المقدمة
21	الباب الأول: نبذة عن الهيئة العامة لمكافحة الفساد
27	الباب الثاني: إستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (2024/2019) والإستراتيجية الداخلية للهيئة العامة لمكافحة الفساد
37	الباب الثالث: أنشطة وإنجازات الهيئة العامة لمكافحة الفساد بحسب اختصاصاتها
39	الفصل الأول: كشف الفساد والتحقيق
55	الفصل الثاني: إقرارات الذمة المالية
65	الفصل الثالث: التعاون الدولي
77	الفصل الرابع: التشريعات والقوانين
81	الفصل الخامس: الوقاية من الفساد
99	الفصل السادس: الدعم المؤسسي
103	الباب الرابع: الحساب الختامي

فهرس الأشكال

26	الشكل (1) الهيكل التنظيمي للهيئة.....
34	الشكل (2) نسبة إنجاز إجراءات تنفيذ مبادرات الإستراتيجية الوطنية حسب كل جهة.....
41	الشكل (3) توزيع الشكاوى والبلاغات خلال فترة التقرير.....
42	الشكل (4) عدد البلاغات التي وردت إلى "نزاهة" حسب مصدر ورودها خلال فترة التقرير.....
43	الشكل (5) عدد البلاغات التي وردت إلى "نزاهة" حسب مصدر ورودها وفقاً لآخر خمس سنوات مالية.....
44	الشكل (6) توزيع البلاغات بحسب الجهة التي ينتسب إليها المبلغ ضده خلال فترة التقرير.....
44	الشكل (7) تقسيم البلاغات التي احتوت على شبهات فساد أو مخالفات خلال فترة التقرير.....
45	الشكل (8) أنواع البلاغات التي احتوت على شبهات فساد أو مخالفات وفقاً لآخر خمس سنوات مالية.....
46	الشكل (9) البلاغات التي تم التصرف بشأنها خلال فترة التقرير.....
46	الشكل (10) البلاغات التي تم التصرف بشأنها وفقاً لآخر خمس سنوات مالية.....
48	الشكل (11) تصرف النيابة العامة وأحكام المحاكم المختصة في البلاغات المحالة إليها من قبل "نزاهة".....
49	الشكل (12) عدد حالات الرصد وفقاً لآخر خمس سنوات مالية.....
50	الشكل (13) عدد أعمال الضبطية القضائية حسب الجهة خلال فترة التقرير.....
51	الشكل (14) مقارنة لعدد أعمال الضبطية القضائية وفقاً لآخر خمس سنوات مالية.....
52	الشكل (15) عدد طلبات الحماية المستلمة والمتصرف بها خلال فترة التقرير.....
52	الشكل (16) أنواع طلبات الحماية المستلمة.....
53	الشكل (17) قرارات نزاهة بالتصرف لطلبات الحماية خلال فترة التقرير.....
57	الشكل (18) نسبة الإقرارات التي استلمتها "نزاهة" حسب نوعها (الإجمالي التراكمي).....
58	الشكل (19) نسبة الإقرارات التي استلمتها "نزاهة" حسب نوعها خلال فترة التقرير.....
59	الشكل (20) عدد الإقرارات التي استلمتها "نزاهة" حسب نوعها وفقاً لآخر خمس سنوات مالية.....
59	الشكل (21) عدد الإقرارات التي استلمتها "نزاهة" وفقاً للمواعيد القانونية.....
60	الشكل (22) عدد الإقرارات التي تم استلامها حسب المواعيد القانونية وفقاً لآخر خمس سنوات مالية.....
60	الشكل (23) عدد الإقرارات التي تم استلامها وفقاً لأعلى خمس صفات وظيفية.....
61	الشكل (24) عدد الإقرارات التي تم استلامها وفقاً للجهات التي يتبعها المشمولون.....
62	الشكل (25) عدد الإقرارات التي لم يتم تقديمها رغم فوات المدة القانونية وفقاً لآخر خمس سنوات مالية.....
63	الشكل (26) عدد الإقرارات التي تم فحصها حسب الفترة الحالية والفترة التراكمية.....
64	الشكل (27) عدد الإقرارات التي تم فحصها وفقاً لآخر خمس سنوات مالية.....
94	الشكل (28) تطور درجات وترتيب دولة الكويت عالمياً في مؤشر مدركات الفساد من عام 2012 إلى عام 2023
98	الشكل (29) درجات دولة الكويت في مؤشرات عالمية.....
102	الشكل (30) أعداد العاملين في "نزاهة" من 2016 إلى 2023 حسب الجنسية.....

فهرس الجداول

47	الجدول (1) البلاغات المحالة إلى النيابة العام خلال فترة التقرير.....
49	الجدول (2) حالات الرصد المحالة إلى النيابة العامة مع نوع الجريمة خلال فترة التقرير.....
63	الجدول (3) عدد المراسيم والقوانين والقرارات التي تم نشرها في جريدة (الكويت اليوم).....
69	الجدول (4) التوصيات التي صدرت في الاستعراض الأول (2010-2015).....
70	الجدول (5) التوصيات التي تم مناقشتها في الاستعراض الثاني (2016-2020).....
94	الجدول (6) درجات دولة الكويت في المصادر الستة التي يستند عليها حساب درجة المؤشر لعامي 2022 و2023.....
97	الجدول (7) العوامل الرئيسية لمؤشر سيادة القانون.....
101	الجدول (8) البرامج التدريبية التي تم المشاركة فيها وتنفيذها في الموسم التدريبي 2023/2024.....
102	الجدول (9) أعداد العاملين في «نزاهة» من 2016 إلى 2023.....
105	الجدول (10) ميزانية 2023/2024.....

رؤية ورسالة الهيئة العامة لمكافحة الفساد



الرؤية

هيئة موثوق بها لمجتمع نزيه وتنمية مستدامة.



الرسالة

نعمل سوياً على مكافحة الفساد مع كافة العناصر الوطنية من خلال التوعية والوقاية.

التقديم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

يصدر التقرير السنوي عن أعمال الهيئة العامة لمكافحة الفساد عن العام 2024/2023 في ظل قفزة نوعية في ترتيب الكويت على مؤشر مدركات الفساد عن العام 2023، لتحتل المركز (63) عالمياً، بعد ما كانت تحتل المركز (77) عالمياً متقدمةً بـ (14) مركزاً في الترتيب العالمي، ولا شك في ذلك التقدم لم يأت عبثاً، وإنما تكليلاً لجهود مخلصه بذلتها الهيئة على كافة الأصعدة.

فقد خاضت نزاهة تحديات عدة، تعاونت فيها مع كافة الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني تحقيقاً لمبدأ رسخته نزاهة منذ نشأتها ألا وهو المسؤولية المشتركة لجهود مكافحة الفساد.

ولعل التقرير السنوي المائل أمامكم يحوي بين جنباته بعضاً مما قامت به الهيئة من إنجازات وتعدّد الهيئة العزم الأكيد على مواصلة تطويرها والذهاب بها إلى آفاق أرحب لتصل الكويت إلى المكانة التي تستحقها وتليق بها على المستويين الدولي والإقليمي.

وقد كان الدافع الأكبر لتغلب الهيئة على ما واجهها من تحديات ما خطت به ولا زالت من دعم سياسي لا محدود من القيادة السياسية وعلى رأسها حضرة صاحب السمو الشيخ / مشعل الأحمد الجابر الصباح – أمير دولة الكويت حفظه الله ورعاه.

لذا نقدم لكم التقرير السنوي عن العام 2024/2023 الذي يغطي الفترة من أول أبريل 2023 حتى نهاية مارس 2024، آمليين أن يفي هذا التقرير بالغرض الذي أُعدّ من أجله، داعين المولى عز وجل أن يوفقنا جميعاً إلى ما فيه خير ورفعة شأن وطننا الكويت في ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب السمو أمير البلاد وسمو ولي عهده الأمين – حفظهما الله ورعاهما – وسدد على طريق الخير خطاهما.

والله ولي التوفيق

عبد العزيز عبد اللطيف الإبراهيم

رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد

المقدمة

لا تقف خطورة الفساد عند حد تعدد وتنوع مظاهره، وإنما يعتبر الفساد مشكلة أساسية تواجه التنمية، والفساد ليس مجرد ضياع وإهدار للموارد فحسب، بل هو السبب في انهيار البنية التحتية، وتدمير البيئة، وإساءة استخدام السلطة، بل ويتعدى الأمر ذلك ليشكل الفساد واحداً من أهم وسائل هدم المجتمعات وانهيارها من خلال تأثيره السلبي على مظاهر الحياة، إذ يقضي الفساد على منظومة الدين والأخلاق، ويصيب مبادئ العدالة وتكافؤ الفرص في مقتل ويعطل كافة جهود التنمية المستدامة.

ومن جانبها كانت الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» حريصة على وضع الخطط والإستراتيجيات التي تكفل الحد من اضرار الفساد وتجفيف منابعه ونشر الوعي العام المناهض له وتهيئة البيئة المواتية للقضاء عليه.

ولعل أبرز ما كانت «نزاهة» حريصة على ترسيخ دعائمه وتطويره ولازالت هو رفع معدلات الإنجاز في مستهدفات إستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وفي هذا الصدد تشير الإحصائيات الى حدوث تطور ملحوظ في معدلات أداء معظم الجهات المعنية بتنفيذ محاور الإستراتيجية.

كما عملت «نزاهة» على زيادة فاعلية المنظومة التشريعية الخاصة بمكافحة الفساد من خلال المساهمة في إصدار القانون رقم (1) لسنة 2023 بشأن تعارض المصالح ولأئحته التنفيذية، والقانون رقم (2) لسنة 2023 بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء والمتضمن توسيع نطاق مسؤولية الأشخاص الاعتبارية عن جرائم الفساد، وإعداد مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء يتضمن تجريم الرشوة في القطاع الخاص ورشوة الموظف العام الأجنبي، وقد أحيل المشروع إلى مجلس الأمة بموجب المرسوم رقم (111) لسنة 2019 ولا يزال مدرجا على جدول أعمال اللجنة التشريعية بالمجلس.

ونظرا لما تمثله منظومة تلقي وفحص إقرارات الذمة المالية من أهمية فقد طورت «نزاهة» أنظمتها الآلية على نحو يكفل تسهيل تقديم الخاضعين لإقراراتهم وسهولة استيفائها والتأكد من مطابقتها للقانون وتسريع وتيرة فحصها، وقد أسفرت جهود «نزاهة» عن ارتفاع نسبة استلام إقرارات الذمة المالية لتتأهز 99.4 % من إجمالي المخاطبين بأحكامها.

ولم تغفل «نزاهة» مجال الجانب الوقائي والتوعوي في مكافحة الفساد ودوره في تجفيف منابعه، فكثفت من الورش والندوات والحملات التوعوية سواء تلك التي تستهدف فئات خاصة أو الموجهة لعموم المجتمع.

وإدراكاً منها بأهمية مواكبة الركب الدولي في سعيه لتعزيز وتطوير آليات وسبل العمل المشترك الهادف للحد من خطورة جرائم الفساد، قامت «نزاهة» ببناء فهم معمق لموضوع المؤشرات الدولية من خلال متابعتها ودراساتها وتحليلها ورصد درجاتها، ومحاولة تشخيص دلالات ما تحويه تقارير تلك المؤشرات بموضوعية وإسقاطها على أرض الواقع لمعرفة نقاط القوة والضعف، وصولاً إلى نتائج وتوصيات واضحة، للمساعدة في وضع خطط قابلة للتطبيق من خلال إستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

وقد حققت دولة الكويت ارتفاعاً ملحوظاً في مؤشر مدركات الفساد CPI ببلوغها درجة (46) في عام 2023 عن العام الماضي 2022 بمقدار أربعة درجات من (42) إلى (46) من أصل (100) درجة، ويتقدم أربعة عشر مركزاً من (77) إلى (63) من أصل (180) دولة، وهي أعلى درجة حصلت عليها منذ عام 2015، وأفضل درجة منذ صدور قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد.

كما سعت «نزاهة» من خلال التعاون والتواصل مع العديد من المنظمات الدولية، ومنها المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD)، حيث أصدر المعهد في أغسطس 2022 ثلاثة تقارير منفصلة عن دولة الكويت هي الكتاب السنوي للتنافسية العالمية، والتنافسية الرقمية العالمية، وتنافسية الموهبة العالمية، وعليه تم نشر نتائج دولة الكويت في عام 2023، وهي السنة الأولى لنشر نتيجة دولة الكويت.

كما سعت «نزاهة» من أجل إدراج دولة الكويت في مؤشر سيادة القانون الصادر عن منظمة مشروع العدالة العالمية حيث صدر لأول مرة عن دولة الكويت في عام 2023، وذلك ضمن إطار تعاون ثلاثي بين الهيئة العامة لمكافحة الفساد مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). ويعرض التقرير المائل -إلى جانب نبذة عن «نزاهة»- تفاصيل عن جهودها في كافة أوجه عملها واختصاصاتها مصحوبة بعروض توضيحية ورقمية لما يتضمنه هذا التقرير من بيانات.

الباب الأول

نُبذة عن الهيئة العامة لمكافحة الفساد

أولاً: النشأة

الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة»، هي هيئة مستقلة محايدة أنشئت بموجب القانون رقم (2) لسنة 2016 والصادر بتاريخ 24 يناير 2016، والذي تم نشره بتاريخ 1 فبراير 2016 بالجريدة الرسمية.

وقد جاء إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد استجابة لمتطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والتي نصت في مادتها السادسة على أن «تكفل كل دولة طرف وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني وجود هيئة أو هيئات حسب الاقتضاء تتولى منع الفساد»، كما كان من الدوافع الرئيسة لإنشاء الهيئة، ما كشف عن التطبيق من ضرورة ملحة وحاجة ماسة لقانون مكافحة الفساد، ومن ثم وجود الهيئة في المنظومة التشريعية لكونها استحقاقاً وطنياً حتمياً تقتضيه المصلحة العليا للبلد.

كما يعد صدور مرسوم رقم (300) لسنة 2016 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (2) لسنة 2016، في شأن إنشاء «الهيئة العامة لمكافحة الفساد» والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية نقطة الانطلاقة الحقيقية لعمل الهيئة.

1 - الأهداف

حددت المادة (4) من قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد أهدافها بما يلي:

- أ- إرساء مبدأ الشفافية والنزاهة في المعاملات الاقتصادية والإدارية، بما يكفل تحقيق الإدارة الرشيدة لأموال وموارد وممتلكات الدولة والاستخدام الأمثل لها.
- ب- تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الموافق عليها بالقانون رقم (47) لسنة 2006، والاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بمكافحة الفساد، والتي يتم الموافقة عليها من قبل الأمم المتحدة.
- ج- العمل على مكافحة الفساد، ودرء مخاطره، وآثاره، وملاحقة مرتكبيه، وحجز واسترداد الأموال، والعائدات الناتجة عن ممارسته، وفقاً للقانون.
- د- حماية أجهزة الدولة من الرشوة، والمتاجرة بالنفوذ، وسوء استخدام السلطة لتحقيق منافع خاصة، ومنع الوساطة والمحسوبية.
- هـ- حماية المبلغين عن الفساد.
- و- تعزيز مبدأ التعاون والمشاركة مع الدول والمنظمات الإقليمية، والدولية في مجالات مكافحة الفساد.
- ز- تشجيع وتفعيل دور المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد وتوعية أفراد المجتمع بمخاطره، وتوسيع نطاق المعرفة بوسائل وأساليب الوقاية منه.

2 - المهام والاختصاصات

بغية تحقيق الأهداف المرجوة من إنشاء الهيئة، حددت المادة (5) من قانون إنشاء الهيئة جملة من الاختصاصات كما يلي:

أ- وضع الإستراتيجية الوطنية الشاملة للنزاهة والشفافية، ومكافحة الفساد وإعداد الآليات، والخطط والبرامج المنفذة لها، ومتابعة تنفيذها مع الجهات المعنية.

ب- تلقي التقارير والشكاوى والمعلومات بخصوص جرائم الفساد المقدمة إليها ودراستها، وفي حال التأكد من وجود شبهة جريمة يتم إحالتها إلى جهة التحقيق المختصة.

ج- تلقي إقرارات الذمة المالية، وتشكيل اللجان لفحصها.

د- حماية المبلغين عن الفساد، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.

هـ- إبلاغ الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لفسخ أي عقد تكون الدولة طرفاً فيه، أو سحب امتياز أو غير ذلك من الارتباطات، إذا تبين أنها قد أبرمت عقداً يؤدي لمخالفة أحكام القوانين أو يجري تنفيذها بالمخالفة للعقد المبرم، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.

و- متابعة الإجراءات والتدابير التي تتولاها الجهات المختصة لاسترداد الأموال، والعائدات الناتجة عن جرائم الفساد.

ز- دراسة التشريعات والأدوات القانونية المتعلقة بمكافحة الفساد بشكل دوري، واقتراح التعديلات اللازمة عليها لمواكبة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها دولة الكويت أو انضمت إليها، مع تطوير التدابير اللازمة للوقاية من الفساد، وتحديث آليات ووسائل مكافحته بالتنسيق مع كافة أجهزة الدولة.

ح- التنسيق مع وزارة الخارجية في التعاون مع الدول والمنظمات الخليجية والعربية والدولية ذات الصلة بمكافحة الفساد، والمشاركة في البرامج الهادفة إلى منع الفساد، وتمثيل دولة الكويت في المؤتمرات والمحافل الإقليمية والعربية والدولية المتعلقة بمكافحة الفساد.

ط- دراسة وتقييم التقارير الصادرة عن المنظمات المحلية والإقليمية والدولية المتعلقة بمكافحة الفساد، والاطلاع على وضع دولة الكويت فيها، واتخاذ الإجراءات المناسبة حيالها.

ي- التنسيق مع وسائل الإعلام لتوعية المجتمع، وتبصيره بمخاطر الفساد والممارسات الفاسدة، وآثارها وكيفية الوقاية منها ومكافحتها.

ك- اتخاذ التدابير الكفيلة بمشاركة منظمات المجتمع المدني في التعريف بمخاطر الفساد وآثاره على المجتمع، وتوسيع دور المجتمع في الأنشطة المناهضة للفساد ومكافحته.

ل- طلب التحري من الجهات المختصة عن وقائع الفساد المالي والإداري، والكشف عن المخالفات والتجاوزات، وجمع الأدلة المتعلقة بها.

م- إعداد قواعد البيانات وأنظمة المعلومات، وتبادل المعلومات مع الجهات والمنظمات المعنية بقضايا الفساد في الداخل والخارج، وفقاً للتشريعات النافذة.

- ن- الطلب من الجهات المختصة إقامة الدعاوى الإدارية والمدنية اللازمة.
- س- إحالة الوقائع التي تتضمن شبهة جريمة جزائية إلى جهة التحقيق المختصة مع إرفاق كافة المستندات.
- ع- تنفيذ مهام أو اختصاصات أخرى تتفق مع الغرض من إنشاء «نزاهة» وتناط بها.

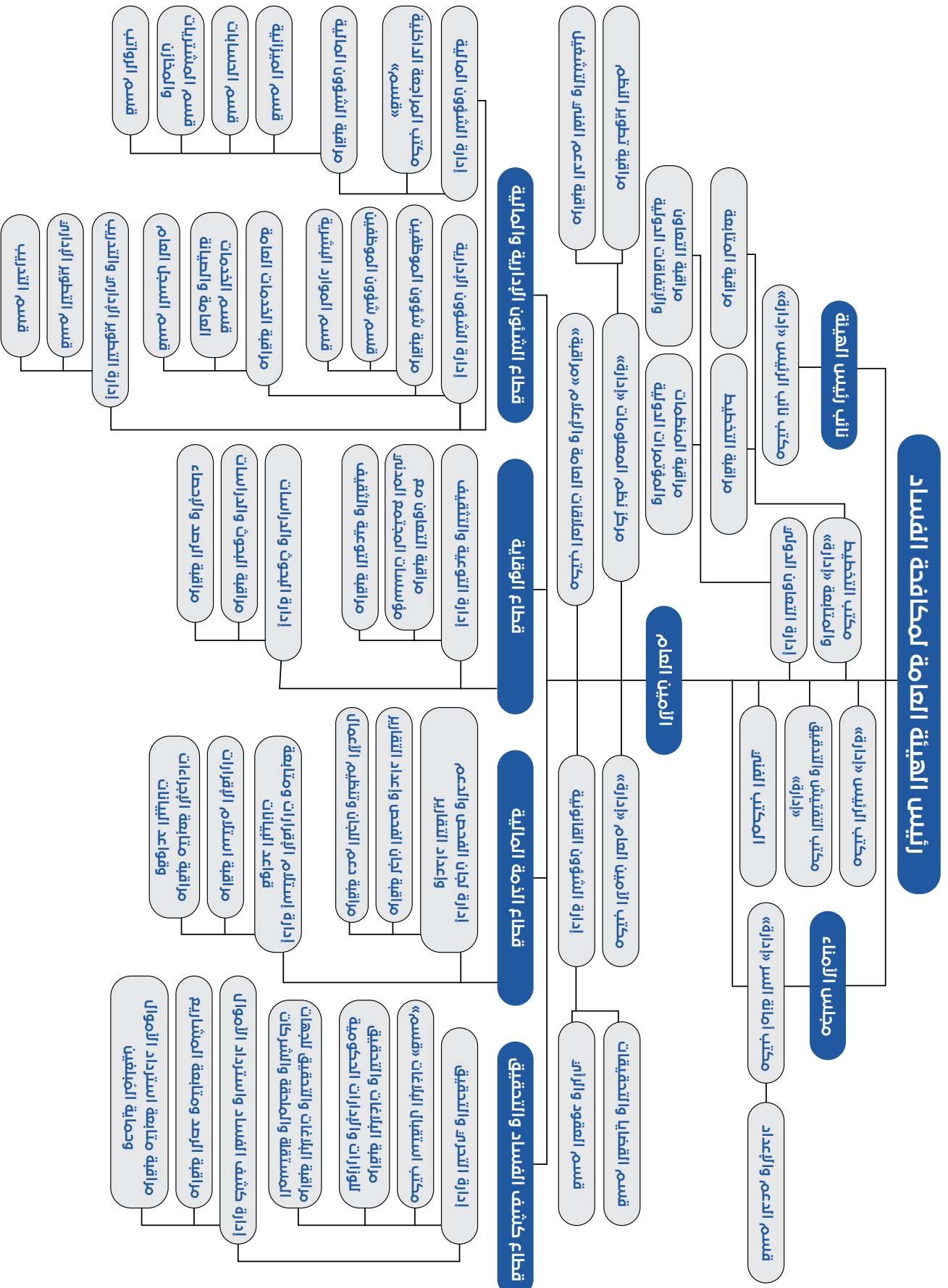
ثانياً: رئاسة الهيئة العامة لمكافحة الفساد ومجلس الأمناء

صدر المرسوم رقم (89) لسنة 2020 بتاريخ 20 يونيو 2020 بتعيين رئيس ونائب الرئيس وأعضاء مجلس الأمناء بالهيئة، وذلك على النحو الآتي:

رئيساً	• السيد / عبد العزيز عبد اللطيف الإبراهيم
نائباً للرئيس	• المستشار/ نواف عبدالله المهمّل
عضواً	• السيد / خالد عبد الرزاق الخالد
عضواً	• الدكتورة/ مشاعل عبد العزيز الهاجري
عضواً	• المستشار/ حسام سيد علي بهبهاني
عضواً	• السيد / نواف عبدالله الرشيد البدر
عضواً	• السيد / عبد العزيز منصور المنصور

وقد حددت المادة (9) من القانون رقم (2) لسنة 2016 مدة العضوية في مجلس الأمناء أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة، كما تضمن القانون تحديداً لاختصاصات رئيس الهيئة، ومجلس الأمناء.

ثالثاً: الهيكل التنظيمي للهيئة العامة لمكافحة الفساد



الشكل (1) الهيكل التنظيمي للهيئة العامة لمكافحة الفساد

الباب الثاني

إستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة
ومكافحة الفساد (2024/2019)
والإستراتيجية الداخلية للهيئة
العامة لمكافحة الفساد

أولاً: إستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (2024/2019)

تأتي «إستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد» (الإستراتيجية الوطنية) استجابة لتطلعات الشعب الكويتي، مستلهمة جوهرها من منظومة القيم، والفضائل الأخلاقية الراسخة في ثقافة البلاد، مستندة في مضامينها إلى مبادئ ومقاصد الدستور الكويتي، ومتسقة في مكوناتها مع التزامات دولة الكويت على الصعيد الدولي، وتمتاز هذه الإستراتيجية بكونها قد أعدت بمنهجية علمية متخصصة وفق مسار تشاركي شمل خبرات وطنية ودولية رفيعة المستوى وممثلين عن عدة جهات معنية من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني. يعكس كل ذلك تماسك وتكاتف الجميع خلف الغاية السامية التي قامت من أجلها هذه الإستراتيجية، وتأتي متوافقة مع ما تدعو إليه المعايير الدولية والممارسات الفضلى في هذا المجال، كما وتتسجم مع مبادئ الديمقراطية مما سيرسخ الشعور بملكية هذه الإستراتيجية على المستوى الوطني الشامل، وينعكس إيجاباً على حسن تنفيذها.

وتمتد الإستراتيجية لفترة خمس سنوات بدءاً من العام 2019 وحتى العام 2024، وقد قررت اللجنة العليا لقيادة وتنسيق إستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد تمديد فترة الإستراتيجية إلى نهاية عام 2025، وترتكز الإستراتيجية على (4) محاور وأهداف رئيسية، وتدرج ضمنها (13) أولوية موزعة على (47) مبادرة تقوم كل منها على نشاطات ومعايير ومؤشرات مختارة وجميع المبادرات قيد التنفيذ وفق الخطة الزمنية للإستراتيجية.

وصلت نسبة الإنجاز الكلي لإجراءات تنفيذ مبادرات الإستراتيجية بجميع محاورها حتى مارس 2024 إلى نسبة 79 % مقابل النسبة المستهدفة وهي 90 %.

ولما كانت الإستراتيجية تركز على أربعة محاور فقد كان التقدم المحرز في كل محور كما يلي:

1 - المحور الأول: القطاع العام

ينصب المحور الأول على القطاع العام بمفهومه الواسع الذي يضم السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية والمؤسسات والأفراد التابعين لهما، وذلك لأن هذا القطاع يلعب الدور الأساس في الاقتصاد الوطني، يتمثل الهدف الاستراتيجي لهذا المحور بحماية نزاهة القطاع العام وتطوير فعالية وكفاءة الخدمات العامة التي يقدمها في إطار من الشفافية والمساءلة.

وقد بلغت النسبة التقديرية لما تم إنجازه من إجراءات تنفيذ المحور الأول 70 % حتى تاريخه، حيث كانت 59 % في العام الماضي، ولعل أبرز ما تم في هذا المحور هو ما يلي:

- صدور القانون رقم (120) لسنة 2023 بشأن انتخاب أعضاء مجلس الأمة «إنشاء المفوضية العامة للانتخابات».
- بدأت «نزاهة» برصد وتقييم مدى فعالية تطبيق القانون رقم (12) لسنة 2020 بشأن قانون حق الاطلاع على المعلومات.

- قامت «نزاهة» بإعداد آلية للتبليغ الداخلي في الجهات الحكومية وإرسالها إلى ديوان الخدمة المدنية لتعميمها على جميع الجهات الحكومية كما تم عقد جلسة حوارية مع مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة لمناقشة مسودة الآلية وأخذ الملاحظات عليها.
- قامت وزارة الداخلية بتدريب عدد من أفراد الشرطة في وزارة الداخلية على مدونة السلوك الوظيفي، حيث تم عقد (4) دورات تدريبية لعدد (25) من أفراد الشرطة للموسم التدريبي 2023/2022.
- قام معهد الكويت للدراسات القضائية بتدريب وكلاء وقضاة المحكمة الكلية على «مدونة قواعد السلوك القضائي».
- قامت «نزاهة» بالتعاون مع جهاز متابعة الأداء الحكومي وجمعية المدققين الكويتية وديوان المحاسبة بعقد ورشة عمل تحت عنوان «تعزيز آليات المساءلة والتدقيق في القطاع العام».
- نظمت «نزاهة» المنتدى الثالث لها، بتاريخ 7 ديسمبر 2023 تحت عنوان «النزاهة من خلال الحوكمة».
- إرسال مشروع المراجعة والتعديل على القانون رقم (2) لسنة 2016 بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية.
- نشرت اللائحة التنفيذية لقانون منع تعارض المصالح رقم (1) لسنة 2023 والتي صدرت بمرسوم رقم (181) لسنة 2023 بتاريخ 2023/9/10.
- بلغ عدد الجهات المشاركة في تطبيق «سهل» منذ انطلاقه في سبتمبر 2021 حتى نهاية ديسمبر 2023 عدد (35) جهة حكومية من أصل (70) جهة حكومية ووصل عدد الخدمات الإلكترونية الذي يقدمها التطبيق عدد (346) خدمة إلكترونية وبلغ عدد المستخدمين (1,648,211) مستخدم وبلغ عدد المعاملات المنجزة (30,226,374) معاملة.
- بلغ معدل تقييم رضا المستفيدين للتطبيق بصفة عامة 4 من أصل 5 درجات أي ما يعادل 90 %.
- بلغ عدد الجهات المشاركة في تطبيق «سهل الأعمال» منذ انطلاقه في نوفمبر 2022 حتى تاريخه (17) جهة حكومية ووصل عدد الخدمات الإلكترونية الذي يقدمها التطبيق منذ انطلاقه حتى تاريخه (156) خدمة إلكترونية وبلغ عدد المستخدمين (21,715) مستخدم وبلغ عدد المعاملات المنجزة (75,559) معاملة.

2 - المحور الثاني: القطاع الخاص

ينصب المحور الثاني على القطاع الخاص الذي يضم كافة الكيانات الوطنية والأجنبية التي تستقر وتعمل في دولة الكويت بهدف تحقيق الربح التجاري باعتبار أن القطاع الخاص غالباً ما يكون عرضةً لمخاطر الفساد لا سيما الرشوة، فهو إما أن يكون محفزاً عليها أو ضحية لها، وفي كلتا الحالتين يستوجب هذا القطاع اهتماماً خاصاً في إطار أي إستراتيجية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، ويكمن الهدف الاستراتيجي لهذا المحور حول تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، كل ذلك يأتي جنباً إلى جنب مع أهمية دور القطاع الخاص في مساندة النشاط الحكومي الهادف إلى تهيئة بيئة استثمارية جاذبة لرؤوس الأموال وتحفيز النشاط الاقتصادي وتنوع مصادر الدخل القومي.

وقد بلغت النسبة التقديرية لما تم إنجازه من إجراءات تنفيذ المحور الثاني 84 % حتى تاريخه، حيث كانت 67 % في العام الماضي، ولعل أبرز ما تم في هذا المحور هو ما يلي:

- منح الضبطية القضائية لعدد من موظفي إدارة الشركات المساهمة في وزارة التجارة والصناعة، والاستمرار بتدريبهم بالتعاون مع جمعية المحاسبين الكويتية وعدد من مكاتب التدقيق المحاسبي المعتمدة لدى الوزارة بشأن التفتيش على مراقبي الحسابات، حيث تم رصد مخالفات وإحالتهم إلى لجنة التحقيق الخاصة لمراقبي الحسابات بالوزارة.

- تعمل «نزاهة» على إعداد دراسة مشروع قانون بشأن الدعوى الجماعية في دولة الكويت.

- قامت «نزاهة» بإعداد دراسة شاملة عن أحكام وتدابير الحماية في الاتفاقية والقانون واللائحة مع تحديد الإشكاليات التي واجهت الهيئة في تطبيق التدابير لا سيما ذات الصلة بتوفير الحماية الإدارية والوظيفية المرتبطة بالقطاعين العام والخاص، حيث انتهت الدراسة بوضع عدد من التوصيات للمساهمة في تطوير وتطبيق التشريعات والتدابير ذات الصلة بحماية المبلغين.

3 - المحور الثالث: المجتمع

ينصب المحور الثالث على المجتمع الذي يشمل المواطنون والمقيمون وكافة الكيانات المدنية التي لا تهدف للربح، إضافة إلى وسائل الإعلام التي تم ضمها هنا نظراً لارتباطها الوثيق بمضامين هذا المحور، بغض النظر عن انتمائها إلى أي من القطاعين العام أو الخاص، ويكمن الهدف الاستراتيجي لهذا المحور حول تمكين المجتمع من المساهمة في بناء ثقافة حاضنة للنزاهة ومناهضة لكافة صور الفساد.

وقد بلغت النسبة التقديرية لما تم إنجازه من إجراءات تنفيذ المحور الثالث 85 % حتى تاريخه، حيث كانت 79 % في العام الماضي، ولعل أبرز ما تم في هذا المحور هو ما يلي:

- استمرار الحملات التوعوية التي تنفذها «نزاهة» عبر وسائل التواصل الاجتماعي (تويتر - إنستغرام - يوتيوب) والوسائل الإعلامية التقليدية (صحف - تلفاز - إذاعة) التي تهدف لرفع الوعي حول مواضيع تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

- أطلقت «نزاهة» برنامج (بودكاست) الذي يحتوي على تقديم مجموعة من المواضيع المتعلقة بالشأن القانوني، الإقتصادي، الإعلامي، الوقائي ذات الصلة بالحوكمة وتعزيز النزاهة والشفافية الذي يستضيف العديد من المختصين والأكاديميين في سلسلة من الحلقات التي تتناول عدة مواضيع تثقيفية وتوعوية.

- تعمل «نزاهة» على إطلاق استبيان وطني ثاني لقياس مستوى الوعي لدى المواطن والمقيم حول إستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وارتباطها برؤية «كويت جديدة 2035».

- أطلقت وزارة التربية استبيان للهيئة التدريسية لمعرفة مدى تطبيق المتعلمين والمعلمين للمفاهيم المضادة للفساد، وذلك بهدف تقييم المناهج الدراسية التي تم تحديثها في العام الدراسي 2023/2022.

قامت وزارة التربية بالتعاون مع «نزاهة» وبنك الكويت الوطني بإطلاق برنامج BANKEE بنسخته الثانية الذي يهدف إلى زيادة الوعي المالي لدى طلبة مدارس وزارة التربية وغرس القيم والمفاهيم الدالة على النزاهة والشفافية ورفع الوعي لدى الطلبة حول أفضل الممارسات الاقتصادية.

قدمت «نزاهة» الدعم لعدد من مبادرات المجتمع المدني في مجال الرقابة المجتمعية ومؤازرة الجهات الحكومية في أداء دورها الرقابي خلال الربع الثاني من السنة الحالية ووصل عدد المبادرات التي قامت «نزاهة» بدعمها 35 مبادرة منذ إنطلاق الإستراتيجية.

عقدت وزارة الإعلام وبالتعاون مع الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» ورشة (مهنية العمل الصحفي) للسنة الثانية على التوالي، التي تهدف إلى رفع وعي الإعلاميين والصحفيين في بناء الصحافة الاستقصائية ودور الوسائل الإعلامية في مكافحة الفساد.

4 - المحور الرابع: الهيئات المختصة

ينصب المحور الرابع على الهيئات المختصة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، بما في ذلك الهيئات القضائية والرقابية إضافة إلى «نزاهة» نظراً لأهميتها الكبرى في إنجاح أي إستراتيجية وطنية في هذا المجال بسبب خصوصية ممارسات الفساد وصعوبة العمل على الوقاية منها وكشفها وملاحقتها في ظل التطور التكنولوجي المطرد، وازدياد سرعة ومرونة حركة الأشخاص ورؤوس الأموال عبر الحدود، وقدرة الفاسدين على إخفاء المعلومات وحماية أنفسهم، ويكمن الهدف الاستراتيجي لهذا المحور حول تعزيز كفاءة وفعالية الهيئات المختصة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد والرقابة على المال العام وبناء قواعد وآليات تسهل العمل المشترك بين جميع هذه الهيئات.

وقد بلغت النسبة التقديرية لما تم إنجازه من إجراءات تنفيذ المحور الرابع 76 % حتى تاريخه، حيث كانت 59 % في العام الماضي، ولعل أبرز ما تم في هذا المحور هو ما يلي:

تعكف «نزاهة» على وضع وتنفيذ خطة بناء القدرات لأصحاب المصلحة في نظام النزاهة الوطني، وبحيث يتم التنفيذ تدريجياً حسب الأولوية وذلك بالبدء بالجهات الرقابية من أجل تعزيز البرامج التدريبية بها لتطوير أدوارها في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، كما قدمت «نزاهة» برنامج «الحوكمة الرشيدة» لتنسيبها.

-انتهت «نزاهة» من إعداد «خطة خارطة الطريق للتحويل الرقمي للهيئة» والتي تتضمن مشروع إنشاء منصة إلكترونية آمنة عبر الإنترنت للإبلاغ عن الفساد.

تنفيذ عدد من البرامج التوعوية الخاصة بآلية مكافأة وتكريم المبلغين عن حالات الفساد المعتمدة في عام 2020 حيث تم مكافأة عدد (2) مبلغين من خلال هذه الآلية وذلك في سنة 2021 وسنة 2023 مع المحافظة على السرية لحماية المبلغ وذلك بعد حصول الهيئة على حكم نهائي بات.

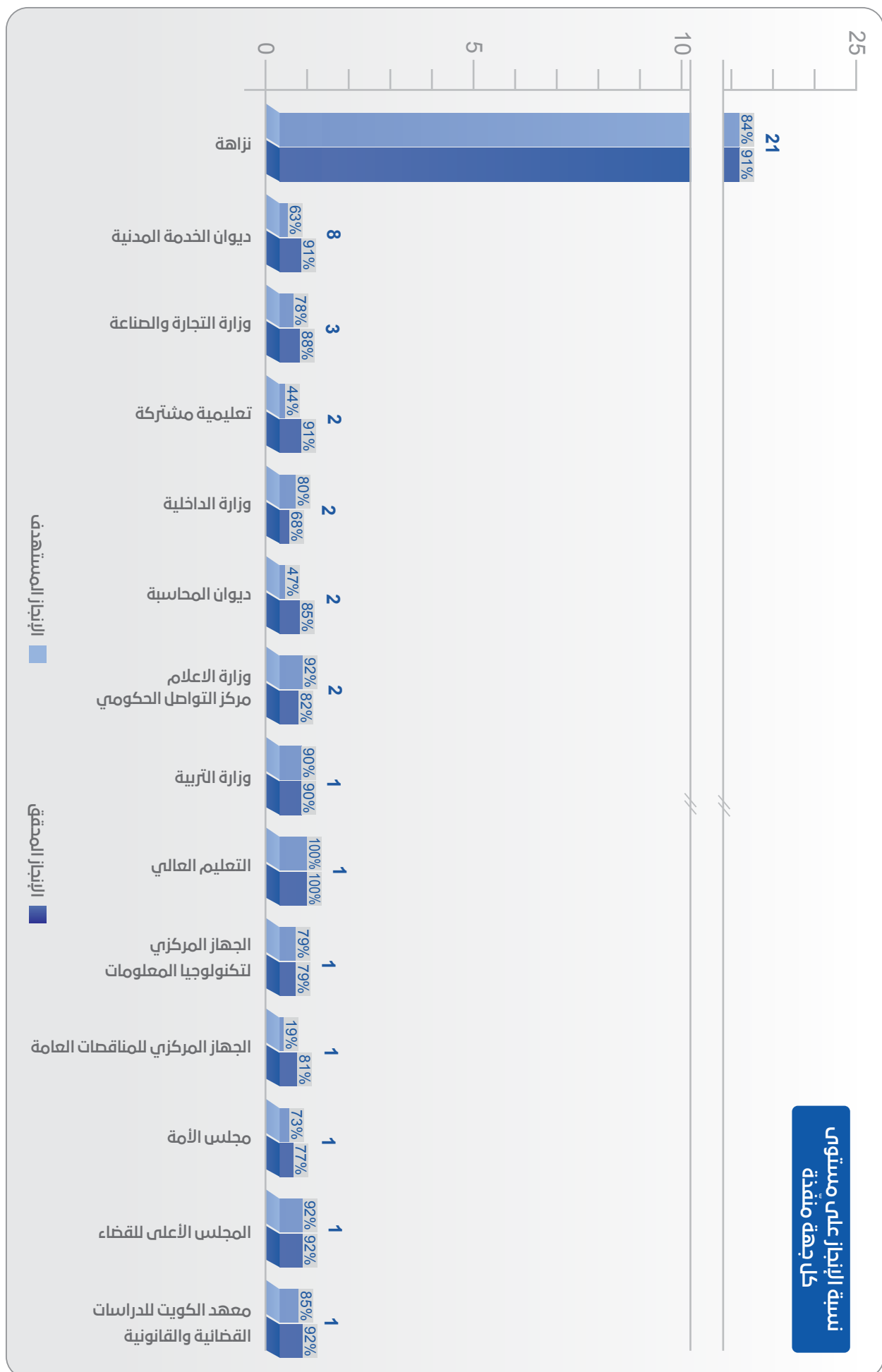
تسلمت «نزاهة» مسودة الخلاصة التنفيذية لتقرير الاستعراض القطري لدولة الكويت بشأن تنفيذ الفصلين الثاني والخامس من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) في نوفمبر 2023، وذلك في إطار الدورة الثانية لآلية استعراض تنفيذ الاتفاقية. ويعكف المختصون

في «نزاهة» على مراجعة المسودة والتنسيق مع الجهات المعنية بدولة الكويت للإجابة على ملاحظات المكتب وموافاته بالتشريعات والقوانين واللوائح ذات الصلة بأسرع وقت ممكن.

قامت «نزاهة» بحصر التوصيات الناتجة عن الدورة الأولى لآلية استعراض تنفيذ الاتفاقية بشأن تنفيذ الفصلين الثالث والرابع من الاتفاقية، وذلك بهدف الاستمرار بمتابعة تنفيذ هذه التوصيات مع الجهات المعنية بدولة الكويت.

إنجاز الجهات المنفذة لمبادراتها والتزامها في إستراتيجية الكويت:

يعرض الشكل رقم (2) نسبة إنجاز مبادرات الإستراتيجية الوطنية لكل جهة، ويُلاحظ منه أن أعلى الجهات المنفذة لمبادرات الإستراتيجية هي وزارة التعليم العالي، تليها وزارة الداخلية، تليها وزارة التجارة والصناعة، ثم تأتي باقي الجهات، كما تجدر الإشارة أن جامعة الكويت والمجلس الأعلى للجامعات الخاصة والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب يشتركون في تنفيذ مبادرتين من مبادرات الإستراتيجية الوطنية، وتشترك معهم وزارة التربية في مبادرة واحدة.



الشكل (2) نسبة إنجاز إجراءات تنفيذ مبادرات الإستراتيجية الوطنية حسب كل جهة

ثانياً: إستراتيجية الهيئة العامة لمكافحة الفساد

أطلقت «نزاهة» إستراتيجيتها الأولى (2019-2024) لتتزامن مع الإستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد، وقد تم تصميم هذه الإستراتيجية بناء على تحليل للعوامل الخارجية لفهم المشهد الخارجي من خلال الاستناد على رؤية كويت جديدة 2035 وإستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (2019-2024) والممارسات الرائدة، كما تم أيضاً إجراء تحليل للعوامل الداخلية المؤثرة لفهم نطاق عمل «نزاهة» من خلال قانون إنشائها ولائحته التنفيذية وتقييم وضعها الحالي.

وتجدر الإشارة إلى أن إستراتيجية «نزاهة» تشمل (45) مبادرة، وتقوم بتنفيذ (21) مبادرة من مبادرات الإستراتيجية الوطنية وتنفذها من خلال القطاعات ووحدات العمل فيها، أما بقية مبادرات ومشاريع إستراتيجية «نزاهة» فتعنى ببناء قدرات «نزاهة» وإمكاناتها لمنحها الثقة الوطنية لتكون مثلاً يحتذى به للقطاع العام.

ولعل أبرز ما تم إنجازه في إستراتيجية «نزاهة» هو كالاتي:

- صدور ونشر اللائحة التنفيذية لقانون حظر تعارض المصالح في جريدة «الكويت اليوم» بمرسوم رقم (181) لسنة 2023 بتاريخ 2023/9/10.
- البدء برصد وتقييم مدى فعالية تطبيق القانون رقم (12) لسنة 2020 بشأن قانون حق الاطلاع على المعلومات.
- الانتهاء من تنفيذ برنامج تدريبي لصالح الجهات الحكومية في مجال التعرف على نطاق عمل الهيئة العامة لمكافحة الفساد، بمشاركة (41) جهة للهيئة التنفيذية و(44) جهة للهيئة الإشرافية.
- البدء باستخدام البوابة الإلكترونية للهيئة بشكل رسمي بعد إطلاق الموقع الإلكتروني بتاريخ 6 نوفمبر 2023.
- مكافأة المبلغ عن الفساد مع المحافظة على السرية لحماية المبلغ وذلك بعد حصول الهيئة على حكم نهائي بات، وذلك بناء على الآلية المعتمدة لمكافأة وتكريم المبلغين عن حالات الفساد.
- البدء برصد وتقييم مدى فعالية تطبيق القانون رقم (12) لسنة 2020 بشأن قانون حق الاطلاع على المعلومات.
- الانتهاء من مشروع إعداد آلية التبليغ الداخلي للجهات الحكومية بتاريخ 2023/3/30 وإرساله إلى ديوان الخدمة المدنية وتمت الإفادة بملاحظات الديوان على المشروع بتاريخ 2023/9/30 وإعادة إرساله بالنسخة المحدثه.
- إطلاق الموقع الإلكتروني لنزاهة بتاريخ 6 نوفمبر 2023 والذي يتضمن منصة تبادل المعرفة وجمع الممارسات الخاصة بمكافحة الفساد لتكون مرجعاً أساسياً لجميع أصحاب المصلحة.
- إعداد وتنفيذ خطة الاتصال التوعوية التنفيذية لرفع الوعي حول القضايا المتعلقة بالفساد لسنة 2023-2024 واعتمادها.

- إعداد وتنفيذ خطة التواصل الداخلية التوعوية للتعريف بإستراتيجية الهيئة وخطة العمل الداخلية لسنة 2023-2024 واعتمادها.
- تنفيذ استبيان قياس الوعي لدى موظفي الهيئة حول الإستراتيجية الوطنية والداخلية للهيئة.
- تنفيذ استبيان قياس الوعي لدى موظفي الهيئة حول مدونة السلوك الوظيفي.
- إعداد التقرير الإحصائي لاستبيان قياس الوعي لدى موظفي الهيئة حول مدونة السلوك الوظيفي الذي تم بالتعاون مع مؤسسة الشركاء الدوليين للحوكمة GPG.
- وقد تم نشر مزيد من التفاصيل حول إستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، والتقارير السنوية الخاصة بها على الموقع الإلكتروني للهيئة.

الباب الثالث

أنشطة وإنجازات الهيئة العامة لمكافحة الفساد بحسب اختصاصاتها

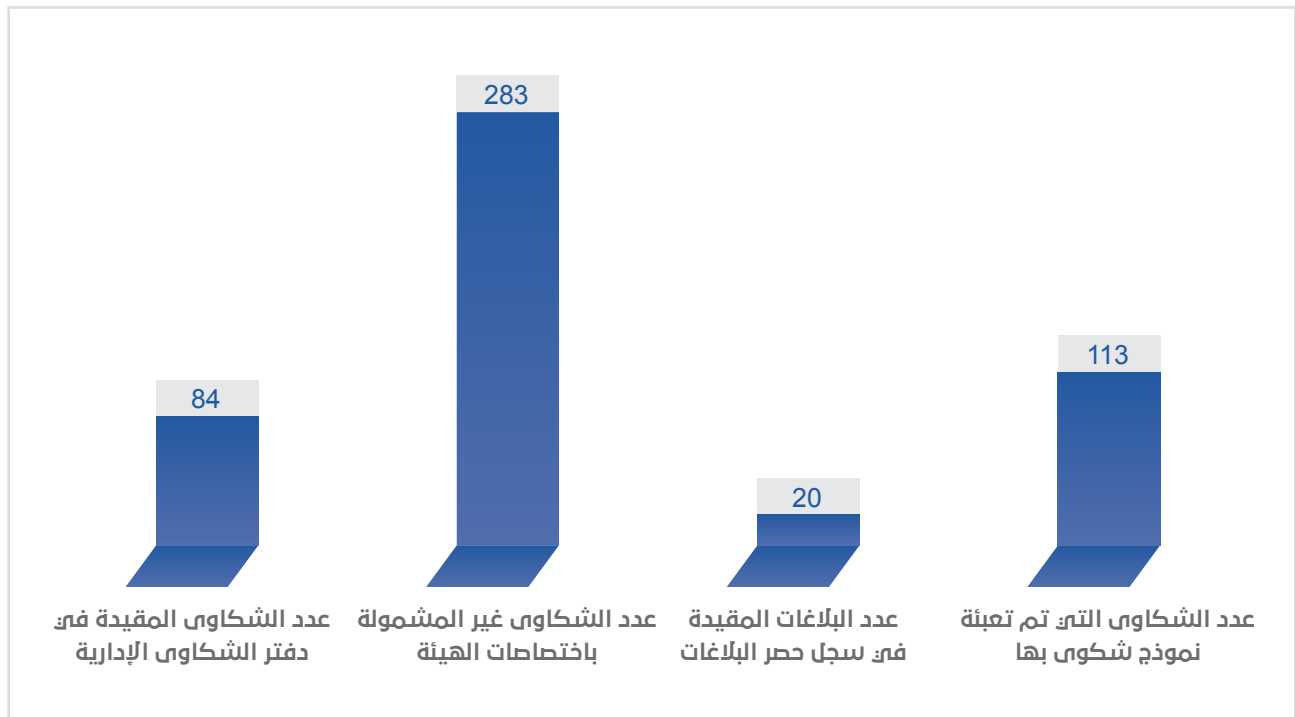
الفصل الأول

كشف الفساد والتحقيق

بعد صدور القانون رقم (2) لسنة 2016، والخاص بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالذمة المالية، والمرسوم رقم (300) لسنة 2016 بإصدار اللائحة التنفيذية، بدء عهد جديد في التعامل مع ما اصطلح على تسميته بجرائم الفساد، وقد أعطيت «نزاهة» الصلاحيات اللازمة للتعامل مع هذه الجرائم بالمهنية المطلوبة، وبالتعاون مع كافة الجهات المختصة، وفيما يلي بيان لأهم الأعمال الخاصة في ذلك الشأن:

أولاً: الشكاوى والبلاغات الواردة إلى «نزاهة» (مكتب استقبال البلاغات)

يختص مكتب استقبال البلاغات بالتعامل مع المبلغين بشأن البلاغات والشكاوى المقدمة في المراحل الأولى للبلاغ، والتحقق من توافر كافة الشروط الشكلية والموضوعية لقبول البلاغ، وفي حال توافر هذه الشروط في الشكاوى يتم قيدها في سجل حصر البلاغات، وتمنح رقم حصر خاص، وتجدر الإشارة إلى أن مكتب استقبال البلاغات بعد الدراسة والفحص يقوم بقاء الشكاوى التي ترد إليه والتي لا تتوافر فيها الشروط الشكلية والموضوعية مؤقتاً في دفتر الشكاوى الإدارية، ويتولى رئيس المكتب التثبت من قيدها والتأشير بأرشفتها بعد إعداد ملف خاص بها، وقد تم تصنيف البلاغات والشكاوى خلال فترة التقرير، على النحو المبين في الشكل رقم (3).



الشكل (3) توزيع الشكاوى والبلاغات خلال فترة التقرير

1 - البلاغات

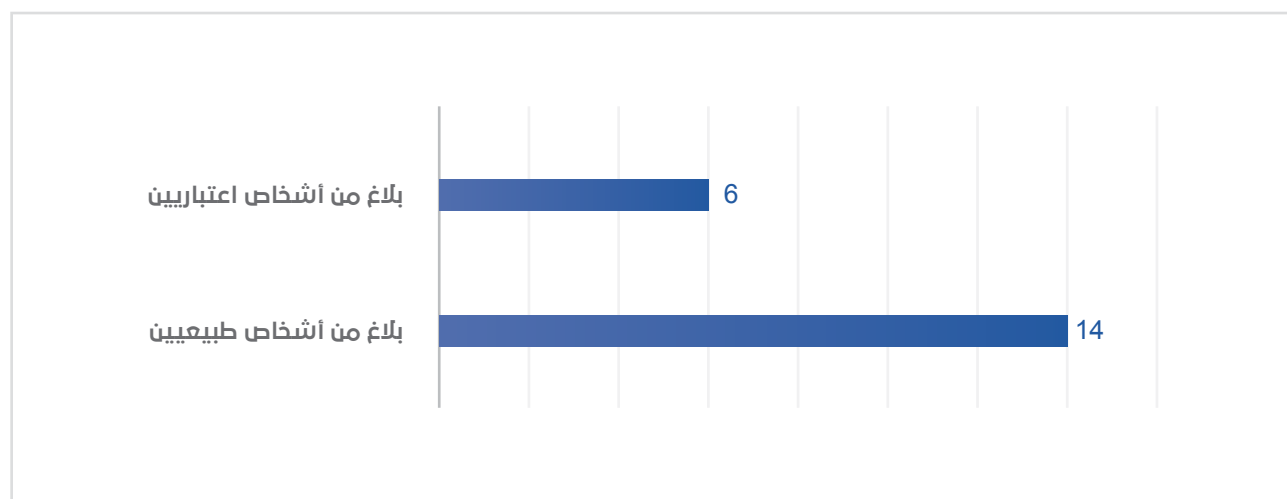
يُنظم الباب الخامس من القانون رقم (2) لسنة 2016 إجراءات البلاغ وحماية المبلغ، حيث يتناول تسهيل وتيسير عملية الإبلاغ عن جرائم الفساد، وتوفير كافة السبل والضمانات لسلامة المبلغين. وعليه قامت «نزاهة» باستقبال المبلغين عن جرائم الفساد، وجمع المعلومات والاستدلالات عن وقائع الفساد.

ويُعرّف البلاغ على أنه الإعلام، أو الإخبار من شخص طبيعي، أو اعتباري بما لديه من معلومات عن جريمة، أو شروع في جريمة، أو تستر على جريمة، أو تخلص من أدلة جريمة أو مخالفة مالية جسيمة، يقدم إلى «نزاهة»، أو إلى جهة مختصة بتلقي البلاغات.

وتقوم «نزاهة» بتصنيف البلاغات حسب مصدر ورودها أو حسب الجهة التي ينتسب إليها المبلغ ضده أو حسب نوع الشبهات الواردة في البلاغات، مما يساعد على مزيد من التحليل والتكييف، ونورد ذلك التصنيف على النحو التالي:

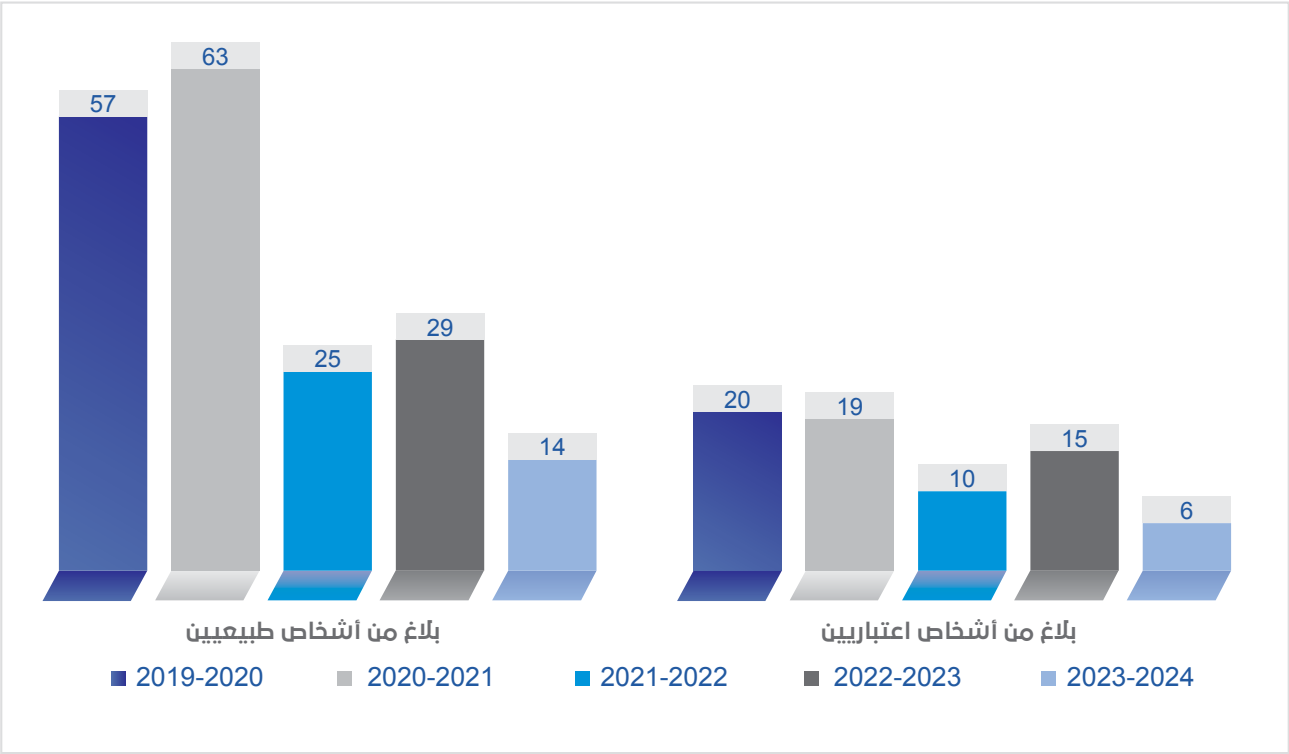
أ- البلاغات حسب مصدر ورودها

قامت «نزاهة» ببحث ومراجعة البلاغات المقدمة إليها، وجمع الاستدلالات عنها وصولاً إلى التأكد من توافر شبهة جريمة من جرائم الفساد، بما فيها المخالفة المالية الجسيمة، أو جريمة الاستفادة من الكسب غير المشروع، وخلال فترة التقرير تم قيد (20) بلاغاً، منها (14) بلاغاً بنسبة 70% من أشخاص طبيعيين كما هو موضح في الشكل رقم (4).



الشكل (4) عدد البلاغات التي وردت إلى «نزاهة» حسب مصدر ورودها خلال فترة التقرير

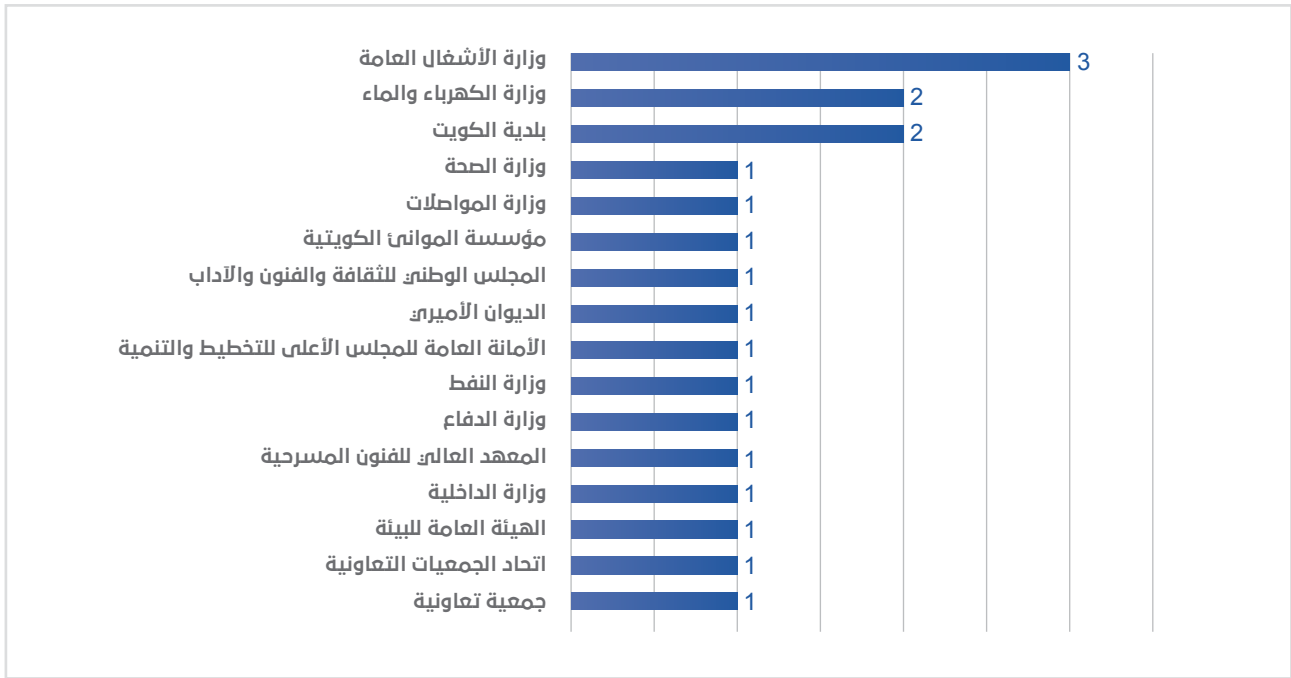
ووفقاً لآخر خمس سنوات مالية يُلاحظ من الشكل رقم (5) أن البلاغات الواردة إلى «نزاهة» غالباً تكون من أشخاص طبيعيين، حيث بلغ متوسط البلاغات من أشخاص طبيعيين (38) شخص، ومتوسط البلاغات من أشخاص اعتباريين (14) شخص.



الشكل (5) عدد البلاغات التي وردت إلى «نزاهة» حسب مصدر ورودها وفقاً لآخر خمس سنوات مالية

ب- البلاغات حسب الجهة التي ينتسب إليها المبلّغ ضده

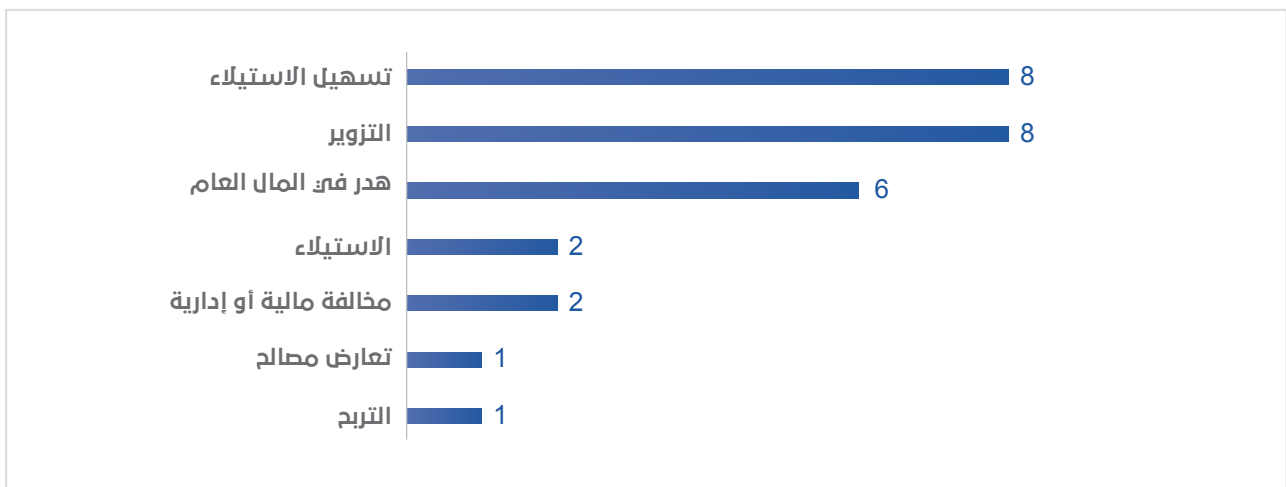
تتضمن بعض البلاغات المقيدة والبالغ عددها (20) بلاغاً لدى «نزاهة» عدة وقائع اشتركت فيها جهتان أو أكثر بحيث بلغ اجمالي الجهات (16) جهة، ويعرض (الشكل رقم 6) توزيع البلاغات بحسب الجهة التي ينتسب إليها ضده.



الشكل (6) توزيع البلاغات بحسب الجهة التي ينتسب إليها المبلغ ضد خلال فترة التقرير

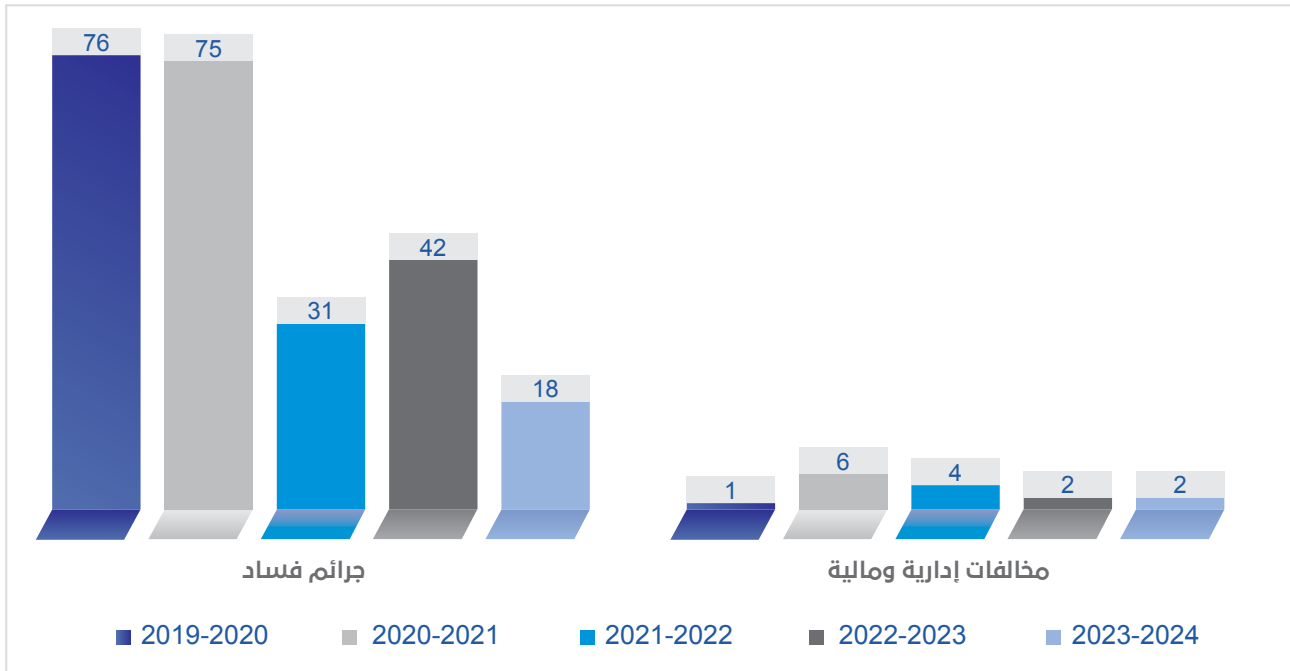
ج- البلاغات حسب نوع الشبهات الواردة فيها

يكمن دور «نزاهة» في التحقق وجمع الاستدلالات في ارتكاب جرائم الفساد، بما فيها المخالفات المالية الجسيمة، والاستفادة من الكسب غير المشروع وفقاً لما ورد في القانون رقم (2) لسنة 2016، والخاص بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية، إن البلاغات المقيدة في «نزاهة» والبالغ عددها (20) بلاغاً، منها (18) بلاغاً تم فيهم ثبوت توافر الاعتقاد بوجود شبهات فساد من جرائم الفساد الواردة في قانون «نزاهة»، و(2) مخالفات إدارية أو مالية، ويعرض الشكل رقم (7) تفصيل ذلك، علماً بأن البلاغ الواحد قد يحتوي أكثر من نوع من أنواع جرائم الفساد.



الشكل (7) تقسيم البلاغات التي احتوت على شبهات فساد أو مخالفات خلال فترة التقرير

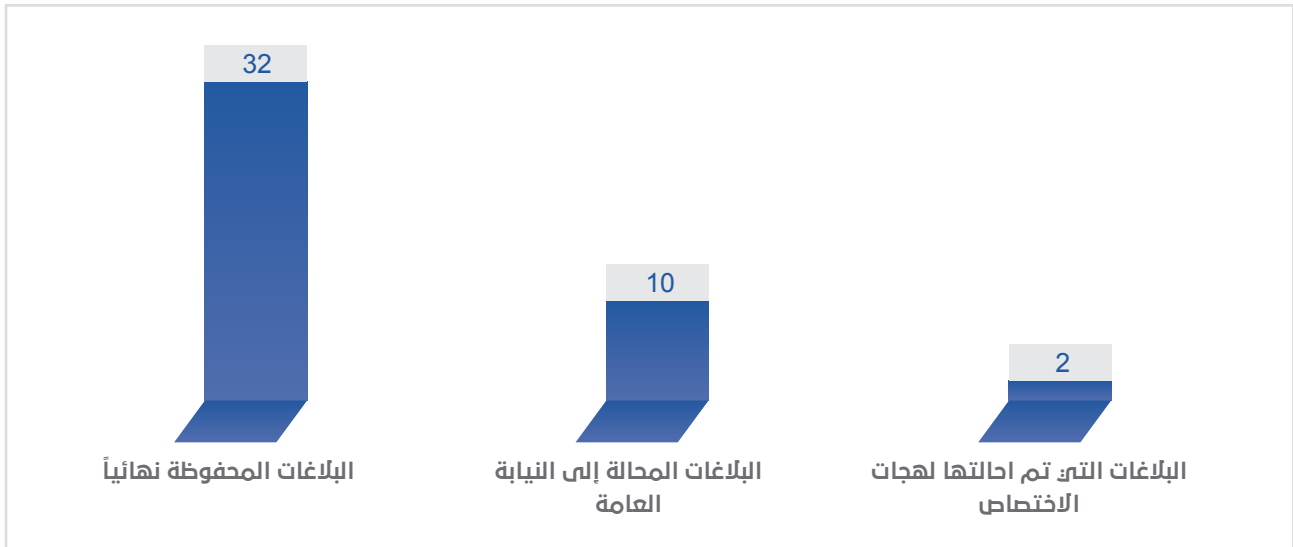
ووفقاً لآخر خمس سنوات مالية. نلاحظ من الشكل رقم (8) ارتفاع عدد البلاغات المتضمنة شبهات فساد عن البلاغات التي تشكل مخالفات مالية أو إدارية، حيث بلغ متوسط عدد شبهات الفساد (49)، بينما بلغ متوسط المخالفات المالية أو الإدارية (3).



الشكل (8) أنواع البلاغات التي احتوت على شبهات فساد أو مخالفات وفقاً لآخر خمس سنوات مالية

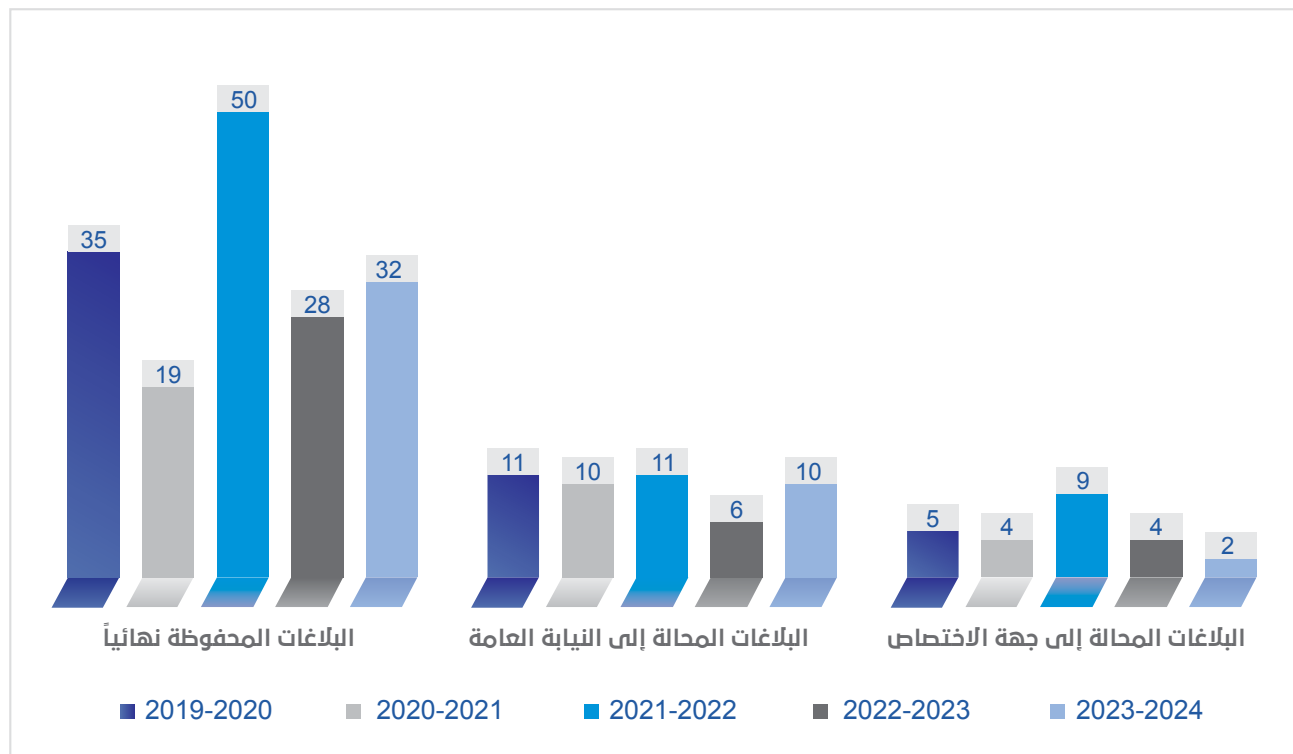
د- البلاغات التي تم التصرف بشأنها

قامت «نزاهة» بدراسة وبحث البلاغات المقدمة إليها، وذلك عن طريق التحريات والتحقيق المبدئي وجمع الاستدلالات، وفي حال توافر الاعتقاد المعقول بوجود شبهة جريمة من جرائم الفساد، بما فيها المخالفات المالية الجسيمة، أو الاستفادة من الكسب غير المشروع، يتم إحالة البلاغ إلى النيابة العامة، أو يتم إحالته إلى الجهة المختصة، أما في حال عدم توافر الشروط الموضوعية لقبول البلاغ؛ توصي الإدارة المختصة في «نزاهة» بحفظ البلاغ المقدم، وقد بلغ عدد البلاغات المحالة إلى النيابة العامة خلال فترة التقرير (10) بلاغاً ونسبة 22% من مجمل البلاغات التي تم التصرف بشأنها. علماً بأن بعض البلاغات وردت إلى «نزاهة» في فترة سابقة عن فترة التقرير وتم التصرف بشأنها في فترة التقرير. يبين الشكل رقم (9) تصرف «نزاهة» في البلاغات.



الشكل (9) البلاغات التي تم التصرف بشأنها خلال فترة التقرير

بين الشكل رقم (10) البلاغات التي تم التصرف بشأنها وفقاً لآخر خمس سنوات مالية، علماً بأن متوسط عدد البلاغات المحالة إلى النيابة العامة هو (10).



الشكل (10) البلاغات التي تم التصرف بشأنها وفقاً لآخر خمس سنوات مالية

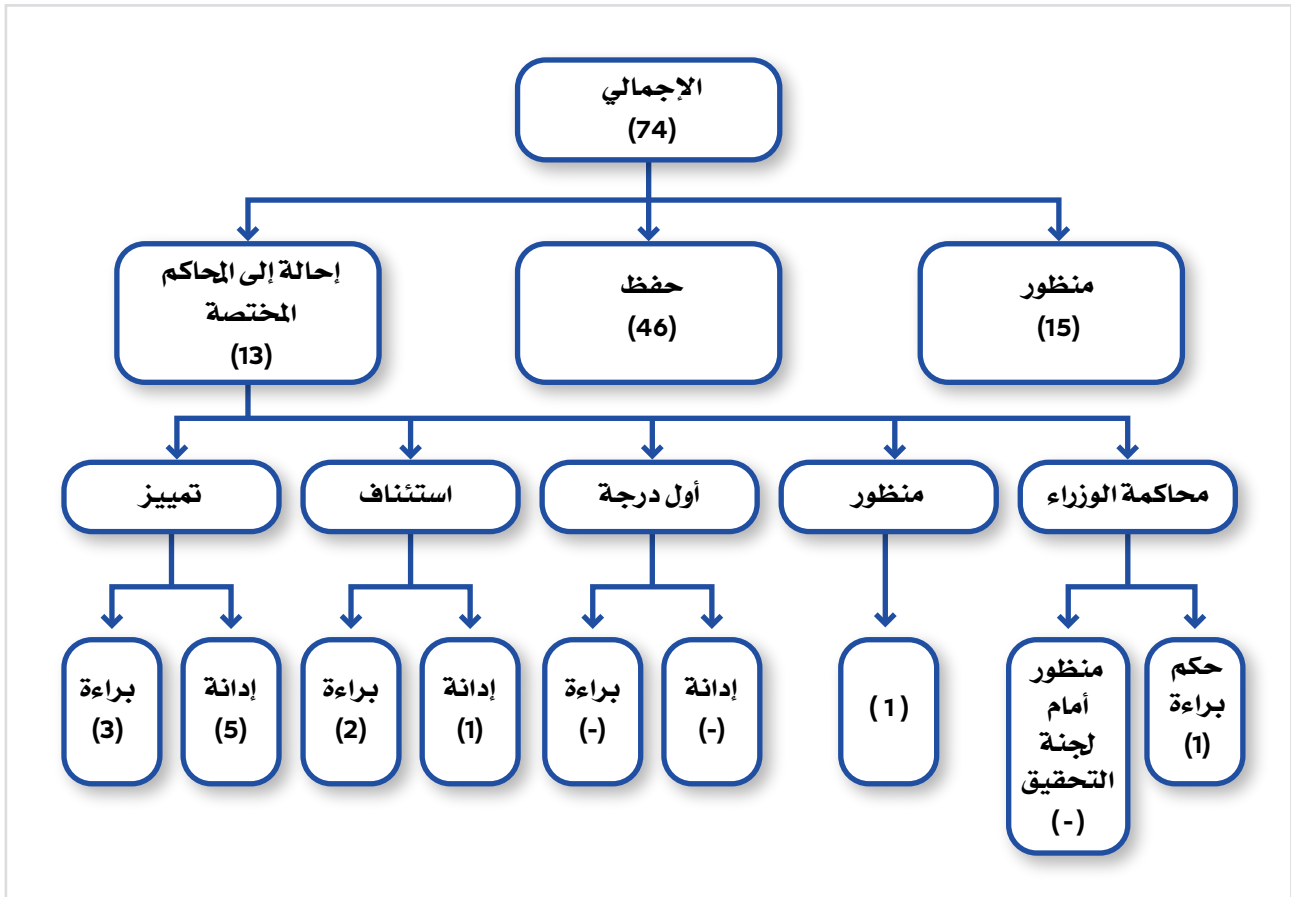
البلاغات المحالة إلى النيابة العامة

نصت المادة (27) من القانون (2) لسنة 2016 بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد، «مع مراعاة أحكام القانون رقم (88) لسنة 1995 في شأن محاكمة الوزراء، تختص النيابة العامة دون غيرها بالتحقيق والتصرف والادعاء في جميع الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والجرائم المرتبطة بها». وعليه فإن البلاغات التي تمت إحالتها للنيابة العامة والبالغ عددها (10) بلاغات يأتي توضيحها في الجدول رقم (1).

الجدول (1) البلاغات المحالة إلى النيابة العامة خلال فترة التقرير

العدد	أسباب إحالة البلاغ الى النيابة العامة	اسم الجهة
2	- شبهة جريمة التزوير، وتسهيل الاستيلاء على المال العام - شبهة جرائم التزوير والاستيلاء وتسهيل الاستيلاء على المال العام	وزارة المواصلات
1	- شبهة جريمة الإضرار بالمال العام وتسهيل الاستيلاء على المال العام	بلدية الكويت
1	- شبهة جريمة الإضرار بالمال العام	وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية
1	- شبهة جريمة الإضرار بالمال العام	الإدارة العامة للطيران المدني
1	- شبهة جريمة التزوير	الهيئة العامة للصناعة
1	- شبهة جريمة الإضرار بالمال العام	وزارة الصحة
1	- شبهة جريمة الإضرار بالمال العام وشبهة جريمة التزوير وشبهة جريمة التربح	الهيئة العامة للطرق والنقل البري
1	- شبهة جرائم الإضرار بالمال العام وتسهيل الاستيلاء على المال العام	الديوان الأميري
1	- شبهة جريمة الاستيلاء على المال العام	وزارة التربية
10	الإجمالي:	

كما تجدر الإشارة إلى أن إجمالي عدد البلاغات التي تمت إحالتها إلى النيابة العامة منذ تاريخ صدور اللائحة التنفيذية بالمرسوم رقم (300) لسنة 2016 إلى 31 مارس 2024 بلغ (74) بلاغاً، وكان التصرف فيها من النيابة العامة والمحاكم المختصة على النحو المبين في الشكل رقم (11).



الشكل (11) تصرف النيابة العامة وأحكام المحاكم المختصة في البلاغات المحالة إليها من قبل «نزاهة»

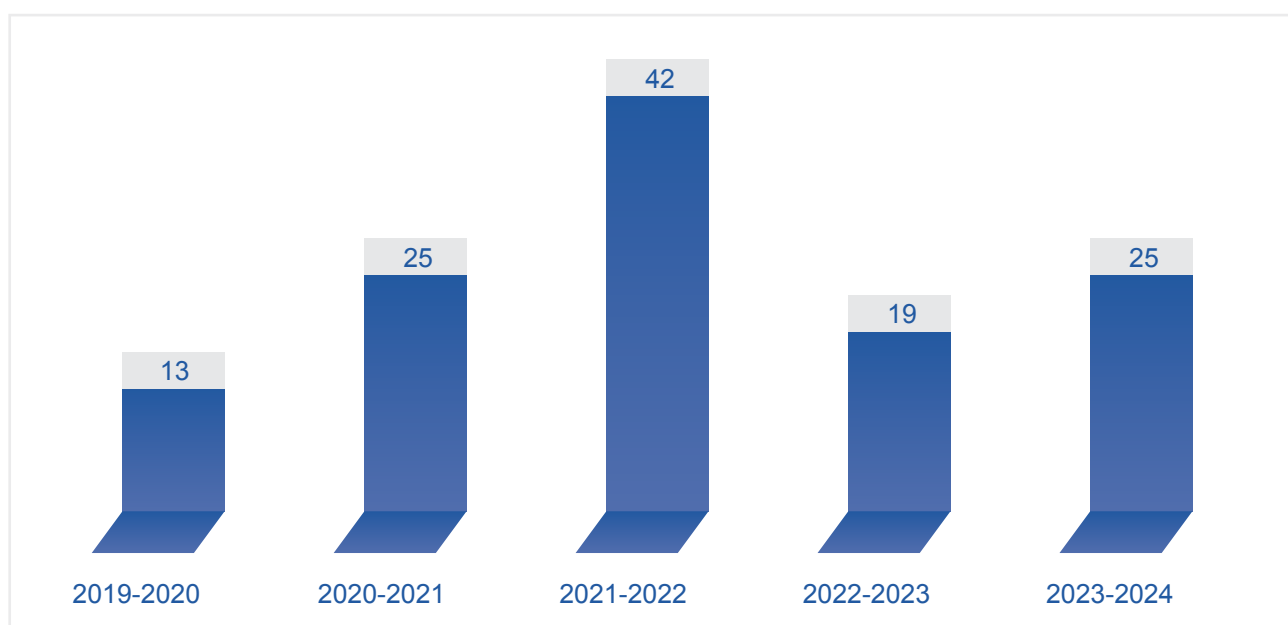
ثانياً: الرصد

بموجب ما جاء بالمادة رقم (44) من الباب الرابع من المرسوم رقم (300) لسنة 2016 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (2) لسنة 2016 والتي تنص على: «تقوم نزاهة بمتابعة ودراسة وقائع الفساد التي تصل إلى علمها بأي طريقة ومن خلال ما تنشره وسائل الاعلام المختلفة من معلومات وأخبار في هذا الخصوص وطلب التحري عنها وجمع الوثائق والحقائق بشأنها والتصرف فيها»، فقد قامت «نزاهة» برصد (25) حالة خلال فترة التقرير، كما قامت بحفظ (22) حالة رصد نهائياً، وإحالة (3) حالات رصد إلى النيابة العامة، وإحالة حالة رصد واحدة إلى جهة الاختصاص، كما هو موضح في الجدول رقم (2)، علماً بأن عدد حالات الرصد التي تمت إحالتها إلى النيابة العامة منذ صدور اللائحة التنفيذية إلى 31 مارس 2023 هي (9 حالات رصد) منها (حالة رصد واحدة) صدر فيها حكم إدانة في كافة درجات التقاضي، و(5 حالات رصد) قيد التحري والتحقيق في النيابة العامة، و(3 مواضيع رصد) تم حفظهم من قبل النيابة العامة.

الجدول (2) حالات الرصد المحالة إلى النيابة العامة مع نوع الجريمة خلال فترة التقرير

العدد	أسباب احالة البلاغ الى النيابة العامة	اسم الجهة
1	شبهة جريمة التزوير	المعهد العالي للفنون المسرحية
1	شبهة جريمة الإضرار بالمال العام	الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية
1	أداء بيانات كاذبة	غير محدد
3	الإجمالي	

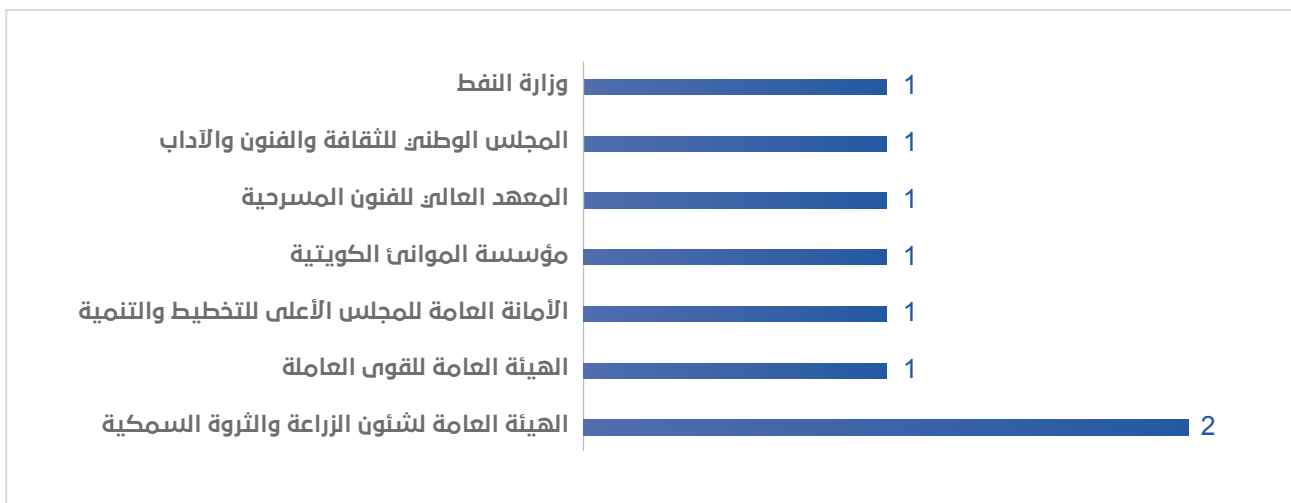
ويعرض الشكل رقم (12) مقارنة لأعداد حالات الرصد وفقاً لآخر خمسة سنوات مالية. حيث بلغ متوسط عدد حالات الرصد 26 حالة.



الشكل (12) عدد حالات الرصد الإخباري وفقاً لآخر خمس سنوات مالية

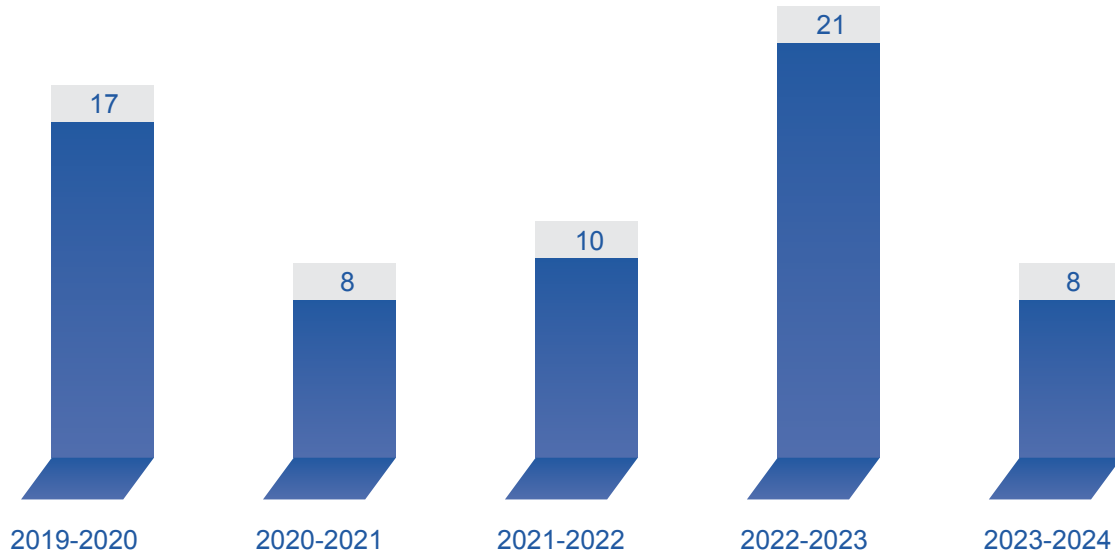
ثالثاً: ممارسة أعمال الضبطية القضائية حسب الجهات

بموجب المادة رقم (14) من القانون رقم (2) لسنة 2016 بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالذمة المالية وبناء على القرار رقم (260) لسنة 2016، الصادر بتاريخ 29 نوفمبر 2016 في جريدة كويت اليوم، بشأن منح بعض موظفي الهيئة سلطة ضبط المخالفات، وتحرير المحاضر بالنسبة للجرائم المنصوص عليها في القانون ولائحته التنفيذية الصادرة بالمرسوم رقم (300) لسنة 2016، قامت الهيئة بإجراء عدد (8) من أعمال الضبطية القضائية خلال فترة التقرير، وتم توزيعها حسب الجهات والبالغ عددها (7) على النحو المبين في الشكل رقم (13)، علماً بأن الضبطية القضائية هي أداة منحها المشرع للهيئة لمساعدتها على استكمال وحسن تحقيق وقائع الفساد، ويتم استخدامها من خلال الأشخاص الذين يصدر قرار بمنحهم هذه الصفة من رئيس الهيئة متى ما تطلب عمل المحقق ذلك.



الشكل (13) عدد أعمال الضبطية القضائية حسب الجهة خلال فترة التقرير

يعرض الشكل رقم (14) عدد أعمال الضبطية القضائية وفقاً لآخر خمس سنوات مالية، ونلاحظ أن عدد أعمال الضبطية القضائية انخفض في السنة المالية الحالية عما كانت في السنة السابقة بنسبة 70 %، علماً بأن متوسط عدد أعمال الضبطية القضائية هو (13).



الشكل (14) مقارنة لعدد أعمال الضبطية القضائية وفقاً لآخر خمس سنوات مالية

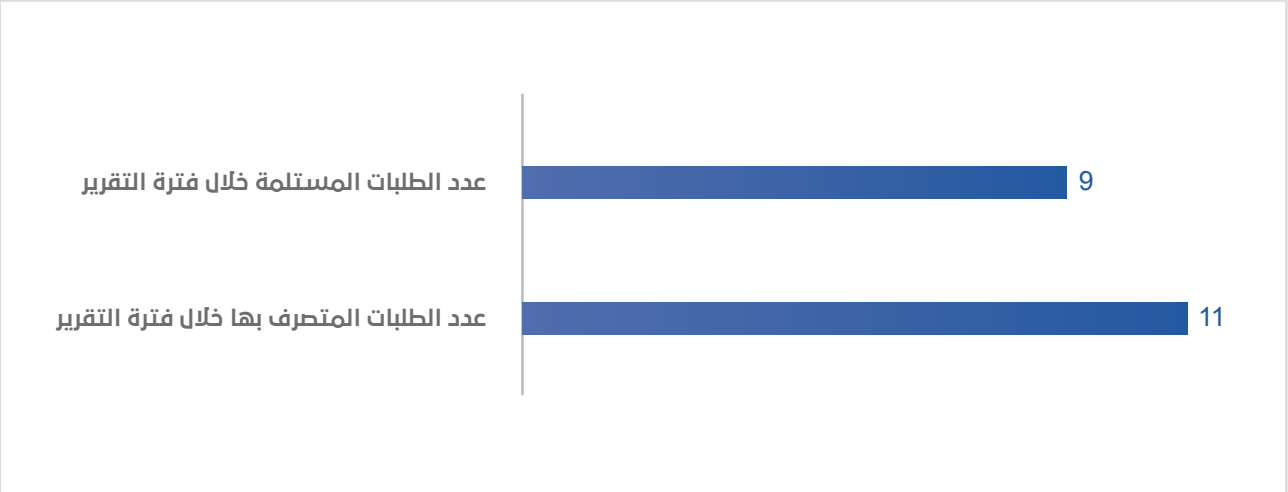
رابعاً: حماية للمُبلغين

باشرت «نزاهة» اختصاصاتها ومهامها الخاصة بحماية المُبلغين منذ نشأتها وحتى 31 مارس 2024، وذلك بتلقي عدد (56) طلب حماية، وقد قررت «نزاهة» الموافقة على (16) طلب.

وتتقسم هذه الطلبات إلى ثلاث صور حسب الآتي:

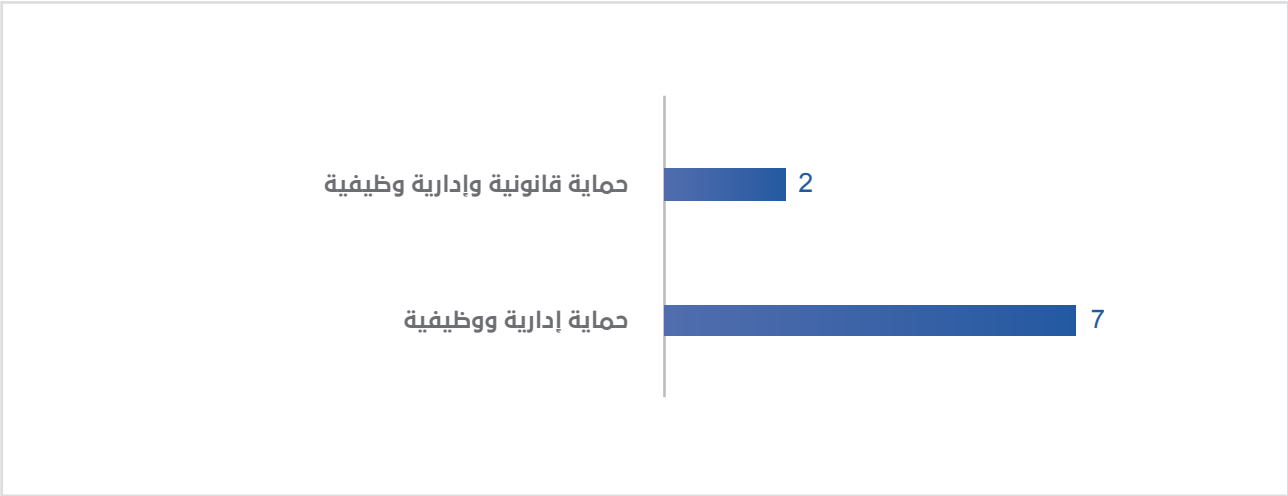
- 1 - طلب متعدد (حماية شخصية وحماية إدارية وقانونية)، عدد 3.
- 2 - حماية إدارية ووظيفية، عدد 46.
- 3 - حماية قانونية، عدد 7.

وخلال فترة التقرير باشرت «نزاهة» اختصاصاتها بشأن طلبات الحماية، وذلك كما هو موضح في الشكل (15):

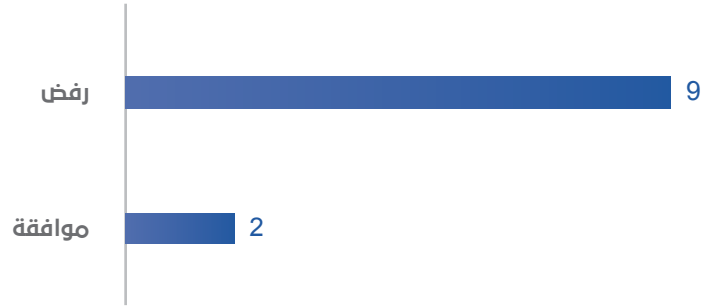


الشكل (15) عدد طلبات الحماية المستلمة والمتصرف بها خلال فترة التقرير

ويوضح الشكل (16) تصنيف طلبات الحماية المستلمة، والشكل (17) تصنيف التصرف في طلبات الحماية خلال فترة التقرير:



الشكل (16) أنواع طلبات الحماية المستلمة



الشكل (17) قرارات «نزاهة» بالتصرف لطلبات الحماية خلال فترة التقرير

حيث قررت «نزاهة» الموافقة على (2) طلبات حماية، بعد التأكد من اتصال دواعيها ومبرراتها بالبلاغات المستوفية للشروط المقررة في القانون واللائحة التنفيذية، وذلك حسب التفصيل الآتي:

- الموافقة على (2) طلب حماية متعدد، وذلك بتوفير الحماية القانونية والحماية الإدارية والوظيفية لصالح شاهدين بمناسبة القضية رقم 217 لسنة 2019 - حصر أموال عامة المقيمة لدى النيابة العامة ضد المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية؛ وذلك لثبوت تعرضهما لإجراءات إدارية سلبية واحتمالية الرجوع عليهما قضائياً بسبب الافادات المقدمة إلى النيابة العامة، وقد باشرت الهيئة إجراءاتها بتوفير الحماية بالتنسيق مع النيابة العامة.

كما قررت «نزاهة» رفض (9) طلبات حماية لعدم اتصال دواعي ومبررات توفير الحماية بدور المبلغين ومن في حكمهم بمكافحة الفساد أو بلاغاتهم المقيمة لدى «نزاهة» أو الجهات المختصة.

الفصل الثاني

إقرارات الذمة المالية

وفقاً لما نص عليه الباب الرابع من المرسوم بقانون رقم (2) لسنة 2016 فإن إقرارات الذمة المالية تمثل إحدى الركائز الرئيسية إلى جانب الأعمال الأخرى في «نزاهة»، ويعتبر مؤشر استلام الإقرارات الإجمالية أحد المؤشرات التي تبرز دور الهيئة في تعزيز النزاهة والشفافية؛ لذا ما زالت «نزاهة» مستمرة في استقبال الملتزمين بتقديم إقرارات الذمة المالية، وذلك منذ نشر اللائحة التنفيذية للقانون رقم (2) لسنة 2016.

وفيما يلي بيان لأهم الأعمال الخاصة بإقرارات الذمة المالية:

أولاً: استلام إقرارات الذمة المالية

1 - إجمالي الإقرارات منذ بداية العمل بنظام الذمة المالية (الإجمالي التراكمي)

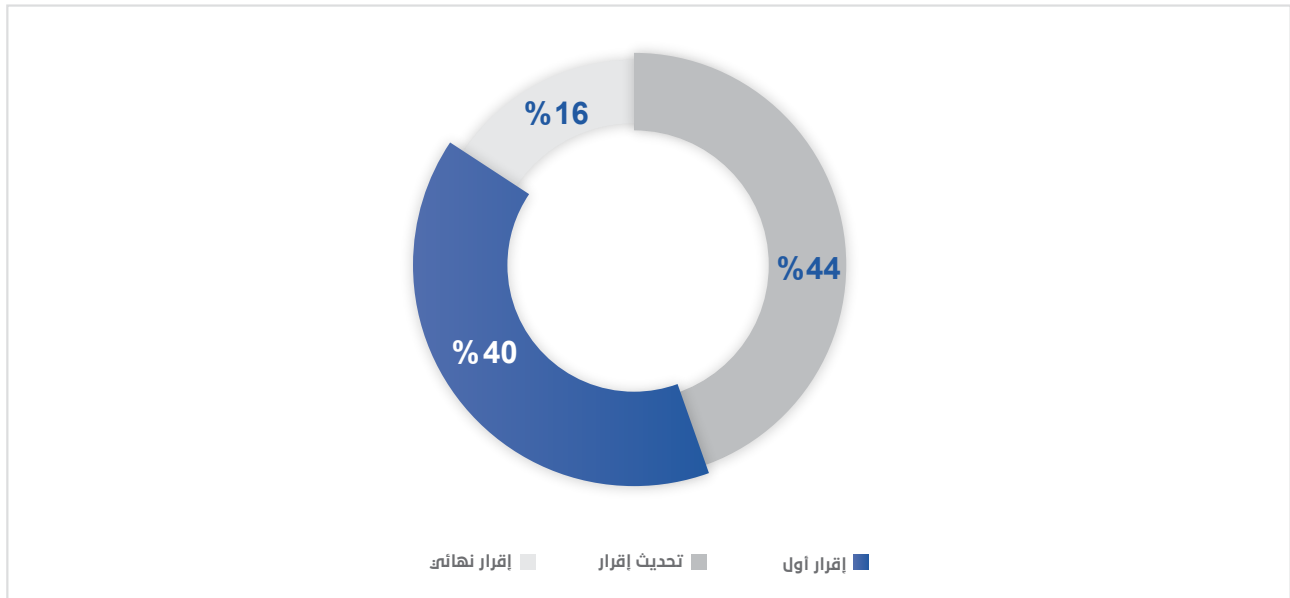
بلغ إجمالي الإقرارات التي استلمتها «نزاهة» منذ صدور اللائحة التنفيذية 13 نوفمبر 2016 إلى 31 مارس 2024 (الإجمالي التراكمي) عدد (41,726) إقراراً، وعليه بلغت نسبة الإقرارات التي استلمتها «نزاهة» 99.4%.

(18,546) إقرار أول.

(16,698) تحديث الإقرار.

(6,482) إقرار نهائي.

والشكل رقم (18) يوضح نسب كل منها.



الشكل (18) نسبة الإقرارات التي استلمتها الهيئة حسب نوعها (الإجمالي التراكمي)

2 - الإقرارات خلال فترة التقرير

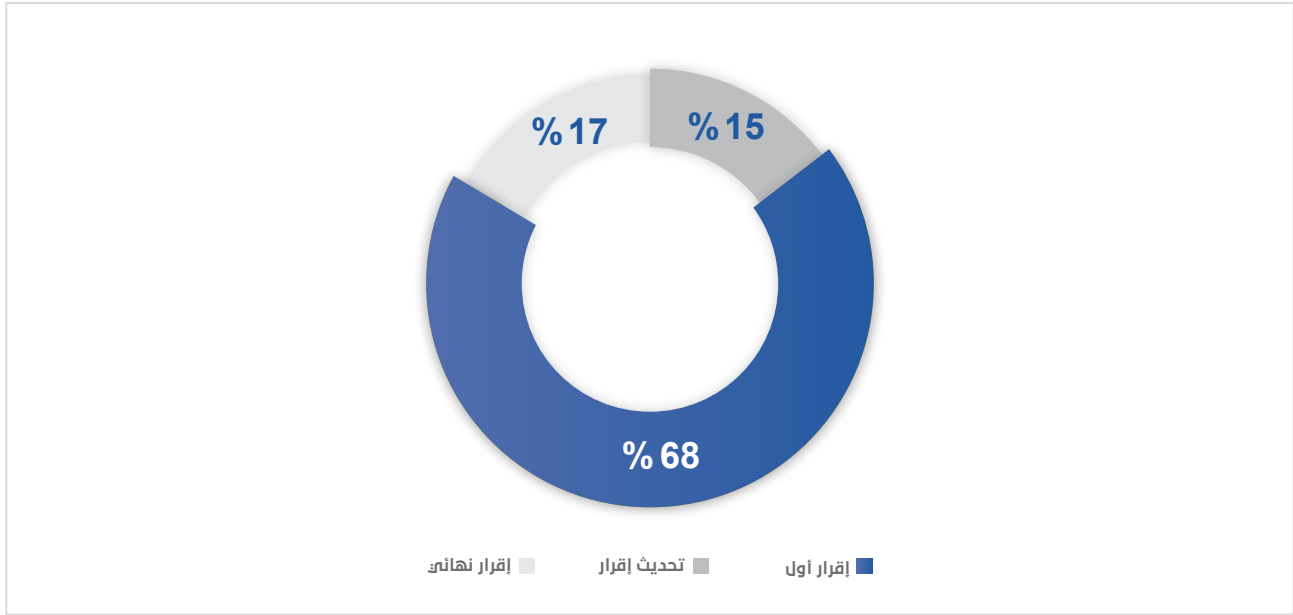
بلغ إجمالي الإقرارات التي استلمتها «نزاهة» في فترة التقرير عدد (8,382) إقراراً، وتوزع إجمالي الإقرارات المستلمة إلى:

(1,439) إقرار أول.

(5,697) تحديث الإقرار.

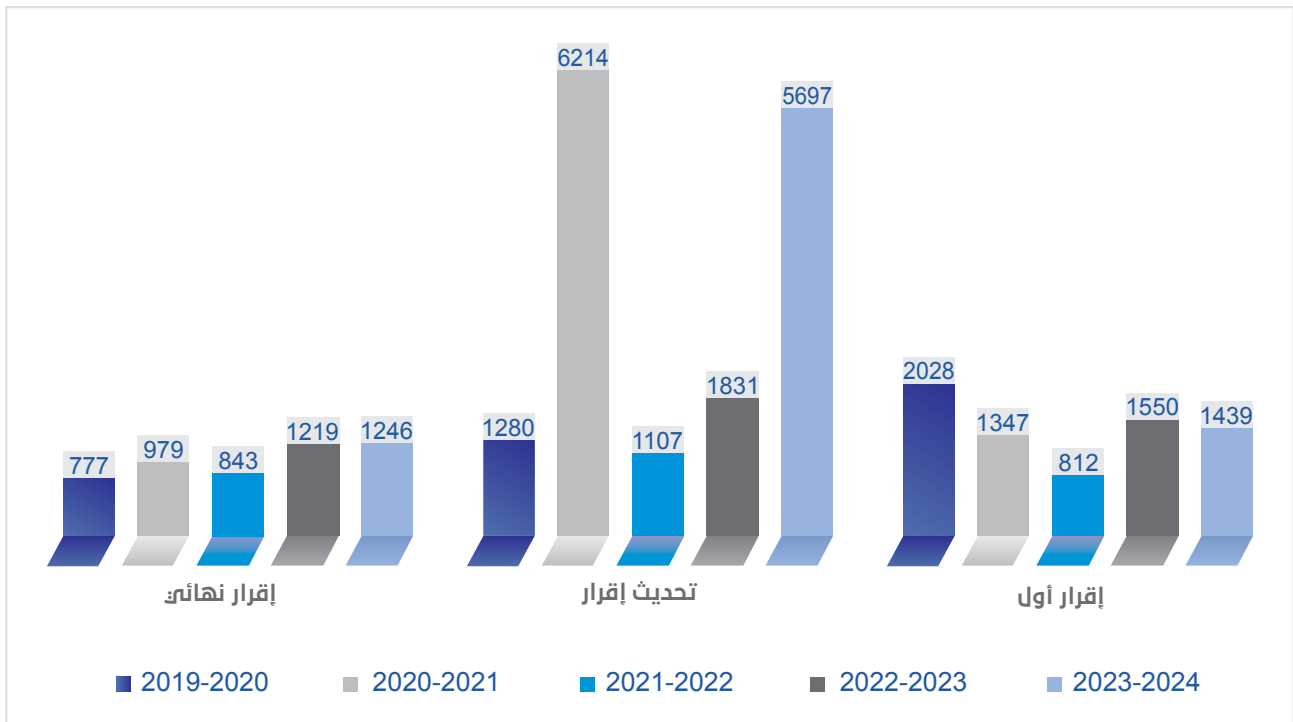
(1,246) إقرار نهائي.

والشكل رقم (19) يوضح نسب كل منها.



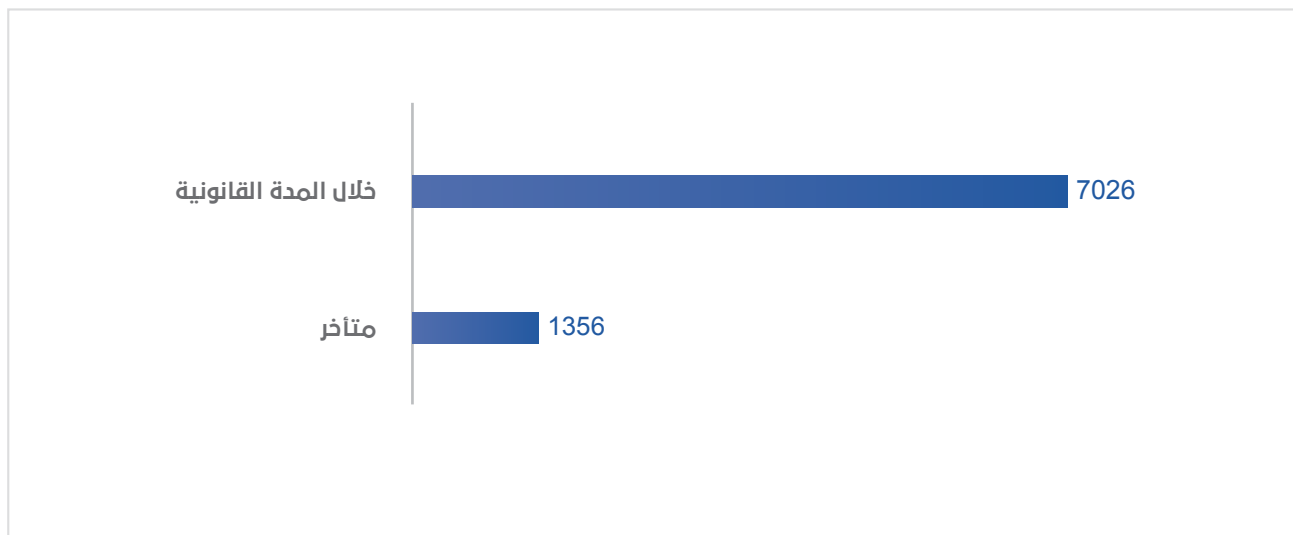
الشكل (19) نسبة الإقرارات التي استلمتها «نزاهة» حسب نوعها خلال فترة التقرير

كما يعرض الشكل رقم (20) عدد الإقرارات حسب نوعها وفقاً لآخر أربع سنوات مالية، حيث يتضح أن عدد الإقرارات التي تم تحديثها ازداد بشكل ملحوظ في 2022-2023، ويعود سبب ذلك إلى أن بداية فترة تحديث الإقرار الثانية التي قد حلت في نوفمبر 2022 (أي بعد مرور 3 سنوات من استلام «نزاهة» تحديث الإقرار الأول في نوفمبر 2019) حيث استمر تحديث الإقرارات.



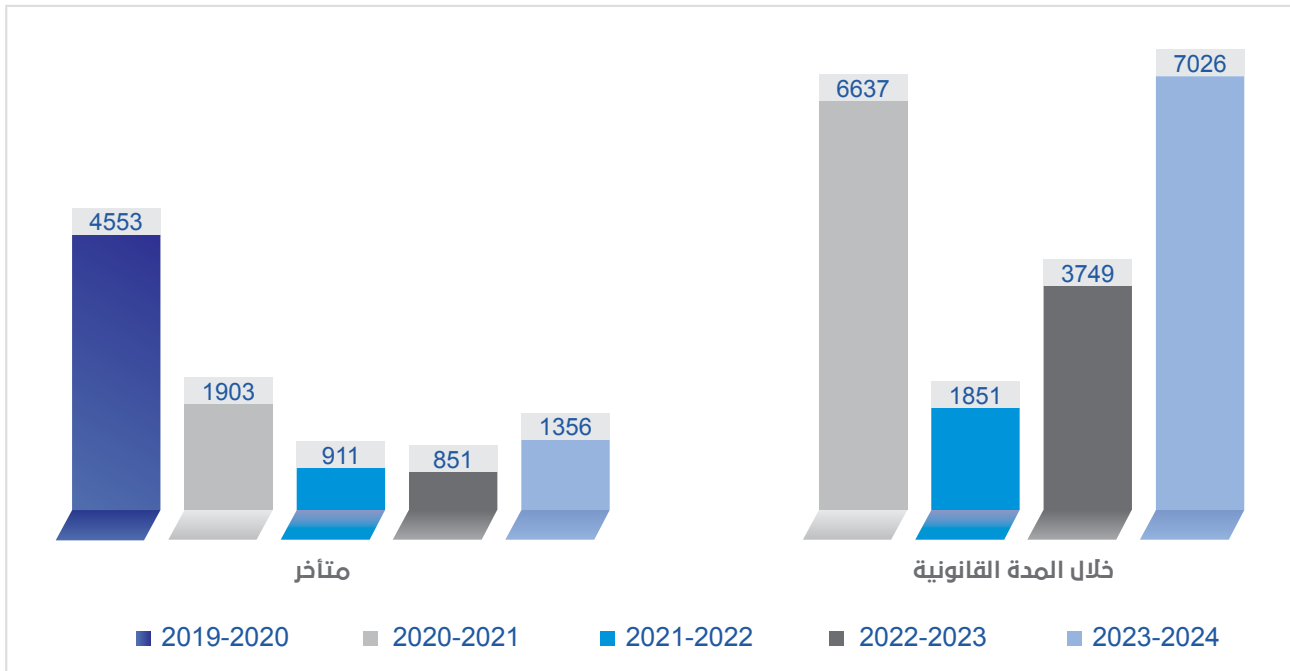
الشكل (20) عدد الإقرارات التي استلمتها «نزاهة» حسب نوعها وفقاً لآخر خمس سنوات مالية

ويوضح الشكل رقم (21) تصنيف الإقرارات التي استلمتها «نزاهة» وفقاً للمواعيد القانونية خلال فترة التقرير.



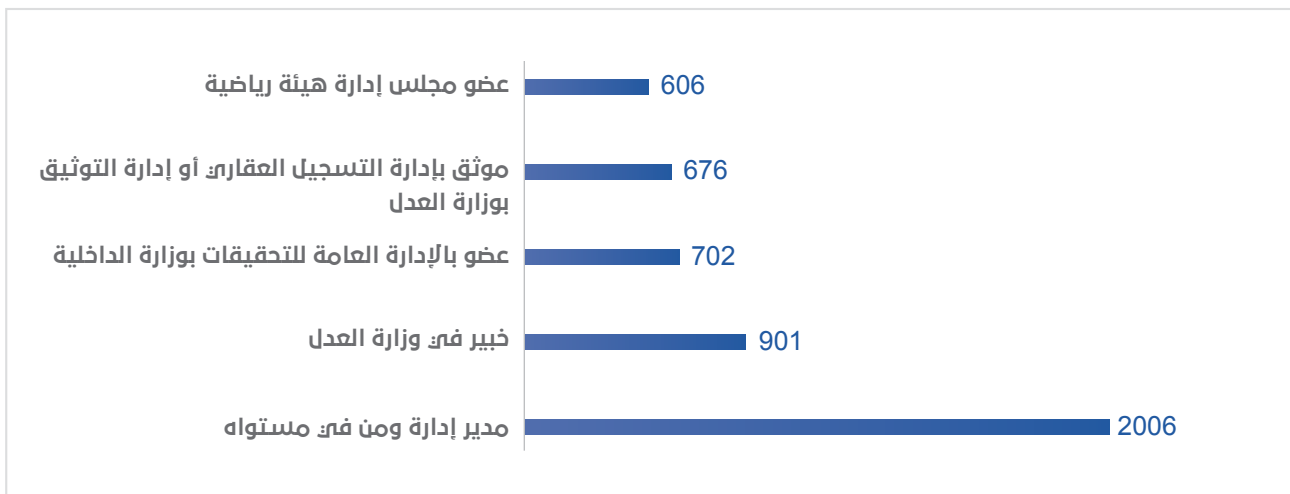
الشكل (21) عدد الإقرارات التي استلمتها «نزاهة» وفقاً للمواعيد القانونية

كما يعرض الشكل رقم (22) تصنيف الإقرارات التي تم استلامها حسب المواعيد القانونية وفقاً لآخر أربع سنوات مالية، علماً بأن نسبة الإقرارات التي تم استلامها خلال المدة القانونية في المدة الثلاثة تتعدى 65 %.



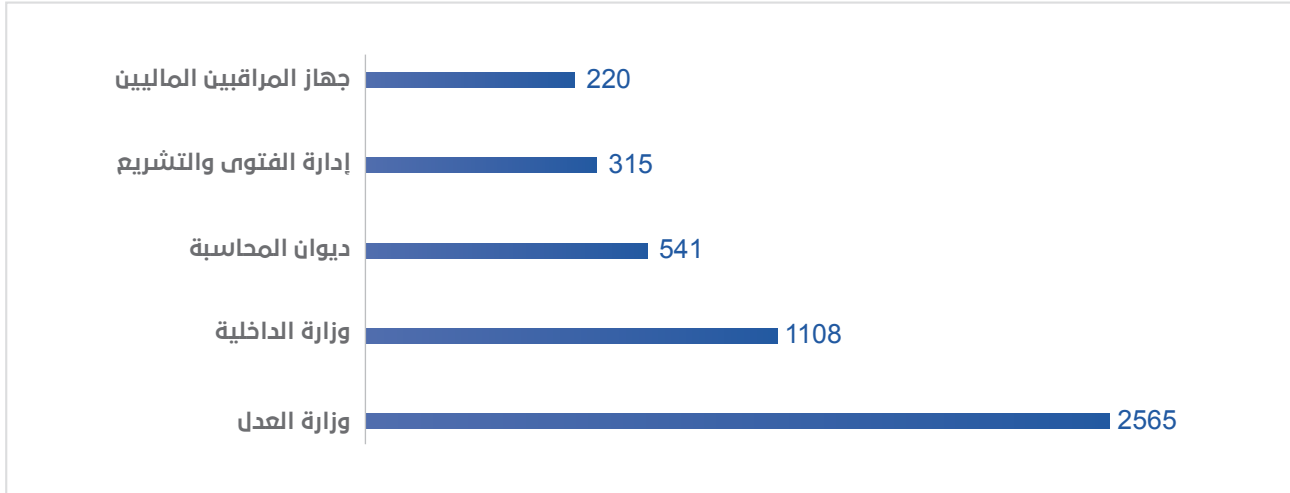
الشكل (22) عدد الإقرارات التي تم استلامها حسب المواعيد القانونية وفقاً لآخر خمس سنوات مالية

يعرض الشكل رقم (23) تصنيف الإقرارات التي تم استلامها خلال فترة التقرير وفقاً لأعلى خمس صفات وظيفية، ويتضح منه أن أعلى صفة وظيفية هي (مدير إدارة ومن في مستواه).



الشكل (23) عدد الإقرارات التي تم استلامها وفقاً لأعلى خمس صفات وظيفية

ويعرض الشكل رقم (24) تصنيف الإقرارات التي تم استلامها وفقاً لأعلى خمس جهات يتبعها المشمولين خلال فترة التقرير. ويتضح منه أن أعلى جهة يتم استلام الإقرارات من موظفيها هي وزارة العدل وذلك لارتفاع أعداد موظفيها الخاضعين لأحكام قانون الذمة المالية مقارنة بباقي الجهات الحكومية.

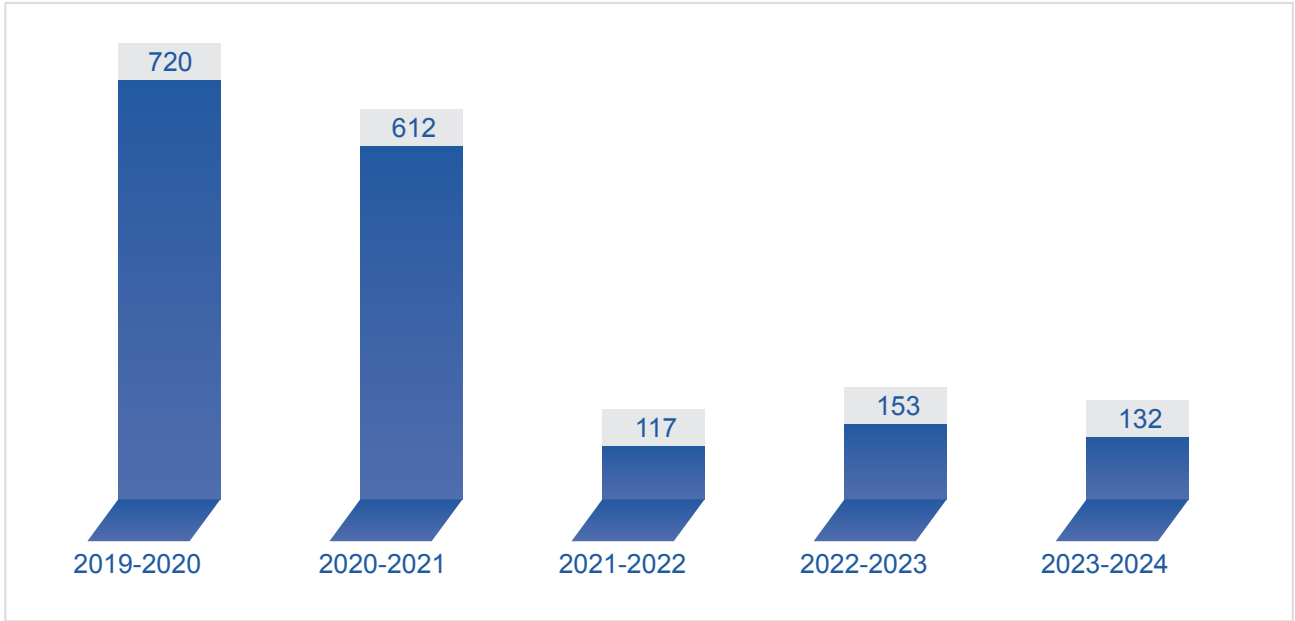


الشكل (24) عدد الإقرارات التي تم استلامها وفقاً للجهات التي يتبعها المشمولون

3 - الخاضعين الذين لم يقدموا إقراراتهم رغم فوات المواعيد القانونية

تجدر الإشارة إلى أن عدد الذين لم يقدموا إقراراتهم رغم فوات المواعيد القانونية إلى 31 مارس 2024 بلغ (235) شخصاً، وقد قامت «نزاهة» بالتواصل مع الجهات التي يتبعون لها وتزويدهم بكشوف بأسمائهم؛ للتبنيه عليهم بضرورة تقديم الإقرار لانقضاء المواعيد القانونية، والتواصل معهم بشكل مباشر من خلال إرسال رسائل تنبيه نصية تلقائياً بمواعيد التقديم، ويتم بشكل دوري رصد هذه الحالات وإحالتها إلى جهات الاختصاص؛ لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

ويوضح الشكل رقم (25) مقارنة لأعداد الإقرارات التي لم يقدمها أصحابها رغم فوات المواعيد القانونية وفقاً لآخر أربع سنوات مالية، وتجدر الإشارة إلى أن عددهم كان مرتفعاً في 2020/2019 بسبب ظروف جائحة COVID-19 بحيث كان يشمل أعداد الخاضعين الذين تنطبق عليهم حالات الإعفاء (الفئات المعرضة للمخاطر الصحية)، ونرى انخفاض عدد الذين لم يقدموا إقراراتهم رغم فوات المواعيد القانونية بنسبة 81% في 2021-2022 عن السنوات الماضية؛ بسبب عودة الحياة لطبيعتها بشكل تدريجي والانتقال إلى المرحلة الخامسة من خطة الحكومة للعودة للحياة الطبيعية المرتبطة بجائحة COVID-19، بالإضافة إلى حرص «نزاهة» على التواصل معهم بشكل مباشر من خلال الاتصال هاتفياً؛ لحثهم على تقديم إقرارات ذمتهم المالية، والحملات التوعوية المستمرة في هذا المجال، وقد بلغ متوسط الإقرارات التي لم يتم تقديمها رغم فوات المدة القانونية (401) إقرار .



الشكل (25) عدد الإقرارات التي لم يتم تقديمها رغم فوات المدة القانونية وفقاً لآخر خمس سنوات مالية

4 - متابعة تحديث بيانات المشمولين بنظام الذمة المالية

نصت المادة الثانية من القانون (2) لسنة 2016 على أن: «تتولى الهيئة بالتنسيق مع الجهات المعنية بصفة دورية تحديد وتحديث شاغلي هذه الوظائف الخاضعين لأحكام هذا القانون». وفي سبيل ذلك قامت «نزاهة» بما يلي:

- أ- إرسال كتب دورية لتحديث بيانات المقرين لجميع الجهات التي يتبعها المشمولين، وكتب طلب البيانات الناقصة من الجهات، وكتب تعريف الجهات بكيفية الاستعلام عن موعد تحديث الإقرار عن طريق الموقع الإلكتروني للهيئة.
- ب- تلقي الكتب الصادرة من الجهات الحكومية بشأن تحديث بيانات المشمولين بنظام الكشف عن الذمة المالية التابعين لها بشكل دوري، وتتضمن تلك الكتب نسخ من القرارات الإدارية ذات الصلة بالمشمولين، وقامت «نزاهة» بمراجعة البيانات التي ترد إليها من الجهات ومطابقتها بالبيانات المسجلة في النظام الآلي للذمة المالية (FDS)، كما قامت بأرشفة تلك القرارات آلياً بما يضمن حفظها بطريقة آلية تساهم في سرعة الوصول إليها عند الحاجة.
- ج- إرسال رسائل تنبيه نصية للمشمولين فور ورود بيانات توجب تقديم إقرار الذمة المالية وعلى عدة مراحل كما يلي:

- عند تحديث بيانات المشمولين في النظام الآلي FDS، وبداية المدة القانونية لتقديم الإقرار.
- قبل انقضاء المدة القانونية بأسبوعين على الأقل.
- بعد انقضاء المدة القانونية.

كما تمت متابعة المراسيم والقرارات الصادرة في (69) إصداراً من الجريدة الرسمية (الكويت اليوم)، وذلك لمتابعة المراسيم والقرارات بشأن إشهار جهات، ولحصر بيانات الملزمين بتقديم إقرار الذمة المالية، من خلال متابعة قرارات تشكيل أو حل اللجان أو المجالس أو الهيئات الحكومية، وقرارات التعيين الإدارية لأي من الوظائف المشمولة، أو قرارات الإحالة إلى التقاعد، أو العزل الوظيفي، ويوضح الجدول رقم (3) أعداد القرارات والمراسيم خلال الفترة.

الجدول (3) عدد المراسيم والقوانين والقرارات التي تم نشرها في جريدة (الكويت اليوم)

العدد	الحالة
38	المراسيم والقوانين بشأن إشهار جهات
169	المراسيم والقرارات بشأن المشمولين بنظام الذمة المالية
46	عدد المراسيم بشأن إلغاء إشهار جهات
253	الإجمالي

ثانياً: فحص إقرارات الذمة المالية

تم تشكيل لجان لفحص إقرارات الذمة المالية وفقاً للمناصب والمسميات الوظيفية للمشمولين بأحكام القانون رقم (2) لسنة 2016، والقيام بآلية تنظيم الفحص وفقاً لما نصت عليه اللائحة التنفيذية للهيئة.

تضم «نزاهة» خمسة لجان فحص، لجنة واحدة لكل من الفئات الوظيفية (أ-ب)، وثلاث لجان للفئات الوظيفية (ج)؛ يترأسها جميعاً أعضاء مجلس الأمناء في «نزاهة»، وتضم تلك اللجان في عضويتها مختصين ماليين، ومحاسبين، وقانونيين، من إشرافي وموظفي «نزاهة».

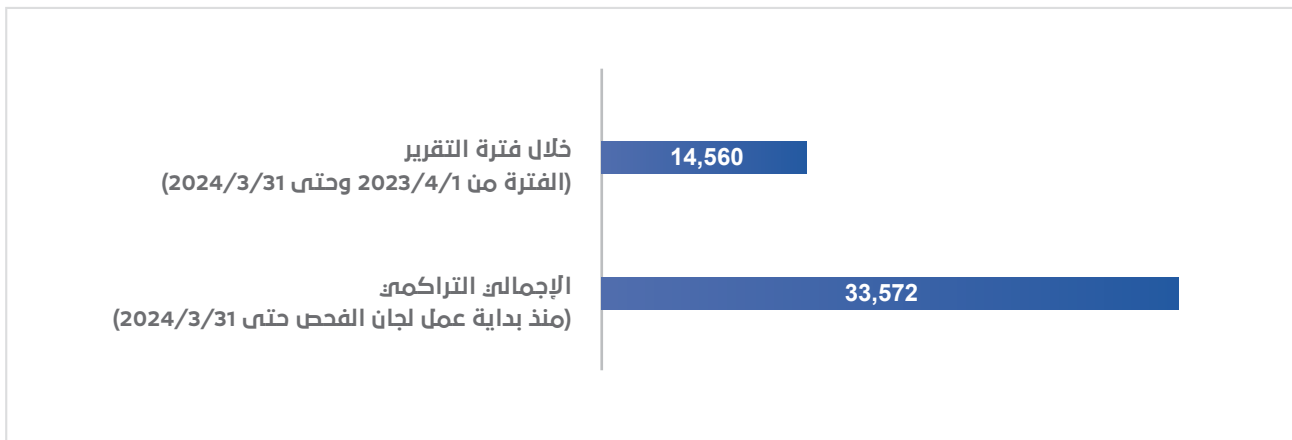
1 - إجمالي الإقرارات التي تم فحصها منذ بداية العمل بلجان الفحص (الإجمالي التراكمي)

بلغ إجمالي عدد الإقرارات التي تم فحصها منذ بداية عمل لجان الفحص إلى 31 مارس 2024 عدد (33,572) إقرار، وعليه بلغت نسبة فحص الإقرارات 97 % من إجمالي الخاضعين.

2 - الإقرارات التي تم فحصها خلال فترة التقرير

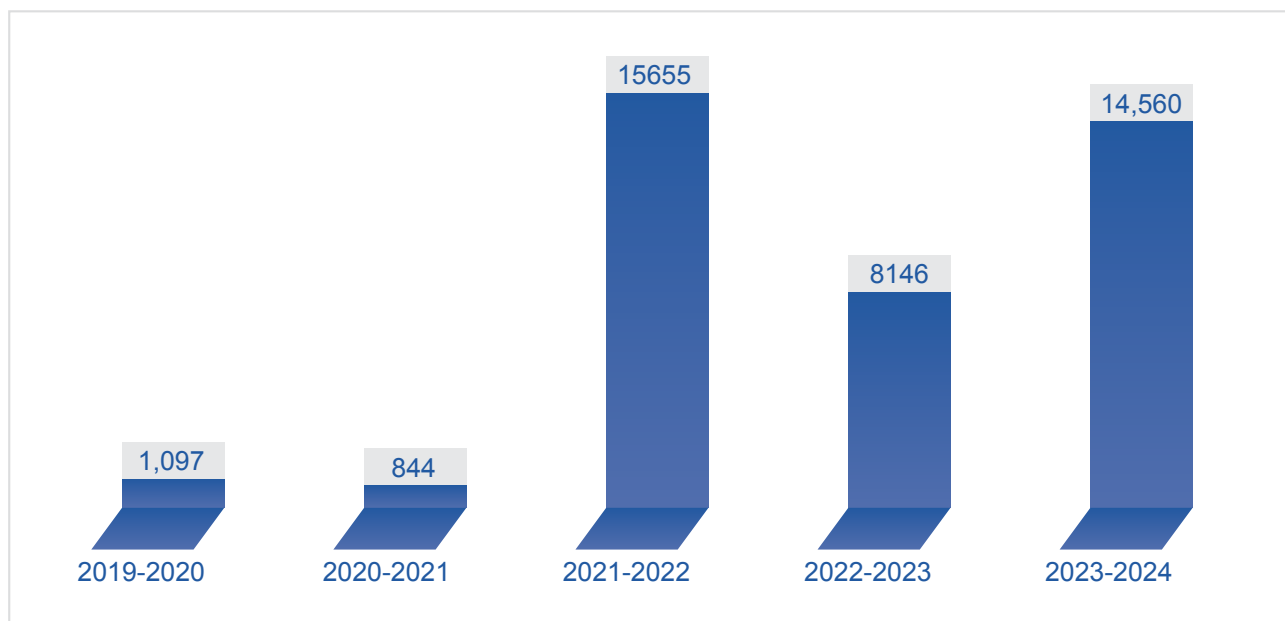
بلغ إجمالي عدد الإقرارات التي تم فحصها خلال فترة التقرير عدد (14,560) إقرار.

يعرض الشكل رقم (26) عدد الإقرارات التي تم فحصها حسب الفترة الحالية والفترة التراكمية.



الشكل (26) عدد الإقرارات التي تم فحصها حسب الفترة الحالية والفترة التراكمية

يعرض الشكل (27) مقارنة عدد الإقرارات التي تم فحصها وفقاً لآخر خمس سنوات مالية، حيث بلغ متوسط عدد الإقرارات التي تم فحصها (8,060).



الشكل (27) عدد الإقرارات التي تم فحصها وفقاً لآخر خمس سنوات مالية

3 - أسباب فحص الإقرارات

تتنوع أسباب فحص إقرارات الذمة المالية حسب ما ورد في القانون رقم (2) لسنة 2016، ولائحته التنفيذية والآليات الداخلية التي وضعتها إدارة لجان الفحص في «نزاهة» لتشمل التالي:

- أ- كشوفات دورية، وهي تشمل كافة الخاضعين الذين قدموا إقرارات الذمة المالية.
- ب- بلاغ، وهي الحالات التي يرد بشأنها بلاغ أو رصد إخباري بناء على طلب من قطاع كشف الفساد والتحقيق، أو قطاع الذمة المالية، أو رصد اللجنة في إطار تكامل أعمال القطاعات في «نزاهة».

الفصل الثالث

التعاون الدولي

يعد التعاون الدولي في إطار أجهزة مكافحة الفساد والمنظمات الدولية المعنية بتعزيز النزاهة والشفافية، واحداً من أبرز المتطلبات المعنية بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وانطلاقاً من اختصاصاتها، تسعى «نزاهة» نحو تعزيز أوجه التعاون على المستوى الدولي كما تحرص «نزاهة» على تعزيز تعاونها الإقليمي من خلال جامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية وإبرام مذكرات تفاهم ثنائية مع بعض الدول الشقيقة والصديقة، والانضمام للمنظمات والشبكات الدولية المتخصصة، وعقد برامج تدريب بالتعاون مع أجهزة الأمم المتحدة المعنية ببناء القدرات، وذلك بجانب المشاركة في الاجتماعات والمؤتمرات والفعاليات الدولية ذات العلاقة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

ومن هذا المنطلق قامت «نزاهة» من منظور التعاون الدولي بما يلي:

أولاً: مذكرات وبروتوكولات التعاون التي تم توقيعها في إطار التعاون الثنائي عبر الوطني

تحرص «نزاهة» على التعاون مع الجهات الدولية النظيرة بهدف تبادل الخبرات في مجال التعاون الثنائي لمكافحة الفساد والوقاية منها، وعلى ضوء ذلك وقعت «نزاهة» عدد من مذكرات التفاهم شملت الجهات التالية:

1 - لجنة مكافحة الفساد والحقوق المدنية، جمهورية كوريا الجنوبية.

2 - هيئة مكافحة الفساد، جمهورية فرنسا.

3 - هيئة الرقابة الإدارية، جمهورية مصر العربية.

4 - هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية، دولة فلسطين.

5 - هيئة الرقابة ومكافحة الفساد، المملكة العربية السعودية.

ثانياً: عضويات المنظمات والهيئات الدولية

انضمت «نزاهة» في 12 أكتوبر 2021 إلى شبكة تبادل معلومات، وهي الشبكة التشغيلية العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد (GlobE Network) التابعة للأمم المتحدة، حيث توفر الشبكة منصة لتبادل المعلومات بين ممارسي إنفاذ القانون في الخطوط الأمامية لمكافحة الفساد في جميع أنحاء العالم، وتوفر كذلك المواد المعرفية والأدوات اللازمة لتتبع حالات الفساد عبر الحدود والتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها بواسطة قنوات الاتصال الآمنة.

وتشارك «نزاهة» في اجتماعات الشبكة بشكل منتظم منذ تأسيسها، بالإضافة إلى ذلك، تشارك الهيئة في فرق عملها المواضيعية (TWGs) التي تقدم الاستشارات والمقترحات إلى اللجنة التوجيهية للشبكة من أجل تيسير عمليات اتخاذ القرار، فقد رشحت الهيئة ممثلها للمشاركة في 3 فرق عمل، حيث يُعنى الفريق الأول بالعمليات في الشبكة (Operations)، أما الفريق الثاني فمعنى بمنصة المعلومات (Online One-Stop Hub) التابعة للشبكة، والفريق الثالث المعنى بتطوير المعرفة والقدرات في الشبكة (Knowledge and Capacity Development).

إلى جانب ما سبق، فقد شارك ممثلو «نزاهة» في إدارة الحوار في الجلسة الأولى والثالثة من الاجتماع الثالث لفرق العمل المواضيعية (TWGs) بتاريخ 10 أكتوبر 2023، إذ تمت مناقشة موارد وأدوات المعرفة لدى الشبكة، ومناقشة نتائج الاستبيان المرسل من قبل الشبكة لتقييم احتياجات بناء القدرات، ومناقشة الاتفاقية النموذجية لتبادل المعلومات بين أعضاء الشبكة.

ثالثاً: الأعمال المتعلقة بمكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة (UNODC)

- استعراض تنفيذ مدى امتثال دولة الكويت لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد هي الإطار العام الحاكم لمنظومة مكافحة الفساد على الصعيد الدولي، وكانت الهيئة العامة لمكافحة الفساد قد أنشأت استجابة لمتطلبات المادة (6) من هذه الاتفاقية، وقد حرص المشرع في متن المادة (4 فقرة 2) من قانون إنشاء الهيئة، على منح الهيئة الاختصاص بتطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وكذلك تطبيق كافة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بمكافحة الفساد والتي تمت الموافقة عليها، فضلاً عن مباشرة إجراءات استعراض تنفيذ دولة الكويت لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وعلى ضوء ذلك أصدرت الهيئة القرار رقم (1) لسنة 2021 بتشكيل فريق العمل المعني بمتابعة كافة إجراءات ومتطلبات استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لدولة الكويت منبثقاً عن لجنة الشؤون الدولية والمؤشرات والتقارير المشكلة بالقرار رقم (63) لسنة 2021 برئاسة نائب رئيس الهيئة.

وقد أسند إلى هذا الفريق، مهام متابعة كافة الإجراءات ومتطلبات إعداد الردود الخاصة بدولة الكويت على قوائم التقييم الذاتي بشأن استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بالتنسيق مع وزارة الخارجية والجهات الوطنية المعنية، وذلك في سياق الدورة الثانية من عملية استعراض تنفيذ أحكام الفصلين الثاني المتمثل في (التدابير الوقائية) والخامس (استرداد الموجودات) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في ضوء أحكام قرار مؤتمر الدول الأطراف رقم (3/1).

وقد عقد فريق استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد مجموعة من الاجتماعات من أجل متابعة آخر التطورات بشأن قائمة ردود الهيئة على التقييم الذاتي التي تم إرسالها إلى أمانة مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في أبريل من العام 2018، حيث قام خبراء جمهورية قرغيزيا ودولة أنتيغوا وباربودا المستعرضتين لدولة الكويت، بدراسة ردود دولة الكويت وتقديم ملاحظاتهم بشأنها في أواخر العام 2020 حيث قام فريق الاستعراض في الهيئة بإعداد الردود على هذه الملاحظات والاستفسارات وإرسالها من ثم إلى أمانة المؤتمر بتاريخ 16 يونيو 2021، وبالتوازي مع ذلك طلب خبراء الدولتين المستعرضتين عقد زيارة قطرية إلى دولة الكويت لاستكمال واستيضاح جملة من المسائل المرتبطة بردود دولة الكويت المشار إليها، عقدت فعاليات هذه الزيارة في دولة الكويت (بمقر الهيئة) خلال نوفمبر من العام 2022، نتج عن الزيارة عدد من الاستفسارات التكميلية، وقد قامت الهيئة والفريق المشكل منها بقرار رقم (1) لسنة 2022، والمعدل بالقرار رقم (3) لسنة 2022، بمخاطبة الجهات الوطنية بدولة الكويت وقدمت الاستفسارات التكميلية إليها، ومن ثم قام الفريق بجمع الردود من الجهات الوطنية واستكمل المرفقات المطلوبة وتم إرسالها لمكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة (UNODC)، مع إرفاق القرارات والتعاميم واللوائح الخاصة بالجهات المطلوبة من المكتب، والتي سيتبعها التوافق حول اعتماد الملخص التنفيذي والتقرير النهائي (التقرير القطري) لدولة الكويت ونشره من قبل مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة (UNODC).

وبعدما اتخذ الفريق المعني بعملية استعراض تنفيذ الاتفاقية كافة الإجراءات المذكورة أعلاه، بالإضافة إلى مخاطبة الفريق لعدد من الجهات الوطنية في أغسطس عام 2023 لتعيين خبراء حكوميين لدولة الكويت لكلا الاتفاقيتين العربية والأممية لمكافحة الفساد، علاوةً على ذلك، فقد وردت للهيئة مسودة من الخلاصة التنفيذية (الموجز التنفيذي) من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) في نوفمبر عام 2023، والمتضمنة بعض الملاحظات والتوصيات المقدّمة لدولة الكويت على الفصلين الثاني والخامس، وبناءً على ما تقدّم، فقد اتخذ الفريق المعني بالهيئة الخطوات الملموسة في هذا الشأن من خلال تكثيف اجتماعات الفريق لدراسة الموجز التنفيذي وإعادة ترجمة الخلاصة التنفيذية للتأكد من مدى سلامة ترجمة المصطلحات الفنية الواردة في مسودة الملخص، كما وقام الفريق بدراسة الملاحظات والتوصيات للتأكد من صحتها.

وفي هذا الصدد، ومن مُنطلق المسؤولية المجتمعية وإشراك الجهات الوطنية، فقد قرر الفريق مخاطبة عدد من الجهات الوطنية بالإضافة إلى مخاطبة العديد من قطاعات الهيئة مُرفقاً بتلك المُخاطبات ملاحظات وتوصيات المكتب وذلك بعد دراستها وإعادة فرزها وذلك وفقاً لاختصاص كل جهة وكل قطاع على حدة، حتّى يتم تزويد الفريق برؤوسهم ودراساتها ومن ثم تضمينها في مسودة الخلاصة التنفيذية للرد على المكتب.

- التوصيات الصادرة عن عمليات الاستعراض

تم استعراض دولة الكويت في الدورة الأولى من عملية الاستعراض (2010-2015) المعنية بالفصل الثالث (التجريم وإنفاذ القانون) والرابع (التعاون الدولي) من الاتفاقية الأممية.⁽¹⁾

يعرض الجدول (4) التوصيات التي صدرت في الاستعراض الأول (2010-2015):

الجدول (4) التوصيات التي صدرت في الاستعراض الأول (2010-2015)

م	التوصية / الملاحظة	الجهة المعنية	النتيجة
1	تجريم الرشوة في القطاع الخاص ورشوة الموظفين العموميين الأجانب	- مجلس الأمة	لم يتم الاستيفاء
2	وضع إطار قانوني وطني فيما يتعلق بتنظيم المساعدة القانونية المتبادلة الدولية	- الفتوى والتشريع - وزارة العدل - النيابة العامة - «نزاهة» - مجلس الأمة	لم يتم الاستيفاء
3	تحديد المسؤولية للشخصيات الاعتبارية	-	تم الاستيفاء ⁽²⁾
4	إنشاء هيئة مستقلة لمكافحة الفساد	-	تم الاستيفاء
5	تجريم الكسب غير المشروع	-	تم الاستيفاء
6	وضع إستراتيجية شاملة لمكافحة الفساد	-	تم الاستيفاء
7	تعديل قانون مكافحة غسل الأموال وفقاً لتوصيات العمل المالي ⁽³⁾	-	تم الاستيفاء

1- تولت عملية استعراض دولة الكويت في الدورة الأولى وزارة العدل الكويتية آنذاك لعدم انشاء الهيئة في عام 2012، وقد تم استعراضها من قبل دولتي سيريلانكا وإثيوبيا.

2- صدور القانون رقم 2 لسنة 2023 بتعديل القانون رقم 31 لسنة 1970 بتعديل قانون الجزاء الصادر بالقانون رقم 16 لسنة 1960.

3- اصدار القانون الجديد لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 106 لسنة 2013.

التوصيات التي تم مناقشتها في الاستعراض الثاني (2016-2020):

تخضع دولة الكويت (دورة الاستعراض الثانية⁽⁴⁾) إلى استعراض تنفيذها التزاماتها المنصوص عليها في الفصل الثاني (التدابير الوقائية) والخامس (استرداد الموجودات) من الاتفاقية الأممية.⁽⁵⁾

يعرض الجدول (5) التوصيات التي تم مناقشتها في الاستعراض الثاني (2016-2020).

الجدول (5) التوصيات التي تم مناقشتها في الاستعراض الثاني (2016-2020)

م	التوصية / الملاحظة	الجهة المعنية	النتيجة
1	تنظيم الحق في الاطلاع على المعلومات	- الفتوى والتشريع - مجلس الأمة	تم الاستيفاء ⁽⁶⁾
2	معالجة موضوع المستفيد الفعلي (Beneficial Owner)	- وزارة التجارة	تم الاستيفاء ⁽⁷⁾
3	تنظيم تضارب المصالح (Conflict Of Interest)	- الفتوى والتشريع - مجلس الأمة	تم الاستيفاء ⁽⁸⁾
4	إجراءات للمصادرة المدنية (Civil Confiscation)	- الفتوى والتشريع - النيابة العامة - مجلس الأمة	لم يتم الاستيفاء

رابعاً: مشاركات «نزاهة» في الاجتماعات والمؤتمرات الدولية

تحرص «نزاهة» على المشاركة الفاعلة في الاجتماعات والمؤتمرات الدولية الخاصة بمنع ومكافحة الفساد وتمثيل دولة الكويت فيها وإبراز جهودها في مجال مكافحة الفساد. ولعل أبرز هذه الاجتماعات هو مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والذي يعقد اجتماعاته كل عامين، ويعتبر الاجتماع الحكومي الدولي الأكبر لمكافحة الفساد في العالم.

- 4- بسبب جائحة كورونا وعدم انتهاء العديد من الدول من إجراءات استعراضها فقد تقرر من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC مد عمر دورة الاستعراض الثانية (التي يفترض أن تكون 5 سنوات لكل دورة) إلى عام 2024. كما تم تمديد دورة الاستعراض الثانية وفقاً لقرار مؤتمر الدول الأطراف رقم 2/10 حتى يونيو 2026.
- 5- منذ عام 2017 عند وقوع القرعة على دولة الكويت لتستعرض من قبل دولتي قيرغيزستان (Kyrgyzstan) وأنتيغوا وباربودا (Antigua & Barbuda)، وذلك لمابعة تنفيذ دولة الكويت التزاماتها الخاصة بالفصل الثاني (التدابير الوقائية) والخامس (استرداد الموجودات) من الاتفاقية الأممية.
- 6- عملية الاستعراض الحالية في مراحلها الأخيرة، حيث تم الانتهاء من عقد الزيارة القطرية وزيارة الخبراء الدوليين إلى دولة الكويت بمشاركة جميع الجهات الحكومية المعنية بالاستفسارات الدولية الواردة بشأن تنفيذ دولة الكويت لالتزاماتها الخاصة.
- 7- صدور القانون رقم 12 لسنة 2020 في شأن حق الاطلاع على المعلومات.
- 8- صدور القرار الوزاري رقم 4 لسنة 2023 بشأن إجراءات تحديد هوية المستفيد الفعلي.

إذ تلتزم «نزاهة» بالمشاركة دورياً في مؤتمر الدول الأطراف على أعلى مستوى ممكن، نظراً لأهمية هذا المؤتمر والقرارات المتخذة فيه ومن منطلق تنفيذ نزاهة لأهدافها بشأن تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وكافة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بمكافحة الفساد، وتعزيزاً لمبدأ التعاون والمشاركة مع الدول والمنظمات والدولية في مجالات مكافحة الفساد.

وعليه شاركت «نزاهة» في فعاليات الدورة العاشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الذي عقد في الفترة ما بين 11 و 15 ديسمبر 2023، وذلك بوفد رفيع المستوى برئاسة معالي رئيس الهيئة السيد/ عبدالعزيز عبداللطيف الإبراهيم، وعدد من المختصين في نزاهة.

وقد دعمت دولة الكويت ممثلةً بالهيئة عدداً من القرارات المطروحة في المؤتمر من الدول العربية ومن بينها:

- 1 - منهجيات ومؤشرات قياس الفساد وفعالية أطر مكافحة الفساد (المملكة العربية السعودية).
- 2 - متابعة إعلان مراكش بشأن منع الفساد (المملكة المغربية).
- 3 - حماية المبلغين (دولة فلسطين).
- 4 - متابعة إعلان شرم الشيخ بشأن تعزيز التعاون الدولي في مجال منع الفساد ومكافحته في أوقات الطوارئ والاستجابة للآزمات والتعافي منها (جمهورية مصر العربية).
- 5 - مواصلة تمديد الدورة الثانية لآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (جمهورية مصر العربية).
- 6 - انعقاد الدورة الحادية عشر لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (دولة قطر).

كما شاركت الهيئة كمتحدث في فعاليتين جانبيتين على هامش هذه الدورة وهما على التوالي:

- دور ومبادرات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مكافحة الفساد : -
حيث قدّمت الهيئة عرضاً مرئياً لإبراز جهود دولة الكويت في التحول الرقمي لمكافحة الفساد وتقديم خدمات إلكترونية حكومية ذات كفاءة عالية ووضع بُنى تحتية لتبسيط الإجراءات على المواطنين تحقيقاً للمزيد من الشفافية ومنها تطبيق «سهل»، والتي تسعى دولة الكويت من خلاله لتحقيق مبدأ العدالة ومنع المحسوبية في أخذ المواعيد للمراجعات الحكومية وتقليل فرص الفساد من خلال فصل مقدم الخدمة عن طالبها.
- فعالية خاصة بشأن التعليم:

قدمت الهيئة عرضاً مرئياً حول المبادرات الرامية إلى تعزيز مفاهيم النزاهة والمسؤولية في المنظومة التعليمية، وتطرقت تحديداً إلى مبادرة «بنكي» التي تم تدشينها بشراكة إستراتيجية بين وزارة التربية و «نزاهة» وبنك الكويت الوطني، مشيرةً إلى دور المبادرة في تعليم الثقافة المالية وإدارة الأموال والحفاظ على المال العام وتنمية سلوكيات

الطلاب، وتحدثت أيضاً عن البدء بتوسعة نطاق المبادرة لتشمل حتى تاريخه 30 مدرسة وأكثر من 3000 معلمة وأكثر من 15000 متعلم ومتعلمة.

واجتمعت «نزاهة» على هامش المؤتمر مع عدد من هيئات مكافحة الفساد والمنظمات الدولية المعنية بمكافحة الفساد بغرض تعزيز التعاون الثنائي في مجالات منع ومكافحة الفساد، وتضمنت هذه الجهات:

1 - ديوان المحاسبة الإماراتي.

2 - هيئة الرقابة ومكافحة الفساد بالملكة العربية السعودية.

3 - الإنتربول.

4 - مبادرة تمكين الشباب (GRACE Initiative) التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC).

5 - لجنة مكافحة الفساد المالديفية.

6 - الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد (IACA).

7 - اجتماع رفيع المستوى للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

كما قامت «نزاهة» بتنظيم «بوث» على هامش المؤتمر ليكون منصةً لإبراز جهود دولة الكويت في منع ومكافحة الفساد، وتضمن «البوثة» العديد من المنشورات المطبوعة لـ«نزاهة» باللغتين العربية والإنجليزية، ومن ضمنها: القانون رقم 2 لسنة 2016 بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية، وإستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وتقارير التقدم المحرز في تنفيذها، ومنشورات لنظام الكشف عن الذمة المالية ونظام الكشف عن الفساد، ومجموعة من قصص الأطفال التي أعدتها «نزاهة».

وتم وضع شاشة لعرض مجموعة من العروض المرئية من إعداد الهيئة، وتناولت هذه العروض: اليوم العالمي لمكافحة الفساد ومدونة السلوك الوظيفي وحقوق الاطلاع على المعلومات، والبلاغات وإقرار الذمة المالية.

كما تم تصميم موقع إلكتروني خاص بمشاركة وفد «نزاهة» في فعاليات المؤتمر، وذلك لمشاركته مع الوفود في المؤتمر، وتضمن معلومات مختصرة لأبرز جهود دولة الكويت في مكافحة الفساد وذلك باللغة الإنجليزية والعربية أيضاً (رابط الموقع الإلكتروني (<http://cosp10.nazaha.gov.kw>) ، وتمت مراعاة أن يعمل الموقع على أجهزة الحاسب الآلي والهواتف المتحركة (Mobile-friendly).

وتضمن هذا الموقع الإلكتروني نبذة عامة عن «نزاهة» وأهدافها ورؤيتها ومهمتها وقيمتها، وتضمن العديد من الصفحات التي تشرح اختصاصاتها وأعمالها، ومن ضمن هذه الصفحات ما يتطرق إلى: إستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وإقرارات الذمة المالية والبلاغات عن جرائم الفساد وحماية المبلغين وتشريعات مكافحة الفساد والوقاية والتوعية عن جرائم الفساد والتعاون الدولي.

وفي سياق متصل، فقد شاركت «نزاهة» في حضور العديد من الاجتماعات والمؤتمرات الدولية ذات الصلة باختصاصاتها وأهدافها، وهي على النحو التالي:

- 1 - المشاركة باجتماع بشأن فريق العمل الاستشاري لقياس الفساد، والمنظم من الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد.
- 2 - المشاركة بالمنتدى العالمي للتكنولوجيا الحكومية: الحوكمة في العصر الرقمي، والمنظم من البنك الدولي.
- 3 - المشاركة باجتماعات فرق العمل المواضيعية في الشبكة التشغيلية العالمية لسلطات إنفاذ قانون مكافحة الفساد (GlobE Network).
- 4 - المشاركة في المنتدى العالمي للنزاهة ومكافحة الفساد، والمنظم من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).
- 5 - المشاركة في اجتماع الدورة الرابعة عشر لفريق استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- 6 - المشاركة في اجتماع الدورة الرابعة عشر لفريق العمل المعني بمنع الفساد باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- 7 - المشاركة في المنتدى العالمي لمكافحة الفساد لأجل التنمية، والمنظم من البنك الدولي.
- 8 - المشاركة في الاجتماع الرابع للجمعية العمومية في الشبكة التشغيلية العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد (شبكة جلوبي GlobE Network).
- 9 - المشاركة في المؤتمر العالمي لتسخير البيانات في تعزيز قياس الفساد، والمنظم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC).
- 10 - المشاركة في اجتماع الدورة الرابعة عشر المستأنفة لفريق استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- 11 - المشاركة في اجتماع الدورة السابعة عشر لفريق العمل المعني باسترداد الموجودات باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- 12 - المشاركة في اجتماع الدورة الثانية عشر لفريق العمل المعني بالتعاون الدولي باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- 13 - المشاركة في الحوار العالمي لفريق العمل المعني بالرشوة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والمنظم من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

خامساً: مشاركات «نزاهة» في الاجتماعات الإقليمية

حرصت «نزاهة» دوماً على المشاركة في فعاليات وأعمال اللجنة الوزارية المعنية بمكافحة الفساد بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث شاركت «نزاهة» في أعمال وفعاليات مجموعة من الاجتماعات التي عُقدت بمعية اللجنة الوزارية المعنية بمكافحة الفساد بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفي الإطار ذاته، فإنه يُذكر أن «نزاهة» كانت قد قامت بموافاة الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بمرئياتها حيال تنفيذ القرارات المنبثقة عن اجتماع اللجنة الوزارية الثامن، بالإضافة إلى إبداء الآراء حول عدد من مشروعات القوانين والأدلة المتعلقة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهي على النحو التالي:

أ- خطة عمل لتفعيل التعاون والتنسيق بين إدارات التعاون والعلاقات الدولية لأجهزة وهيئات مكافحة الفساد بدول المجلس.

ب- البرنامج الخليجي المشترك للتوعية والتثقيف في مجال التعليم.

ج- اعتماد أسماء المرشحين لجائزة الموظف المثالي في أجهزة وهيئات مكافحة الفساد وتكريمهم.

د- اعتماد توصيات الفعالية السنوية لعام 2023 والمنعقدة في سلطنة عُمان، وإحالتها للجنة الخبراء للاستفادة منها.

هـ- دعم مشروع قرار المملكة العربية السعودية بشأن قياس الفساد.

وقد شاركت «نزاهة» في حضور مجموعة من الفعاليات والاجتماعات على مستوى مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك على النحو التالي:

أ- المشاركة في الاجتماع الثامن والعشرين للجنة الخبراء المعنية بمكافحة الفساد بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ب- المشاركة في الاجتماع التاسع والعشرين للجنة الخبراء المعنية بمكافحة الفساد بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ج- المشاركة في الاجتماع الثلاثين للجنة الخبراء المعنية بمكافحة الفساد بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

د- المشاركة في الاجتماع الثامن للجنة الوكلاء المعنية بمكافحة الفساد بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

هـ- المشاركة في الاجتماع التاسع للجنة الوزارية المعنية بمكافحة الفساد بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

• الأعمال المتعلقة بالتعاون العربي والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد

حرصت «نزاهة» دوماً على موافاة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وبصفة دورية ومنتظمة بالرؤى القانونية والتوصيات والمقترحات التي تتبناها الهيئة في إطار تعزيز وتنشيط التعاون العربي في هذه المجالات، وقد خاطب الفريق المعني بعملية استعراض تنفيذ الاتفاقيتين العربية والأممية لمكافحة الفساد الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لتزويدها بأسماء الخبراء الحكوميين لدولة الكويت وذلك بعدما قام الفريق بمُخاطبة عدد من الجهات الوطنية لتعيين خبراء للاتفاقيتين العربية والأممية لمكافحة الفساد في أغسطس من العام 2023.

وفي الإطار الإقليمي العربي شاركت «نزاهة» في العديد من الفعاليات والاجتماعات العربية على النحو التالي:

أ- أعمال الدورة الثانية لفريق استعراض تنفيذ الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد في سبتمبر عام 2023 في جمهورية مصر العربية.

ب- الاجتماع الخامس للجنة مفتوحة العضوية للخبراء الحكوميين وممثلي الهيئات المستقلة للدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد في سبتمبر 2023 في جمهورية مصر العربية.

الفصل الرابع التشريعات والقوانين

أولاً: القوانين التي صدرت بناء على جهود الهيئة

انطلاقاً من دور «نزاهة» التشريعي الثابت لها بموجب نص البند (7) من القانون رقم (2) لسنة 2016 في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية والتي أوكلت للهيئة دراسة التشريعات والأدوات القانونية المتعلقة بمكافحة الفساد بشكل دوري واقتراح التعديلات اللازمة عليها، وإيماناً من «نزاهة» بأن اكتمال المنظومة التشريعية لمكافحة الفساد وهو أحد أهم عوامل نجاح جهود الدولة في هذا المجال، فقد أولت «نزاهة» الجانب التشريعي اهتماماً خاصاً ومتفرداً تجلّى أهم مظاهره في المشاركة الجادة والفعالة في الجهود الحكومية الرامية لتحديث التشريعات وتطويرها فيما يخص منظومة مكافحة الفساد، فضلاً عن مد وشائج التعاون المستمر والبناء مع جهات الدولة ذات العلاقة بهذه التشريعات، وعلى رأسها إدارة الفتوى والتشريع، ووزارة العدل، ووزارة الداخلية، والهيئة العامة للمعلومات المدنية.

وقد أسفرت جهود «نزاهة» في إطار من التعاون والتكامل مع جهات الدولة المار ذكرها عن صدور عدة تشريعات شكّلت إضافة ملموسة للمظلة التشريعية لمكافحة الفساد والوقاية منه، وهذه التشريعات هي:

- القانون رقم (12) لسنة 2020 في شأن حق الاطلاع على المعلومات، فضلاً عن لائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم (62) لسنة 2021.
- القانون رقم (1) لسنة 2023 في شأن منع تعارض المصالح، فضلاً عن لائحته التنفيذية الصادرة بالمرسوم رقم (181) لسنة 2023.
- القانون رقم (2) لسنة 2023 الصادر بتعديل بعض أحكام القانون رقم (31) لسنة 1970 بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء رقم (16) لسنة 1960، والمتضمن توسيع نطاق مسؤولية الأشخاص الاعتبارية.

ثانياً: اقتراحات ومشاريع قوانين تم استطلاع وجهة نظر «نزاهة» بشأنها

بناءً على طلبات من الجهات المختصة في الدولة، فقد تلقت «نزاهة» مجموعة من مشروعات التشريعات لإبداء الرأي فيها، ومنها:

- الاقتراح بقانون إنشاء جهاز تتبع واستعادة الأموال العامة.
- مشروع القانون في شأن التعاون القانوني والقضائي الدولي في المسائل الجزائية.

ثالثاً: المشروعات البرلمانية التي تم إبداء رأي «نزاهة» فيها

- استطلاع رأي «نزاهة» بشأن الاقتراحات برغبة بشأن إنشاء مؤشر محلي لمدرجات الفساد.
- استطلاع رأي «نزاهة» بشأن الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام القانون رقم (31) لسنة 1970 المعدل لقانون الجزاء رقم (16) لسنة 1960. (تجريم الرشوة في القطاع الخاص)
- استطلاع رأي «نزاهة» بشأن الاقتراح بقوانين بتعديل بعض أحكام القانون رقم (2) لسنة 2016 في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية.

- استطلاع رأي «نزاهة» بشأن الاقتراح بقانون في شأن الضمان الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس وأعضاء الأكاديمية المساندة في المؤسسات الأكاديمية الخاضعة لأحكام القانون رقم (34) لسنة 2000 بإنشاء الجامعات الخاصة.
- استطلاع رأي «نزاهة» بشأن الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (31) لسنة 1970 المعدل لقانون الجزاء رقم (16) لسنة 1960. (تجريم رشوة الموظفين العموميين الأجانب ومن في حكمهم من موظفي المؤسسات الدولية).
- استطلاع رأي «نزاهة» بشأن الاقتراحات بقوانين بإضافة وتعديل بعض أحكام القانون رقم (30) لسنة 1964 بإنشاء ديوان المحاسبة.
- الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام القانون رقم (12) لسنة 2020 في شأن حق الاطلاع على المعلومات.

رابعاً: مشاريع القوانين المدرجة على جدول أعمال لجنة التشريعات والقوانين بمجلس الأمة

- مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء والقانون رقم (31) لسنة 1970 المعدل لبعض أحكام قانون الجزاء الصادر بالقانون رقم (16) لسنة 1960 (الرشوة في القطاع الخاص).

خامساً: مشاريع لا زالت في الدورة الحكومية

- مشروع قانون في شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم (2) لسنة 2016 بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية.
- مشروع قانون في شأن تنظيم إجراءات تلقي وتنفيذ وتبادل طلبات المساعدة القانونية والقضائية الدولية في المسائل الجزائية.

سادساً: مشاريع قيد الإعداد والمتابعة في الهيئة

- مشروع قانون بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم (39) لسنة 2014 في شأن حماية المستهلك (الدعوى الجماعية).

الفصل الخامس

الوقاية من الفساد

أولاً: الوقاية من الفساد

تولي «نزاهة» اهتماماً كبيراً لمسألة الوقاية من الفساد، ويتجلى ذلك في الحرص على توسعة دور المجتمع في الأنشطة المناهضة للفساد ومكافحته، وإعداد البرامج التعريفية فيما يتعلق بأنشطة «نزاهة» واختصاصاتها، ورفع الوعي بمخاطر الفساد وسبل الوقاية منه، وكذلك إجراء دراسات ميدانية وأبحاث بالتعاون مع المؤسسات البحثية للتعرف على أسباب انتشار الفساد وظواهره ومواطن تفشيه في أجهزة الدولة، وفق أفضل الممارسات العالمية، ووضع التوصيات اللازمة والحلول المناسبة لمنع أسبابه والوقاية منه، استناداً للاختصاصات الواردة بقانون «نزاهة» وتفعيلاً لأولويات إستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (2019-2024)، وفيما يلي من فقرات رصد للبرامج والأنشطة والمستجدات التي نفذتها «نزاهة» في إطار تكثيف جهودها في مجال الوقاية من الفساد.

1 - نزاهة والتعليم

تعد المؤسسات التعليمية الأداة المنظمة التي تهدف إلى تحقيق أهداف المجتمع وغاياته، وتحويلها إلى واقع ملموس، بما تعدّه من أجيال تساهم في تحقيق تنمية مجتمعية قائمة على القيم والمبادئ التي تحصن المجتمع ضد أي تحديات تواجهه، واستكمالاً لمشاريع التعاون مع وزارة التربية في تعزيز القيم من خلال المناهج الدراسية والتي تعد ضمن أولويات «نزاهة» في تعزيز نزاهة التعليم في المبادرة رقم 9.1، عززت «نزاهة» تعاونها مع وزارة التربية لتنفيذ البرامج التالية خلال الفترة التي يغطيها التقرير كما يلي:

- إطلاق استبيان موجه للهيئة التعليمية في مدارس القطاع الحكومي لمعرفة مدى تطبيق المتعلمين والمعلمين للمفاهيم المضادة للفساد بهدف قياس التقدم المحرز في دمج وثيقة القيم التي أعدتها «نزاهة» وزودتها لقطاع المناهج في وزارة التربية في عام 2022 لتنعكس في المناهج التعليمية. وفي هذا الشأن عقد اجتماعاً تنسيقياً حضره كافة الأطراف المعنية في سبتمبر 2023 لاستعراض نتائج الاستبيان والذي شارك فيه عدد (754) من المختصين (موظفين ومعلمين) من مدارس دولة الكويت، كما قامت «نزاهة» بالتعاون مع إدارة الأنشطة التربوية لدى وزارة التربية بتوزيع مجموعة إصدارات نزاهة القصصية لتعزيز القيم والمفاهيم الإيجابية على مدارس التعليم الخاص، حيث تم تسليم عدد (284) نسخة وهم (142 قصة النظارة الذكية + 142 قصة العين المفقودة) على (71) مدرسة من مختلف المحافظات التعليمية، لإدراجها ضمن حصص المطالعة المدرسية، حيث تستهدف هذه القصص تبسيط بعض المفاهيم والقيم، وتشجيع الأطفال على تبني مواقف إيجابية وتوجيهية حول بعض المواقف التي من الممكن أن يمر بها الأطفال وتساعدهم في تشكيل سلوكيات إيجابية ذاتية صحيحة في المستقبل تتوافق مع مبادئ النزاهة والشفافية.





• وعلى صعيد التعاون في مجال رفع الوعي لدى المجتمع والتصدي لحالات الغش وتعزيز النزاهة في فترة الاختبارات وسعيًا لتحقيق تكافؤ الفرص وترسيخ العدالة في المجتمع والمؤسسات التعليمية ككل، شاركت «نزاهة» مع وزارة التربية ووزارة الاوقاف والشؤون الإسلامية الحملة التوعوية (استعد)، بهدف توفير الدعم اللازم للطلاب والطالبات للتحضير لفترة الاختبارات، وفهم أبعاد الممارسات الخاطئة وما يترتب عليها من عواقب ومسؤوليات لتعزيز الشعور بالالتزام وضرورة التصرف

بالنزاهة والمسؤولية الأخلاقية التي تحول دون أي تصرف مخالف، وتعزيز الثقة بالنفس، والتأكيد على قيم التعلم وأهمية فهم المواد وتطوير المهارات على المدى الطويل بدلاً من تحقيق نتائج فورية.

تضمنت هذه الحملة مجموعة من الأنشطة والرسائل التثقيفية الموجهة للطلبة من خلال :-

لقاءات مع مختصين تربويين وفنيين لتوعية الطلبة وأولياء الأمور

تعميم خطبة الجمعة بمساجد دولة الكويت بعنوان (من غشنا فليس منا) لرفع مستوى الوعي الديني لدى جميع الطلبة ومنتسبي الجهة التعليمية.

اللقاءات التلفزيونية مع المسؤولين والمشرفين ضمن الجهات المنفذة للحملة بتاريخ 2023/5/15

إعلانات توعوية في الوسائل الاعلامية والطرق العامة ووسائل التواصل الاجتماعي

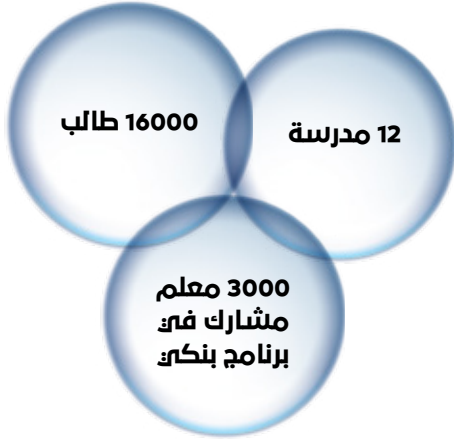
وقد حققت الحملة تطوراً ملحوظاً في انخفاض حالات الغش الدراسي وفق تقرير وزارة التربية الصادر حول نتائج الحملة مقارنة مع الأعوام الدراسية السابقة، والالتزام العالي بالأنظمة واللوائح.

• التعليم الجيد هو الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة والذي بدوره يخلق السلام والعدالة والمؤسسات القوية، وبالتالي فإن التزام الجامعات بمبادئ التعليم الإداري المسؤول والذي يهدف للترابط بين موقعي التعليم العالي والوكالات الحكومية وغير الحكومية لخلق منصة للتواصل وتبادل الأفكار (PRME) ووجود تشريعات وتعليم مبني على القيم سينعكس بدوره على جودة الخريجين وتأهيلهم الى سوق العمل. وقد قدمت «نزاهة» ندوة حول «النزاهة الأكاديمية» بالتعاون مع الجامعة الأمريكية بدولة الكويت AUK استهدفت من خلالها هيئة التدريس والإداريين في نوفمبر 2023، لنشر الوعي ودعم النزاهة الأكاديمية ومناقشة أبرز قضايا الفساد في التعليم والآليات المقترحة لتحسين جودته بناء على أفضل الممارسات.





• إنَّ نزاهة التعليم وتعليم النزاهة معادلة مهمة للوقاية من الفساد وتعدد مجالاتها الواسعة وتنوع مفاهيمها وآليات تفعيلها، حيث حقق برنامج BANKEE الذي تتعاون فيه «نزاهة» مع بنك الكويت الوطني ووزارة التربية نجاحاً ملحوظاً، ويُعد الأول من نوعه بدمج القيم لدى الطلبة كالأمانة والنزاهة وتنمية الشخصية وتوجيه سلوكيات الطلبة نحو تحمل المسؤولية وتعزيز روح العمل الجماعي وإثراء الثقافة المالية كالكسب والصرف والتوفير وتحديد الالتزامات المالية للطلاب وذلك مساهمةً في تحقيق التنمية المستدامة والرفاه الإقتصادي للأفراد والمجتمع.



وقد اختتمت في الفترة التي يغطيها التقرير المرحلة التجريبية من المشروع وتم إقامة حفل تكريم للمعلمين والطلبة المشاركين في البرنامج بتاريخ 2023/5/25، وتكريم 6 مدارس مشاركة بمجموع 150 طالب، وعلى إثر نجاح البرنامج في المرحلة التجريبية تم تسجيل 30 مدرسة بعد تقدم 150 مدرسة للمشاركة في البرنامج تتضمن أيضاً مدرسة لذوي الاحتياجات الخاصة لصعوبات التعلم. ويستفيد من هذا البرنامج وحتى الفترة التي يغطيها التقرير حوالي 16000 طالب وطالبة بمشاركة 3000 معلم.

وتغطي المبادرة بمرحلتها الأولى في عام 2023 عدد (12) مدرسة من التعليم الحكومي والخاص للمرحلة الابتدائية والمتوسطة، وعلى ضوء النتائج المحققة في المرحلة التجريبية لمبادرة «بنكي» BANKEE للتوعية بالثقافة المالية، ودراسة الآثار الإيجابية التي تم رصدها على مستوى الطلبة والمعلمين في العام الدراسي 2023/2022، وفي أثناء توقيع مذكرة تفاهم مشتركة بين (نزاهة) ووزارة التربية وبنك الكويت الوطني بتاريخ 2023/10/16، تم اعتماد المشروع لمدة 3 سنوات ضمن الأعوام الدراسية (2024/2023 إلى العام الدراسي 2026/2025)، وتم إطلاق حملة إعلامية مشتركة تتضمن 4 فيديوهات توعوية وورش ومحاضرات توعوية للمدارس عن أهداف البرنامج وآلية تطبيقه في المدارس .





ممول من الاتحاد الأوروبي
Funded by the European Union

كما لم تقتصر جهود «نزاهة» في تقديم الدعم محلياً فقط، ولكن امتدت بمشاركة خبراتها وتجاربها في جهود تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في المنظومة التعليمية مع عدد من الدول الأعضاء في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في إطار تقديم الدعم الفني وتبادل التجارب الوطنية حيث استضافت «نزاهة» وفد من وزارة التربية والتعليم الليبية، في ظل مشروع بناء القدرات الوطنية الليبية في مجالات مكافحة الفساد وغسيل الأموال، والذي ينفذه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

واستعرضت «نزاهة» في الزيارة التي امتدت خلال الفترة 20-22 نوفمبر 2023 العروض التقديمية للحالة العملية والمتعلقة في تدريب المعلمين وإدماج قيم النزاهة ودعم مدونات سلوك المعلمين وغيرها من الأنشطة التفاعلية. وتخللت الزيارة جولة ميدانية للاطلاع على برامج وزارة التربية بدولة الكويت، بالتعاون مع «نزاهة» في مشروع إدماج

القيم بالمناهج الدراسية وأبرز الإنجازات والتحديات التي يواجهها المشروع، وشملت الزيارة التعرف على مشروع «بنكي» للتعريف بالثقافة المالية بالتعاون مع وزارة التربية وبنك الكويت الوطني، حيث زار الوفد إحدى المدارس التي تطبق محاكاة لمشروع بنكي الطلبة والذي يسعى إلى تطوير مهارات الطلبة ودعم المناهج التعليمية لتكون ضمن متطلبات القرن الواحد والعشرين وتكفل مخرجات مؤهلة تنافس في سوق العمل.



• وواصلت «نزاهة» جهودها من خلال إستهداف طلبة الجامعة بشكل مكثف خلال الفترة التي يغطيها التقرير عبر التعاون مع جامعة الكويت لتدريب طلبة الميداني للسنة الرابعة لكلية الحقوق حيث صمم برنامج التدريب العملي الداخلي والخارجي للطلبة لتزويدهم بالصفات اللازمة لتكوين وتنمية شخصيتهم القانونية خصوصاً بما يؤهلهم للانخراط في الحياة العملية بعد التخرج، وتمكنهم من البذل والعطاء في العمل وأدائه بالفعالية المطلوبة. ويتحقق هذا الهدف بملاحظة كفاءات الطالب التي يبرزها خلال فترات التدريب وتشجيع هذه الكفاءات وعلاج أوجه القصور التي تحول دون ترميمتها وصقلها. وتخلل البرنامج التدريبي الذي استمر من سبتمبر 2023



50 طالب
وطالبة

وحتى يناير 2024 واستهدف (50) طالب مجموعة من المواضيع أبرزها: أخلاقيات مهنة المحاماة والوقاية من الفساد، الوساطة والمحسوبة، وقانون الهيئة العامة لمكافحة الفساد رقم (2) لسنة 2016، والتشريعات القانونية لمكافحة الفساد (تعارض المصالح وقانون حق الاطلاع على المعلومات) ومدونات السلوك الأخلاقي.

2 - نزاهة والحوكمة

لا يمكن لقطاع أن يزدهر دون وجود حوكمة رشيدة تهدف إلى زيادة إنتاجية القطاع وزيادة كفاءة رأس ماله البشري والمادي وإدارة مخاطره، ونظرا لحرص الدولة وتبني خطة العمل الحكومية ورؤيتها الإستراتيجية تفعيل وتطبيق الحوكمة في مختلف قطاعات الدولة للنهوض بها وتحسين الأداء، ولعلاقته المباشرة في تصنيف الدول في المؤشرات ولا سيما مؤشر مدركات الفساد العالمي كونها تمثل قاعدة أساسية لمكافحة الفساد والوقاية منه، وعليه بات تفعيل آليات المساءلة داخل القطاعات لا سيما القطاع العام ضروريا، ومن هذا المنطلق نظمت «نزاهة» ورشة عمل بعنوان «تعزيز آليات المساءلة والتدقيق في القطاع العام»، في نوفمبر 2023 بمشاركة مكتب التفتيش والتدقيق في «نزاهة» وجهاز متابعة الأداء الحكومي وديوان المحاسبة وجمعية المدققين الداخليين الكويتية كافة الجهات في القطاع العام بضرورة تفعيل دور مكاتب التفتيش والتدقيق التي تم إنشاؤها بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (283)



72 جهة

لسنة 2011 في تطبيق الحوكمة الرشيدة وتعزيز الشفافية والنزاهة وتحسين مستوى الأداء والمساءلة في العمليات التشغيلية وتحقيق الكفاءة والاستدامة في الجهات الحكومية. وبلغ عدد حضور الورشة 58 شخص يمثلون (72) جهة. وتابعت «نزاهة» جهودها بهذا الشأن من خلال تقديم محاضرات توعوية بعنوان «الحوكمة المؤسسية» بتاريخ 2023/6/20 لمنتسبي وزارة الشؤون الاجتماعية لنشر ثقافة الحوكمة المؤسسية وعلاقتها بالتمكين، والتنمية، والمساءلة، والفاعلية.



وامتداداً لجهود «نزاهة» في مجال التوعية بالحوكمة المؤسسية، وبمناسبة إحياء اليوم العالمي لمكافحة الفساد نظمت «نزاهة» بتاريخ 2023/12/7 ندوة بعنوان «النزاهة من خلال الحوكمة» والذي يسلط الضوء على مفهوم الحوكمة كتدبير وقائي لإدارة المخاطر وتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في المؤسسات الحكومية والخاصة ومنظمات المجتمع المدني. وقد شارك في المنتدى العديد من المتحدثين والمختصين في مجال الحوكمة وإدارة المخاطر في القطاع العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني. وحضر فعاليات المنتدى عدد (115) جهة شملت مختلف الجهات الحكومية والشركات المملوكة للدولة ومنظمات المجتمع المدني والجهات الدولية والدبلوماسية وأصدقاء نزاهة بواقع (150) شخص. وقد صدر عن المنتدى مجموعة من التوصيات أبرزها ضرورة التزام الجهات بتطبيق أنظمة حوكمة فعّالة لضمان الاستدامة وتبني منهجية التدقيق الداخلي التي تم إعدادها من قبل ديوان المحاسبة والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أسوة بالدليل الوطني للحوكمة.

• لا تقتصر الحوكمة المؤسسية في وجود كيانات إدارية رقابية فحسب ولكن تمتد لوجود سياسات تدعم أنشطة تلك الإدارات على سبيل المثال لا للحصر لسياسات الإبلاغ وسياسة تعارض المصالح وسياسة الاحتفاظ بالوثائق وإتلافها وسرية البيانات وسياسة مدونات السلوك الوظيفي، ولذلك قامت «نزاهة» في الفترة التي يغطيها التقرير بمجموعة من المشاريع والأنشطة كإعداد مشروع الدليل الاسترشادي الخاص بتفعيل سياسة الإبلاغ الداخلي عن مخالفات إرشادات السلوك الوظيفي بالجهات الحكومية بالتعاون مع ديوان الخدمة المدنية،

وتم عقد حلقة تشاورية لمناقشة الدليل الاسترشادي للإبلاغ الداخلي بتاريخ 2024/2/15 مع مجموعة من منظمات المجتمع المدني والجهات الحكومية كالجمعية الكويتية للدفاع عن المال العام، جمعية الشفافية الكويتية، جمعية النزاهة الوطنية الكويتية، وجمعية المحامين الكويتية والهيئة العامة للبيئة والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر (KDIPA) وذلك للأخذ بأرائهم وخبراتهم القانونية والفنية تمهيداً لتعميمه على كافة الجهات بالتعاون مع ديوان الخدمة المدنية.



- تتمثل الأهداف الرئيسة لمدونة السلوك الوظيفي في تحديد إطار قيمي مشترك ومتفق عليه من قبل العاملين مع توحيد معايير المحاسبة والمساءلة، إضافة إلى تحقيق التوازن بين حقوق وواجبات طرفي العلاقة (جهة العمل والموظف العام) وهي ذات المحاور والقيم الأساسية التي تقوم عليها الحوكمة الرشيدة بما تشمله من جوانب عديدة، كالنزاهة والشفافية والمساءلة، واحترام القانون والحيادية والفعالية والكفاءة، والجودة والاحترافية المهنية، وكون



تفعيل مدونات السلوك الوظيفي بشكل صحيح يحقق متطلبات الحوكمة الرشيدة، وفي إطار دعم إنفاذ مبادرات إستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد أطلقت نزاهة مشروع «أداء» لتفعيل مدونات السلوك الوظيفي لموظفين القطاع العام في أبريل 2023، والقائم على فكرة مساعدة الجهات على مراحل في بناء البنية وتنمية قدراتهم التي تمكنهم من تفعيل العمل بمدونة السلوك الوظيفي ضمن مراحل متسلسلة، تتقدم فيها كل جهة مشاركة على مدى (4) سنوات حتى تحقق التغيير المطلوب في إدارة الموظفين وتحقيق الأهداف من المشروع في جو تنافسي وتشجيعي يتم من خلالها العمل على (4) نطاقات (نظم العمل – التدريب – الاتصالات الداخلية – القياس).

وفي يوليو 2023 تم عقد ورشة تدريبية بالتعاون مع مؤسسة الشركاء الدوليين للحوكمة تزامناً مع إطلاق «نزاهة» مشروع «أداء» للتفعيل الأمثل لمدونة السلوك الوظيفي في القطاع العام، وشارك في المرحلة التجريبية للمشروع (4) جهات هي: هيئة تشجيع الاستثمار المباشر في الكويت (KDIPA): والهيئة العامة للبيئة (EPA): والهيئة العامة للغذاء والتغذية (PAFN): والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية. (PIFSS): كونهم من الجهات السبّاقة في تفعيل مدونة السلوك الوظيفي للموظف العام وقد شملت الورشة (3) محاور هي: (الخطة الزمنية للمشروع-تغيير السلوك -تقليل المقاومة للتواصل الفعال).

وخلال الفترة من 18 فبراير إلى 30 مارس 2024 تم إطلاق الحملة التعريفية الإعلامية لمشروع «أداء» وتم نشر مجموعة من الفيديوهات والمنشورات التوعوية والتصاريج الصحفية المشتركة بين الجهات فضلا عن حملة تواصل داخلية موجهة للموظفين للتعريف بالمشروع.



- شمل مفهوم النزاهة عدة أبعاد، إلا أنها تعتبر عنصراً أساسياً من عناصر نظام الحكم الديمقراطي، حيث أنها تسهم في إدارة انتخابات حرة ونزيهة، وفي غيابها تصبح الديمقراطية عرضة للتساؤلات. واستمراراً لجهود الهيئة في التوعية بنزاهة الانتخابات وتعزيز شفافية ونزاهة المناخ الديمقراطي، نظمت «نزاهة» دورة تدريبية لمتطوعي مراقبة انتخابات مجلس الأمة 23 بتاريخ 2023/6/4 بالتعاون مع جمعية الشفافية الكويتية والذي حاضر فيها عدد من الخبراء الدوليين والمحليين لتوعية المتطوعين في مجالات أبرزها قوانين الانتخاب وشفافية النظام الديمقراطي وإبراز أوجه الفساد في العملية الانتخابية وسبل الوقاية منها فضلا عن تزويدهم بالمعارف الأساسية ذات الصلة بمدونة سلوك المراقب الانتخابي وآليات مراقبة الانتخابات وإعداد التقارير الخاصة بها.

كما قدمت «نزاهة» محاضرة بعنوان "مدونة السلوك الوظيفي" لصالح منتسبي وزارة الأشغال بتاريخ 2024/1/9. وبلغ عددهم (50) موظف. وضمن برامجها التواصلية المجتمعية، ركز قطاع الوقاية على مواضيع مختلفة كالإبلاغ والغش الدراسي وتداول المعلومات، وأيضا أحييت الأيام الدولية من خلال نشر ملصقات توعوية يتم الربط فيها بمضمون تلك الأيام وأهداف الهيئة واختصاصاتها، وشملت فترة التقرير عدة مناسبات (اليوم العالمي للمبلغين - اليوم العالمي للشباب - اليوم العالمي لحقوق المؤلفين - اليوم العالمي للعمل الخيري).



3 - نزاهة والجمهور

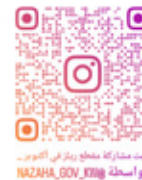
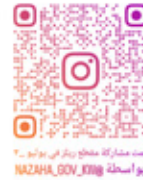
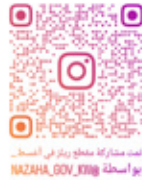
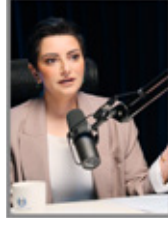


مركز الكويت الدولي للكتاب

حرصا على التواصل المستمر مع الجمهور الكريم والعمل على تكثيف جهود نشر الوعي بمخاطر الفساد وسبل الوقاية منه وتثقيف المجتمع بأهدافها واختصاصاتها وإبراز الجهود المبذولة في مكافحة الفساد والوقاية منه على الصعيد الوطني شاركت «نزاهة» في فعاليات معرض الكويت الدولي للكتاب (46) والتي قدمت فيها عدد من



الأنشطة كمحاضرة توعوية بتاريخ 2023/11/25، بعنوان «أثر القصة في غرس القيم» بمشاركة قسم اللغة العربية بجامعة الكويت ورابطة الأدباء الكويتيين وبلغ عدد الحضور (18) شخص، كما نظمت حلقات من القراءة التفاعلية للطلبة لإصدارات نزاهة القصصية للتوعية بالقيم المضادة للفساد وتعزيز مفاهيم المساءلة والنزاهة وحماية المال العام وترسيخ قيم المواطنة الصالحة واستهدفت عدد (88) طالب.



ومواصلة لتعزيز قنوات التواصل مع الجمهور أطلقت نزاهة النسخة الثانية والثالثة من سلسلة الحلقات التوعوية (بودكاست نزاهة) مواصلة منها لتعزيز قنوات التواصل مع الجمهور والذي يهدف إلى رفع الوعي والتوعية بقيم ومبادئ النزاهة ومكافحة الفساد

والوقاية منه، والتي تضمنت (7 حلقات)، تم من خلالها استضافة مختصين من الخبراء بمختلف المجالات واستعراض أفضل الممارسات وطرح توصيات عملية، وطرحت عدة مواضيع متخصصة للوقاية من الفساد وتعزيز النزاهة في مجال التحول الرقمي ومكافحة الفساد والهوية المجتمعية والنزاهة في التسويق التجاري والمؤشرات الدولية وحق الاطلاع على المعلومات وإستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، ودور منظمات المجتمع المدني في الرقابة ودعم جهود مكافحة الفساد، والنزاهة ومكافحة الفساد في الشريعة الإسلامية، وممارسة النزاهة في المجال الرياضي، وغرس القيم التربوية لتعزيز النزاهة الأخلاقية لدى النشء وتم نشرها خلال الفترة من شهر يوليو 2023 وحتى مارس 2024 عبر منصات «نزاهة» في وسائل التواصل الاجتماعي وقناة اليوتيوب.



كما استهدفت «نزاهة» شريحة الشباب في إطار التوعية باختصاصات الهيئة لم تستثني أيضا «نزاهة» طلبة الجامعات فقد قدمت سلسلة من المحاضرات التوعوية بعنوان «تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد» بتاريخ 2023/6/15، لطلبة جامعة الكويت وبلغ عدد الحضور (50) طالب و (15) من الموظفين العاملين بالجامعة.

واستكملت الهيئة برنامجها الصيفي السنوي الموجه لفئة الشباب بالتعاون مع جمعية الشفافية الكويتية، نظمت «نادي نزاهة الصيفي الخامس»، خلال الفترة من 2023/5/31-29 بعنوان «الشباب من أجل النزاهة والشفافية والتعلم»، والذي يهدف إلى تحسين مستوى الإدارة العامة وربطه بأهداف خطة التنمية وتمكين الشباب وإشراكهم في خطط الدولة لتعزيز النزاهة والشفافية والديمقراطية، وقد استضاف هذا النادي كوكبة من الأكاديميين وأصحاب الاختصاص والإعلاميين من القطاع العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني لتغطية المواضيع أبرزها (التعليم-التكنولوجيا-الإعلام-التطوع) وبلغ عدد المشاركين في النادي (40) مشترك.



وتفعيلا لمذكرات التعاون الموقعة مع المؤسسات الإعلامية والدينية، تعاونت الهيئة مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية من خلال التوجيه الشرعي والتي تم توظيفها في إطار الرسائل الإرشادية في خطب الجمعة وعلى ضوء ذلك تم تخصيص خطبة الجمعة بتاريخ 8 ديسمبر 2023 بعنوان (ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها) بما يتزامن مع إحياء اليوم العالمي لمكافحة الفساد والتأكيد على المسؤولية المجتمعية لمنع الفساد والوقاية منه. بالإضافة إلى إصدار كتيب توعوي بعنوان (مكافحة الفساد في الشريعة الإسلامية - الجزء الثاني) في شهر أبريل 2023، والذي يعد الإنتاج الثاني بالتعاون مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ويتمثل بحصر للخطب التي قامت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بتعميمها على كافة مساجد دولة الكويت ذات الصلة بمكافحة الفساد وتعزيز القيم والمبادئ الشرعية التي ترسخ النزاهة والشفافية لدى مختلف فئات المجتمع، وتضمن الكتيب عدد (12) خطبة.



وفي مجال التوعية الإعلامية حرصت «نزاهة» على تعزيز مفاهيم النزاهة الإعلامية من خلال إقامة ورشة تحت عنوان (نزاهة وسائل الإعلام ومهنية العمل الصحفي) بالتعاون مع وزارة الإعلام استهدفت شريحة الإعلاميين والصحفيين بتاريخ 2023/11/28 الذي بلغ عددهم (100) إعلامي بهدف تحسين معارف ومهارات الإعلاميين والصحفيين والمختصين عن مبادئ الإعلام النزيه

ومدونات سلوك الإعلامي فضلا عن تزويدهم بأدوات جهود كشف الفساد والوقاية منه من خلال الصحافة الاستقصائية ودور الوسائل الإعلامية في مكافحة الفساد وكشف مسبباته وسبل الوقاية منه وأبرز القوانين والإستراتيجيات المنظمة لمهنة الاعلام كقانون الطفل، رقم (12) لعام 2015، وقانون المطبوعات والنشر و إستراتيجية الوزارة وجود إعلام مستدام لإستراتيجية 2021 الى 2026.



ثانياً: دار نزاهة

من منطلق تعزيز التواصل المعرفي واهتماماً بتنمية المعارف والخبرات المعرفية في مجال مكافحة الفساد، وبناء مركز معلومات متكامل في ذلك المجال، واستكمالاً لأنشطة مكتبة «نزاهة» (دار نزاهة)، تم تزويد المكتبة بمصادر معلومات جديدة (كتب ودوريات)، وعليه أصبحت تضم خلال العام كتب ودوريات بلغ عددها (1434). يتم تغذية المنصة المعرفية لدار نزاهة بالمواد العلمية في مجال مكافحة الفساد والمجالات ذات الصلة بالإضافة إلى أرشفة الإنتاج المهني والفكري للهيئة.

ثالثاً: دولة الكويت في المؤشرات الدولية

تعمل «نزاهة» على العناية بالمؤشرات وقياس نتائجها ودراستها تحقيقاً لأهدافها، وتفعيلاً لاختصاصاتها التي تعمل بموجبها بشأن دراسة وتقييم التقارير الصادرة عن المنظمات المحلية والإقليمية والدولية المتعلقة بمكافحة الفساد والاطلاع على وضع الكويت فيها واتخاذ الإجراءات المناسبة حيالها لإرساء مبدأ الشفافية والنزاهة، وتحقيق الإدارة الرشيدة لأموال وموارد وممتلكات الدولة، والاستخدام الأمثل لها، وتعزيز سيادة القانون.

1 - مؤشر مدركات الفساد العالمي (CPI) corruption perception index:



قامت «نزاهة» وعلى مدى سنوات متتالية بمتابعة ودراسة وتحليل مؤشر مدركات الفساد CPI الذي يصدر عن منظمة الشفافية الدولية سنوياً منذ العام 1995؛ وهي جهة غير ربحية مركزها برلين في ألمانيا، وهو يتناول الفساد في القطاع العام بشقيه السياسي والإداري، من خلال قياس مُدركات الفساد في القطاع العام حيث يعرف أنه الصورة الذهنية عند الخبراء والتنفيذيين الإشرافيين في الشركات، وذلك لتعذر قياس الفساد مباشرةً بناءً على بيانات صلبة.

يعتمد حساب مؤشر مُدركات الفساد على 13 مصدر (مؤشر فرعي) بعد أقصى من مؤسسات عالمية متخصصة، ويشترط إدراج أي دولة في مؤشر مُدركات الفساد أن يتوفر

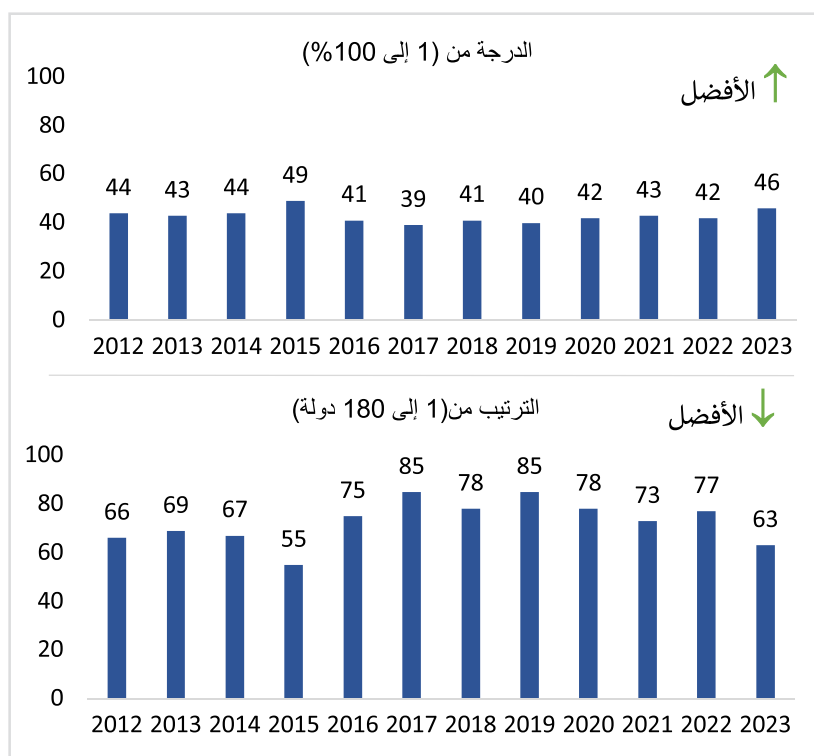
عنها نتائج من ثلاثة مصادر على الأقل، أما عن درجة دولة الكويت في العام 2023 فقد استندت على ثمانية مصادر.

ارتفعت درجة دولة الكويت في عام 2023 عن العام الماضي 2022 بمقدار أربع درجات من (42) إلى (46) من أصل (100) درجة، وبتقدم أربعة عشر مركزاً من (77) إلى (63) من أصل (180) دولة، وهي أعلى درجة حصلت عليها منذ عام 2015، وأفضل درجة منذ صدور قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد.

وعلى مستوى دول مجلس التعاون الخليجي جاء ترتيب دولة الكويت الرابع بعدما كانت في المركز السادس، وقد احتلت المرتبة الخامسة عربياً بعد ما كانت في المركز السابع، وتجدر الإشارة إلى أن درجة الكويت هي أعلى من المعدل العام لدرجات الدول العربية بمقدار (12) درجة (المعدل العام لدرجات الدول العربية مقداره 34).

وقد زاد معدل درجة الكويت عن المعدل العام لدرجات منطقة «الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» بمقدار (8) درجات (المعدل العام لدرجات منطقة «الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» مقداره 38)، وأما بالنسبة لمُقارنة أداء دولة الكويت في عام 2023 مع أدائها في سنة الأساس 2012، فهي مرتفعة بمقدار درجتين ومتقدمة (3) مراتب.

يرصد الشكل رقم (28) تطور درجات دولة الكويت وترتيبها عالمياً في مؤشر مُدركات الفساد من العام 2012 (سنة الأساس) حتى العام 2023.



الشكل (28) تطور درجات وترتيب دولة الكويت عالمياً في مؤشر مدركات الفساد من عام 2012 إلى عام 2023

وتجدر الإشارة إلى أن درجة دولة الكويت في مؤشر مدركات الفساد هي عبارة عن متوسط حسابي لدرجاتها من ثمانية مصادر (من 100 درجة)، وفيما يلي يعرض الجدول رقم (6) درجات دولة الكويت في مصادر مؤشر مدركات الفساد للعامين 2022 و 2023.

الجدول (6) درجات دولة الكويت في المصادر الستة التي يستند عليها حساب درجة المؤشر لعامي 2022 و 2023

المصدر (المؤشرات الفرعية)	2022 (من 100)	2023 (من 100)	التغيير
1 WEF	50	53	3+
2 (BFTI)	45	45	لا تغيير
3 GI	35	35	لا تغيير
4 PRS	41	47	6+
5 EIU	37	37	لا تغيير
6 VDEM	44	56	+12
7 *IMD	-	49	new
8 *WJP	-	46	new
CPI	42	**46	

*تمت إضافة مصدر IMD ومصدر WJP لدولة الكويت لأول مرة في عام 2023

$$46 = 8 \div 368 = 8 \div (53+45+35+47+37+56+49+46) = \text{الدرجة}^{**}$$

2 - مؤشرات المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD):



سعت الهيئة العامة لمكافحة الفساد إلى التعاون والتواصل مع المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD) من أجل إدراج دولة الكويت في تقارير المؤشرات التي تصدرها، وذلك للحصول على التشخيص السليم والواقعي للوقوف على جوانب جديدة وأبعاد مختلفة ولفائدة أكبر ومعلومات أكثر دقة، وقد نجحت في ذلك حيث أعد المعهد تقرير خاص بدولة الكويت لعام 2022 والذي تضمن ثلاثة تقارير منفصلة هي الكتاب السنوي للتنافسية العالمية، والتنافسية الرقمية العالمية، وتنافسية المهبة العالمية.

حيث جُمعت البيانات الإحصائية من قبل المعهد الدولي للتنمية الإدارية وشركائه من المعاهد، ولعبت الهيئة العامة لمكافحة الفساد دوراً مهماً في الدعم والمساعدة في جمع البيانات الخاصة بدولة الكويت والتحقق منها، وقد استمرت «نزاهة» في ذلك الدور للعام الثاني على التوالي من أجل صدور التقارير بشكل سنوي.

وعليه نشر مركز التنافسية العالمي (WCC) التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD) في عام 2023 التقارير التالية متضمنةً نتيجة دولة الكويت لعام 2023 :

أ - الكتاب السنوي للتنافسية العالمية (World Competitiveness Yearbook):

يقيس الكتاب السنوي للتنافسية العالمية بناءً على عدة عوامل رئيسية وفرعية أداء الاقتصاد للدولة، ويقوم بمقارنته مع غيره ل يتيح الفرصة لصانعي القرار بتحديد مواطن القوة والضعف وأماكن البحث عن أفضل الممارسات، ويقوم بتحليل مدى قدرة أي بلد ما على تهيئة بيئة تستطيع فيها المشاريع أن تولد قيمة مستدامة، والجدير بالذكر أن أحد مكونات المؤشر الذي يصدر في هذا التقرير والخاص بقياس الرشوة والفساد من حيث وجودهما أم لا، يتم استخدام نتيجته في احتساب مؤشر مدركات الفساد (CPI).

• العوامل الرئيسية التي يقيسها المؤشر:

1 - الأداء الاقتصادي (Economic Performance).

2 - الكفاءة الحكومية (Government Efficiency).

3 - كفاءة الأعمال (Business Efficiency).

4 - البنية التحتية (Infrastructure).



وقد أورد التقرير في نتائجه أن دولة الكويت في عام 2023 حصلت على درجة (65.59 من أصل 100) وعليه احتلت المركز (38 من أصل 64) دولياً على مستوى الأربع عوامل الرئيسية، وأن المشهد التنافسي لدولة الكويت يتسم بمرتبة أعلى في الأداء الاقتصادي وكفاءة الحكومة، في حين أن كفاءة الأعمال التجارية والبنية التحتية في مرتبة أدنى، حيث أورد التقرير أنه في الإجمال نستطيع أن نعتبر أداء دولة الكويت اقتصادياً قوياً نسبياً، ومن جانب آخر فقد جاء ترتيب دولة الكويت الخامس عربياً وخليجياً.

وبمقارنة أداء دولة الكويت وفقاً لمؤشر التنافسية العالمي الوارد بالتقرير الخاص لعام 2022 مع أدائها الحالي لعام 2023، فقد تقدمت دولة الكويت بمقدار ثمانية مراكز عن العام 2022 حيث كانت في المرتبة (46 من أصل 64) بدرجة (57.37 من أصل 100).

ب - تنافسية الموهبة العالمية (World Talent):

يقيم هذا التقرير مدى تطور الدول وجذبها واحتفاظها بمواهب المؤسسات العاملة، ومدى توفر المواهب والكفاءات بناء على عدة عوامل رئيسية وفرعية، وفيما يلي العوامل الرئيسية التي يعتمد عليها:

1 - الاستثمار والتنمية (Investment & Development).

2 - الجاذبية (Appeal).

3 - الجاهزية (Readiness).

وقد أورد التقرير في نتائجه أن دولة الكويت في عام 2023 حصلت على درجة (63.19 من أصل 100) وتشير الدرجة (100) إلى الدرجة الأفضل، وعليه احتلت المركز (28 من أصل 64) دولياً على مستوى الثلاثة عوامل الرئيسية، وبمقارنة أداء دولة الكويت وفقاً لمؤشر تنافسية الموهبة العالمية (WTR) الوارد بالتقرير الخاص لدولة الكويت لعام 2022 مع أدائها الحالي لعام 2023، فقد تقدمت دولة الكويت بمقدار ثلاثة عشر مركزاً عن العام 2022 حيث كانت في المرتبة (41 من أصل 64) وبدرجة (54.77 من أصل 100) متحسنة بمقدار (8.42) درجة في عام 2023 عن العام 2022.

ج - التنافسية الرقمية العالمية (World Digital Competitiveness)

يقيم هذا التقرير قدرة الاقتصاد على اعتماد واستكشاف تكنولوجيات رقمية تؤدي إلى التحول في الممارسات الحكومية ونماذج الأعمال التجارية والمجتمع بشكل عام بناء على عدة عوامل رئيسية وفرعية، وفيما يلي العوامل الرئيسية التي يعتمد عليها:

1 - المعرفة (Knowledge).

2 - التكنولوجيا (Technology).

3 - الجاهزية في المستقبل (Future Readiness).

وقد أورد التقرير في نتائجه أن دولة الكويت في عام 2023 حصلت على درجة (65.14 من أصل 100) وتشير الدرجة (100) إلى الدرجة الأفضل، وعليه احتلت المركز (41 من أصل 64) دولياً على مستوى الثلاثة عوامل الرئيسية، وبمقارنة أداء دولة الكويت وفقاً لمؤشر التنافسية الرقمية العالمية (WDCR) الوارد بالتقرير الخاص لدولة الكويت لعام 2022 مع أدائها الحالي لعام 2023، فقد تقدمت دولة الكويت بمقدار ثلاثة مراكز عن العام 2022 حيث كانت في المرتبة (44 من أصل 64) وبدرجة (64.57 من أصل 100) متحسنة بمقدار (0.57) درجة في عام 2023 عن العام 2022.



وتستمر الهيئة بالتعاون مع المعهد الدولي للتنمية الإدارية حيث جاري حالياً التعاون مع المعهد الدولي للسنة الثانية من خلال دعمهم بجمع البيانات المطلوبة، واستقصاء رأي التنفيذيين لعام 2024 بدولة الكويت.

3 - مؤشر سيادة القانون الصادر عن منظمة مشروع العدالة العالمية (WJP):

سعت نزاهة من أجل إدراج دولة الكويت في مؤشر سيادة القانون الصادر عن منظمة مشروع العدالة العالمية حيث صدر لأول مرة عن دولة الكويت في عام 2023، وذلك ضمن إطار تعاون ثلاثي بين الهيئة العامة لمكافحة الفساد مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

يقيس مؤشر سيادة القانون الالتزام بسيادة القانون من خلال النظر في نتائج السياسات، مثل ما إذا كان الناس يمكنهم الوصول إلى المحاكم، أو ما إذا كانت الجريمة تتم السيطرة عليها بشكل فعال، وهذا يقف على عكس الجهود التي تركز على القانون المكتوب، أو الوسائل المؤسسية التي قد يسعى المجتمع من خلالها إلى تحقيق نتائج هذه السياسات.

يتكون مؤشر سيادة القانون من (8) عوامل رئيسية (قطاعات/مؤشرات) مقسمة إلى (44) عاملاً فرعياً (مؤشر فرعي)، وفيما يلي يعرض الجدول رقم (7) العوامل الرئيسية التي يتكون منها ودرجات دولة الكويت بتلك العوامل:

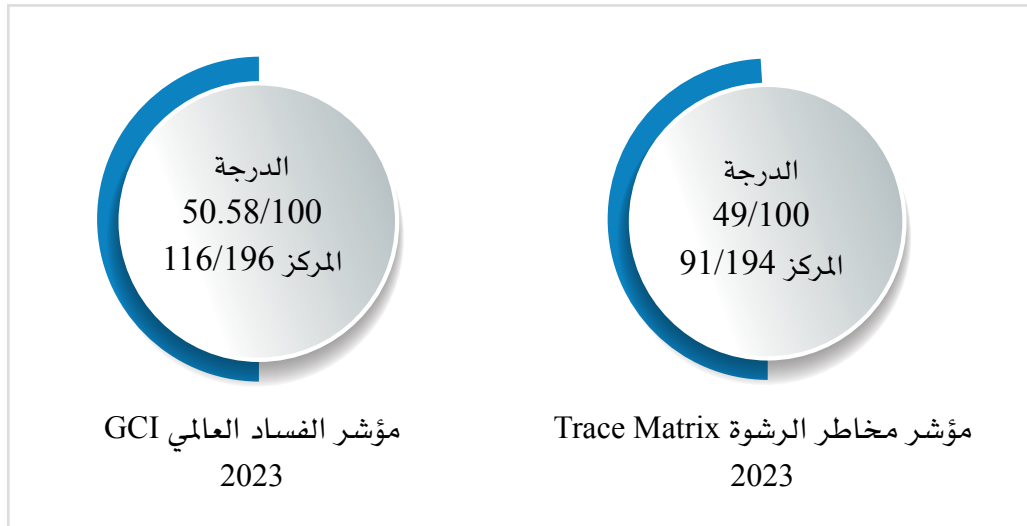
الجدول (7) العوامل الرئيسية لمؤشر سيادة القانون

الدرجة من 1	العامل الرئيسي (القطاع)
0.55	1 - القيود المفروضة على السلطات الحكومية
0.66	2 - غياب الفساد
0.43	3 - الحكومة المفتوحة
0.45	4 - الحقوق الأساسية
0.87	5 - النظام والأمن
0.66	6 - الإنفاذ التنظيمي
0.58	7 - العدالة المدنية
0.47	8 - العدالة الجنائية

وعليه حصلت دولة الكويت على الدرجة (0.58 من أصل 1.00) حيث أن الدرجات تتراوح من (0 إلى 1) ويشير الرقم 1 إلى أقوى التزام بسيادة القانون، وعليه احتلت المركز (52 من أصل 142 دولة) عالمياً، واحتلت المركز (2 من أصل 9 دول) إقليمياً، كما احتلت المركز (43 من أصل 46) في تصنيف مستوى الدخل العالي.

4 - مؤشرات دولية أخرى ذات الصلة بمكافحة الفساد:

يعرض الشكل (29) درجات دولة الكويت لعام 2023 في مؤشر مخاطر الرشوة TRACE-Matrix، ومؤشر الفساد العالمي GCI:



الشكل (29) درجات دولة الكويت في مؤشرات عالمية

الفصل السادس الدعم المؤسسي

أولاً: التدريب

بلغ إجمالي البرامج التدريبية التي تم المشاركة فيها وتنفيذها في الموسم التدريبي 2023-2024، (95) برنامج تدريبي، والجدول رقم (8) يوضح ذلك.

الجدول (8) البرامج التدريبية التي تم المشاركة فيها وتنفيذها في الموسم التدريبي 2024/2023

م	البرامج	عدد البرامج التدريبية	عدد المشاركين
1	البرامج التعاقدية	3	28
2	البرامج الفردية	1	7
3	دورة تعريفية للمعينين الجدد	83	204
4	البرامج الخارجية	8	8
	الإجمالي	95 برنامج تدريبي	247 مشارك

ثانياً: خطة التعيينات وأهدافها

تم إعداد خطة التعيينات للدرجات الشاغرة الجديدة في «نزاهة» في ضوء احتياجات كافة القطاعات من حيث الخبرات والتخصصات المطلوبة ومدى حاجة الوظيفة لها، ومن أجل العمل على ضمان أقصى درجات الشفافية والنزاهة والعدالة وتكافؤ الفرص في عمليات الإعلان والاختبار والتعيين في «نزاهة» وفقاً لما يتطلبه قانون حق الاطلاع في أهمية الإعلان عن الوظائف الشاغرة، وشروط وضوابط التعيين فيها، وأسماء ونتائج الاختبارات والمقابلات الشخصية للمقبولين.

كما تؤكد «نزاهة» أنها تحرص في إجراءات التعيين وشغل الوظائف بها على إجراء اختبارات متخصصة، واختبارات للقدرات الشخصية، ومقابلات شخصية، فضلاً عن تحديد التخصص المناسب لكل متقدم لشغل الوظائف قبل بدء عمليات الاختبار، وذلك لضمان مرور كل متقدم بالاختبارات المناسبة لتخصصه.

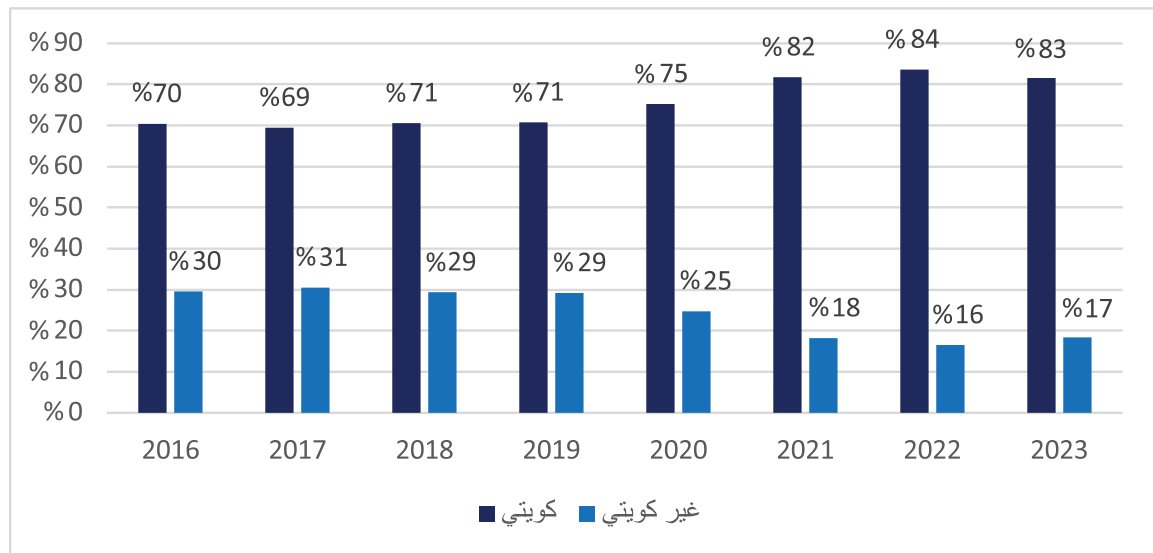
ثالثاً: أعداد الموظفين العاملين في «نزاهة» منذ التأسيس في 2016 إلى 2023

يعرض الجدول رقم (9) أعداد العاملين في «نزاهة» منذ نشأتها.

الجدول (9) أعداد العاملين في «نزاهة» من 2016 إلى 2023

السنة	كويتي		غير كويتي		الإجمالي
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
2016	62	50	46	1	159
2017	59	48	46	1	154
2018	58	48	43	1	150
2019	58	46	42	1	147
2020	72	56	41	1	170
2021	94	81	39	-	214
2022	96	82	35	-	213
2023	89	88	35	-	212

يلاحظ من الشكل (30) أن نسبة العاملين الكويتيين في «نزاهة» في عام 2023 هي 83 % حيث انخفضت عن العام 2022 وذلك بسبب عدد من الاستقالات للكويتيين.



الشكل (30) أعداد العاملين في «نزاهة» من 2016 إلى 2023 حسب الجنسية

الباب الرابع الحساب الختامي

أولاً: الإيرادات

بلغت الإيرادات المقدرة للسنة المالية 2024/2023 مبلغاً وقدره 42,000 د.ك. وبلغت الإيرادات الفعلية المحصلة خلال السنة المالية مبلغاً وقدره 48,704.102 د.ك. إلى 2024/03/31 ونسبة زيادة بلغت 115.9 %.

ثانياً: المصروفات

بلغت ميزانية «نزاهة» المعتمدة للسنة المالية 2024/2023 مبلغاً وقدره 12,209.000 د.ك. في حين بلغ المنصرف الفعلي مبلغاً وقدره 10,955,603.658 د.ك. حتى 2024/03/31 بنسبة 89.7 % من إجمالي المعتمد بالميزانية وفيما يلي جدول يوضح المنصرف والوفر على مستوى الأبواب.

الجدول (10) ميزانية 2024/2023

رقم	الباب	المعتمد	المنصرف	الوفر	نسبة الصرف
21	تعويضات العاملين	10,853,000	933	9,868,702	90.9%
22	السلع والخدمات	1,151,000	178	900,656	78.2%
28	مصروفات وتحويلات أخرى	64,000	880	60,581	94.7%
32	شراء الأصول غير المتداولة	141,000	667	125,662	89.1%
	الجملة	12,209,000	658	10,955,603	89.7%

الهيئة العامة لمكافحة الفساد
Kuwait Anti Corruption Authority



@nazaha_gov_kw



www.nazaha.gov.kw

